

التقرير السنوي 2023

نمضي دوم قدماً نحو التحوّل



حضرة صاحب السمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



المحتويات

الاستعراض الاستراتيجي

08	 نبذة عن بنك الخليج
10	 معلومات عن مساهمي البنك
12	 استراتيجية بنك الخليج 2025
14	 نموذج الأعمال
16	 أبرز الأحداث 2023
18	 أبرز المؤشرات 2023
20	 كلمة رئيس مجلس الإدارة

الاستعراض التشغيلي

26	 كلمة الرئيس التنفيذي
28	 موظفو البنك
32	 كلمة رئيس المدراء الماليين - دراسة و تحليل الإدارة
36	 البيئة التشغيلية
42	 تقرير الإدارة
52	 الاستدامة

الحوكمة

60	 مجلس الإدارة
68	 الإدارة التنفيذية
74	 الحوكمة
92	 تقرير أنظمة الرقابة الداخلية
94	 إدارة وتوزيع رأس المال
98	 إدارة المخاطر

البيانات المالية المجمعة

122	 البيانات المالية المجمعة والإيضاحات
-----	---

185	 قائمة الفروع
-----	--------------------



01

الاستعراض
الاستراتيجي



نبذة عن بنك الخليج

أنشطة البنك

7.2

مليار د.ك.
إجمالي الأصول
للسنة المالية 2023

+50

فرع في أنحاء
الكويت

1984

سنة الإدراج في سوق
الكويت للأوراق المالية

1960

سنة التأسيس

الخدمات المصرفية الشخصية

تهدف الخدمات المصرفية الشخصية إلى تلبية متطلبات مجموعة واسعة من شرائح العملاء حيث تقدم لهم حلولاً خاصة وتجربة فريدة مصممة خصيصاً لكل شريحة. وتشمل عروض المنتجات المتنوعة للبنك من القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي والودائع.



الخدمات المصرفية للشركات

تتضمن الخدمات المصرفية للشركات مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للشركات، والأنشطة التجارية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل التمويل المنظم وتمويل المشاريع والمعاملات المصرفية والاستشارات وتمويل الشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية المقدمة للتجار، ومنتجات البطاقات الائتمانية.



الخزينة والاستثمار

ينصب تركيز إدارة الخزينة للبنك على تحسين كفاءة الميزانية العمومية وإدارة سيولة البنك مع تعزيز المصدات الكافية لاستيفاء متطلبات الجهات الرقابية. هذا بالإضافة إلى إدارة استثمارات البنك وتقديم منتجات استثمارية للعملاء.



نشاط مجلس الإدارة خلال 2023

2 لجنة الالتزام
والحوكمة



8 اجتماعات
مجلس الإدارة



3 لجنة الترشيحات
والمكافآت



5 لجنة
التدقيق



24 لجنة الائتمان
والاستثمار



4 لجنة
المخاطر



46
اجتماع

التقدير العالمي

A+



مستقرة

A



مستقرة

A3



إيجابية

"البطاقة مسبقة الدفع الأفضل في الكويت" التي حصلت عليها بطاقة بنك الخليج ماستركارد مسبقة الدفع - من قبل ماستركارد

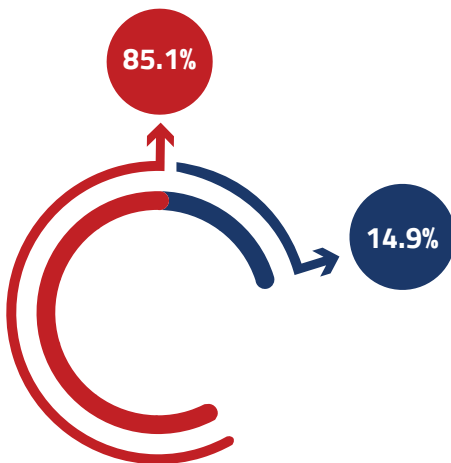
"أفضل تدريب و تطوير" التي حصل عليها بنك الخليج - من قبل إدارة الموارد البشرية في قمة الشرق الأوسط و شمال افريقي

"التميز في التنوع و الشمول" التي حصل عليها بنك الخليج - من قبل إدارة الموارد البشرية في قمة الشرق الأوسط و شمال افريقي

"التميز في الابتكار" التي حصل عليها بنك الخليج - من قبل قمة فينوفكس

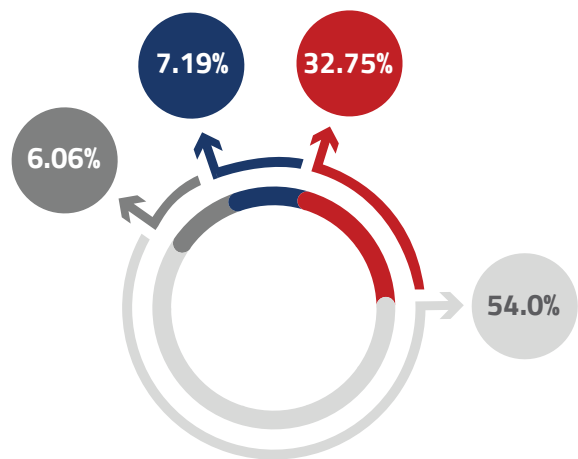


هيكل الملكية



85.1% المساهمين المحليين

14.9% المساهمين الأجانب



32.75% شركة الغانم التجارية

7.19% المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

6.06% شركة بهباني للاستثمار

54.0% مساهمون آخرون

كما في 31 ديسمبر 2023.

معلومات عن مساهمي البنك

معلومات حول سهم بنك الخليج

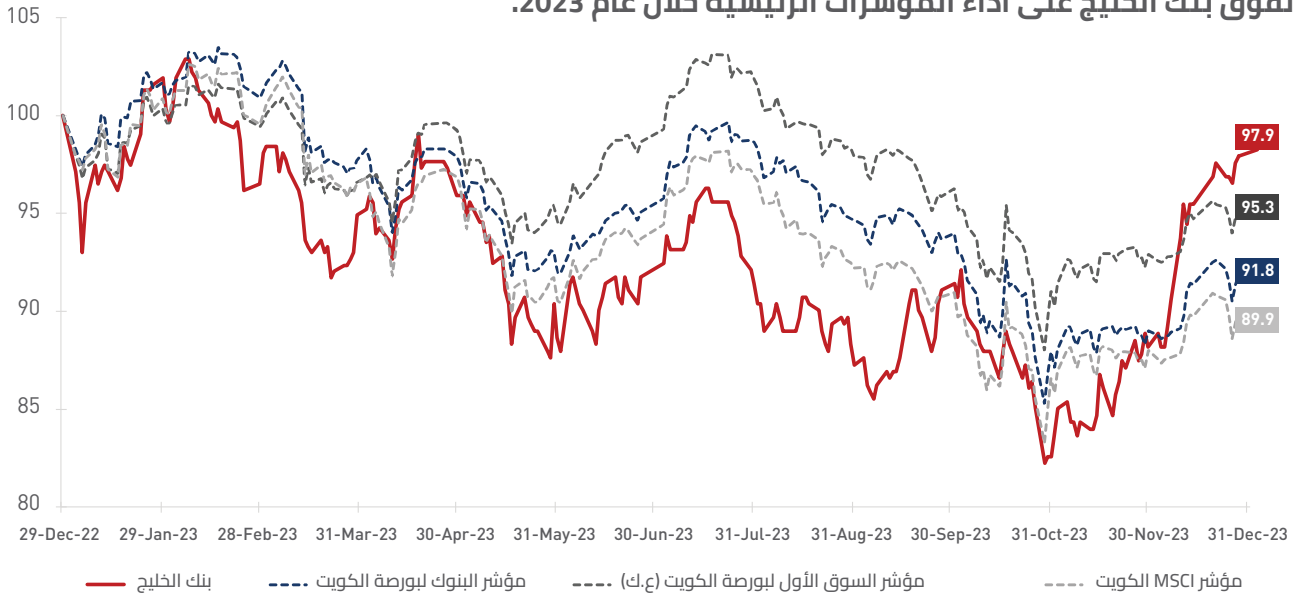
 مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة (FTSE Russell) منذ سبتمبر 2017	 مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة (MSCI) منذ نوفمبر 2020	 مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة (S&P DJI) منذ ديسمبر 2018	 مدرج في بورصة الكويت ضمن السوق الأول
الرقم التعريفي الدولي للسهم KW0EQ0100028	رقم السهم 102	الرمز خليج ب	سوق الأوراق المالية بورصة الكويت
الوزن النسبي للقيمة السوقية لبنك الخليج 2.5%	القيمة السوقية 1,018 مليون د.ك.	عدد الأسهم المصدرة 3,621,430,571	

نشاط التداول لبنك الخليج خلال عام 2023

2023	القيمة السوقية (د.ك.) ⁽¹⁾	سعر الإغلاق لشهر (د.ك. فلس) ⁽²⁾	المتوسط اليومي لسعر الإغلاق (د.ك. فلس) ⁽²⁾	متوسط القيمة المتداولة اليومية (د.ك.) ⁽²⁾	متوسط حجم التداول اليومي (د.ك.) ⁽²⁾	معدل السعر إلى الربحية (3)	معدل السعر إلى القيمة الدفترية (3)
يناير	1,001,767,234	0.313	0.308	1,023,468	3,310,293	16.2	1.4
فبراير	969,761,891	0.303	0.315	906,003	2,887,742	15.7	1.3
مارس	953,759,219	0.298	0.298	798,251	2,686,788	14.9	1.4
أبريل	930,875,399	0.277	0.286	775,831	2,723,163	14.5	1.3
مايو	860,303,618	0.256	0.264	1,168,632	4,461,128	13.4	1.2
يونيو	890,548,667	0.265	0.261	2,475,622	9,511,796	13.2	1.2
يوليو	887,188,106	0.264	0.272	1,483,242	5,458,261	13.2	1.2
أغسطس	846,861,374	0.252	0.258	1,059,114	4,113,922	12.6	1.2
سبتمبر	883,827,545	0.263	0.255	1,541,311	6,026,312	12.6	1.2
أكتوبر	858,279,045	0.237	0.252	1,344,353	5,311,301	12.3	1.2
نوفمبر	916,221,934	0.253	0.246	1,588,651	6,389,767	13.1	1.2
ديسمبر	1,017,621,990	0.281	0.270	2,127,516	7,880,218	14.6	1.4
متوسط السنة	918,430,736	0.273	0.273	1,331,708	4,974,696	14.0	1.3

المصدر: (1) بورصة الكويت - ملخص السوق حسب الشركة: (2) بورصة الكويت - بوابة خدمة البيانات: (3) بلومبرج - آخر فترة تم الإبلاغ عنها (الأرباح متأخرة 12 شهرا).

تفوق بنك الخليج على أداء المؤشرات الرئيسية خلال عام 2023.



تقويم علاقات المستثمرين خلال عام 2023

الموقع	مؤتمرات المستثمرين	تاريخ	مؤتمر المحللين الربع سنوي	تاريخ
دبي، الامارات العربية المتحدة	مؤتمر أرقام كابيتال للمستثمرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	28 فبراير إلى 1 مارس 2023	مؤتمر المحللين لنهاية العام 2022	6 فبراير 2023
دبي، الامارات العربية المتحدة	المؤتمر السنوي السابع عشر للمجموعة المالية هيرميس	8 مارس 2023	مؤتمر المحللين للربع الأول من عام 2023	2 مايو 2023
لندن، المملكة المتحدة	مؤتمر لندن للأسواق المالية الخليجية HSBC 2023 بالتعاون مع بورصة الكويت	13 يونيو 2023	مؤتمر المحللين للنصف الأول من عام 2023	1 أغسطس 2023
دبي، الامارات العربية المتحدة	يوم الشركات في بورصة الكويت بالتعاون مع جيفريز	23 نوفمبر 2023	مؤتمر المحللين تسعة أشهر لعام 2023	25 أكتوبر 2023

حافظ بنك الخليج على توزيع أرباح نقدية بنسبة 50% على الأقل خلال السنوات الماضية

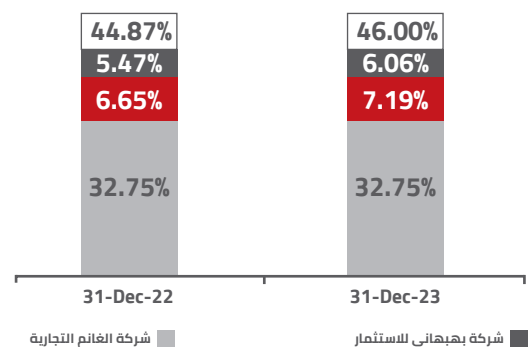
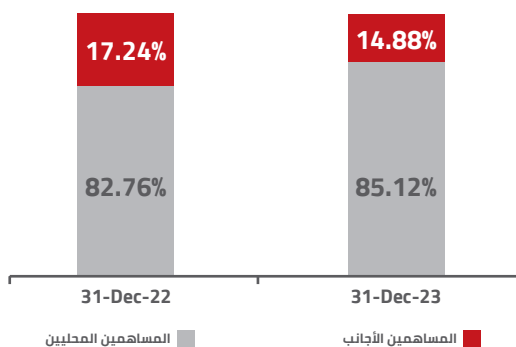
أرباح بنك الخليج	نهاية العام 2020	نهاية العام 2021	نهاية العام 2022	نهاية العام 2023
ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس كويتي)	10	13	18	21
توزيعات الأرباح لكل سهم ⁽¹⁾ (فلس كويتي)	5	7	10	12
نسبة توزيع الأرباح النقدية ⁽¹⁾	50.8%	52.5%	54.2%	57.4%
عائد توزيع الأرباح ⁽²⁾	2.3%	2.5%	3.2%	4.3%
أسهم المنحة	0.0%	5.0%	5.0%	5.0%

(1) يتم احتساب نسبة توزيع النقدية عن طريق التوزيعات النقدية للسهم الواحد مقسمة على ربحية السهم الأساسية والمخفضة.
(2) يحتسب عائد توزيعات الأرباح عن طريق احتساب التوزيعات النقدية لكل سهم كنسبة من سعر إغلاق السهم كما في 31 ديسمبر أو آخر يوم تداول من السنة المالية ذات الصلة.
ملاحظة: تخضع توزيعات الأرباح نقدية وأسهم منحة لعام 2023 لموافقة الجمعية العمومية السنوية المقرر عقدها في مارس 2024.

استقرار في هيكل ملكية كبار المستثمرين

نسبة المساهمين حسب الجنسية

كبار المساهمين⁽¹⁾ (أكثر من 5%)



(1) يُعرف كبار المساهمين بأنهم يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 5% من أسهم البنك.
المصدر: بورصة الكويت - نيذة عن الشركة بنسبة تزيد عن 5%.

استراتيجية بنك الخليج 2025

تستند استراتيجية بنك الخليج إلى توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام، وتكريس مكانته الريادية في الكويت كبنك المستقبل. كما تهدف الاستراتيجية الجديدة للبنك إلى تزويد العملاء بتجربة مصرفية غير مسبقة في الكويت بفضل عمليات التحول الرقمي التي تم تطبيقها على مستوى كل من خدمة العملاء والعمليات الداخلية للبنك.

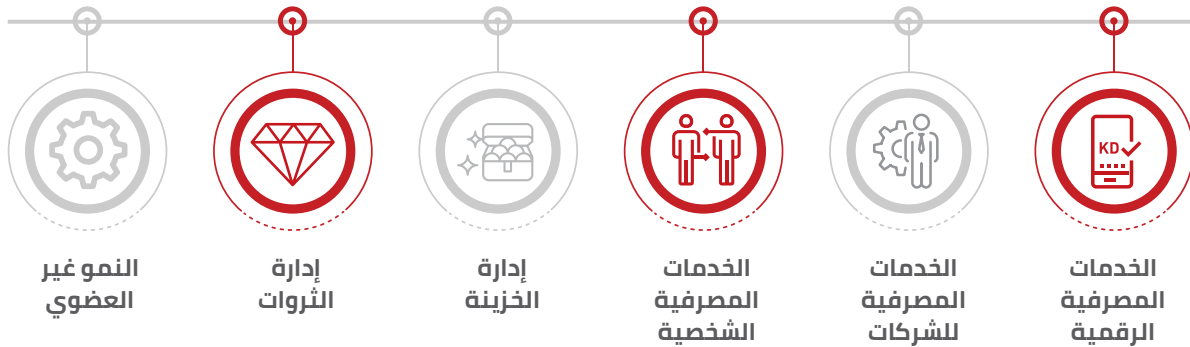
لضمان نجاح هذه الاستراتيجية، وضع البنك حجر الأساس لتعزيز ثقافة قائمة على الأداء، وتقديم حلول تكنولوجية جديدة، واتباع ممارسات عالمية في إدارة المخاطر. ويتم ذلك من خلال تبني القيم الأساسية الجديدة للبنك وهي "الطموح" لنوفر أفضل الحلول المبتكرة، ونحرص باستمرار على إشراك "موظفينا" فهم ركائزنا لتحقيق التميز في خدمة العملاء والمجتمع، و"تحمل المسؤولية" في مواجهة التحديات حيث نسعى باستمرار لتحقيق "سهولة" في تقديم تجربة مصرفية مميزة للعملاء من خلال تسهيل الإجراءات والمعاملات المصرفية وتوفير الحلول التي تتسم بالبساطة والكفاءة والشفافية.

تستند استراتيجية بنك الخليج "2025" إلى ثلاثة أسس وستة ركائز استراتيجية:

الأسس



الركائز الاستراتيجية



مواءمة استراتيجية البنك مع رؤية الكويت 2035

يتولى القطاع المصرفي دوراً محورياً في تنفيذ رؤية الكويت 2035 والتي تركز على تحويل الدولة إلى مركز مالي وتجاري محلي وإقليمي لجعله أكثر جاذبية للمستثمرين. ووفقاً لهذه الرؤية، فإن القطاع الخاص هو المسؤول عن دفع عجلة الاقتصاد وخلق المنافسة وتعزيز الكفاءة الانتاجية. لهذا الغرض قمنا بمواءمة ركائز استراتيجيتنا مع رؤية الكويت 2035 "كويت جديدة".

الاستدامة

يلتزم بنك الخليج بالحفاظ على برنامج استدامة قوي على مستوى المجتمع والاقتصاد والبيئة في مبادرات يتم اختيارها بشكل استراتيجي بما يعود بالنفع على البنك والمجتمع الكويتي.

وترتكز استراتيجية الأعمال '2025' على التالي:



تطوير منصات البنك المصرفية
الرقمية لتحسين الخدمات وزيادة
القدرة التنافسية للبنك.



زيادة الحصة السوقية لقطاع
الخدمات المصرفية الشخصية ودعم
شرائح العملاء من الشباب والسيدات
وأصحاب الثروات.



تعزيز النمو الانتقائي في قطاع
الخدمات المصرفية للشركات
والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من
خلال توسيع نطاق منتجاتنا وخدماتنا.

التركيز الاستراتيجي للتحويل الرقمي:

التحول الرقمي للعمليات

- استخدام علوم البيانات المتطورة لتحسين عملية التواصل مع العملاء وزيادة الحصة السوقية.
- تحديث نظام الخدمات المصرفية الأساسية الذي سيوفر منتجات وخدمات ومزايا جديدة بما في ذلك تطبيق مبادرة التحويل الرقمي لكافة القنوات المصرفية (Ominchannel).
- تطبيق نظام الخزينة الجديد لتحقيق دورة متكاملة لأنشطة التداول، وتطبيق التحويل الرقمي، وتوفير منتجات جديدة وخدمات ائتمانية قوية ومراقبة حدود مخاطر السوق، بالإضافة إلى توفير خدمات تهدف إلى تسهيل أعمال إدارات المساندة المكتبية.
- تعزيز أعمال شبكة الفروع القائمة باستخدام مبادرة التحويل الرقمي.

مستجدات العام 2023:

- نجح البنك مؤخراً في تأسيس شركة InvestGB كشركة تابعة مملوكة بالكامل له، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز النمو غير الداخلي للبنك.
- تطبيق نظام آلي جديد للخدمات المصرفية الأساسية الخاص بالشركات، مما يمثل تقدماً هاماً في مسيرة التحويل الرقمي للبنك.
- إطلاق منصة جديدة للخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت
- إطلاق تطبيق جديد للخدمات المصرفية للأفراد يساهم في تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية للبنك.

توفير عروض للعملاء مصممة خصيصاً للتلبية احتياجاتهم

- تحسين مستوى المبيعات والخدمات من خلال تحديد القطاعات المربحة ضمن مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية.
- تعزيز التعامل مع شريحة العملاء من أصحاب الثروات من خلال توفير خدمات متميزة لهم.
- توسيع نطاق المنتجات والمعاملات المصرفية، والخدمات المالية المقدمة للشركات بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توسيع نطاق التواجد تماشياً مع رؤية الكويت 2035 "كويت جديدة".

مستجدات العام 2024:

- التخطيط لتطبيق المرحلة التالية من التحويل الرقمي لقطاع الأفراد من خلال إدخال التحسينات على الخدمات المصرفية الأساسية، واستهداف الانتهاء منها بحلول الربع الثاني من عام 2024.
- الإستعداد لإطلاق تطبيق جديد للشركات سيساهم في تعزيز قدرات البنك في التقنيات الرقمية في عام 2024.
- المباشرة بآتمة الإجراءات الخاصة بإدارة الموارد البشرية، وتبسيطها وتحديثها لتعزيز الفعالية وتجربة الموظفين.
- التخطيط لطرح استراتيجية الاستدامة بمعاييرها الثلاثة: (البيئية والاجتماعية والحوكمة) تأكيداً لالتزام البنك.

نموذج الأعمال

لا يزال حسن التنظيم والفعالية في التنفيذ على مستوى المؤسسة من قبل الموظفين الأكفاء يشكل علامة فارقة في بنك الخليج، كما تؤكد النتائج المالية الجيدة التي حققناها خلال العام 2023 جودة وتنوع نموذج الأعمال المتبع من قبل البنك.

1- نقاط قوتنا

فروع البنك

ثاني أكبر بنك تقليدي من حيث إجمالي القروض والثاني من حيث شبكة الفروع.

مواهب طموحة

مجموعة متنوعة من المواهب المؤلفة من أكثر من 1,800 + منهم 42% من النساء.

أساس سليم

- القروض و سلف 5.2 مليار د.ك
- إجمالي الودائع 5.4 مليار د.ك
- صافي دخل 71.2 مليون د.ك

قوة التصنيفات الائتمانية

- موديز: A3، نظرة مستقبلية إيجابية
- فيتش: A، نظرة مستقبلية مستقرة
- كايبیتال إنتليجنس: A+، نظرة مستقبلية مستقرة

استقرار قاعدة مساهمي البنك

- 32.75% مجموعة قتيبة يوسف أحمد الغانم
- 7.19% المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
- 6.06% شركة بهباني للاستثمار

2- كيف نضيف القيمة

الاستفادة من مهارتنا وإمكانياتنا

لتسهيل التعاملات المصرفية اليومية لعملائنا وتحقيق قيمة مضافة ومستدامة لجميع الأطراف من مساهمين وعملاء من خلال تبني رؤية البنك ورسالته وقيمه الأساسية والسعي لتحقيق التميز في كافة أعمالنا.



قيمنا الأساسية

- الطموح
- تمكين الموظفين
- تحمل المسؤولية
- السهولة

مهمتنا

توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتحقيق النمو المستدام.

رؤيتنا

تكريس مكانتنا الريادية في الكويت كبنك المستقبل.

3- الأطراف المعنية

العملاء

اتباع أسلوب يركز على تلبية متطلبات العملاء، من خلال تزويدهم بحلول بسيطة ومبتكرة لتحسين تعاملاتهم المصرفية اليومية.

الموظفين

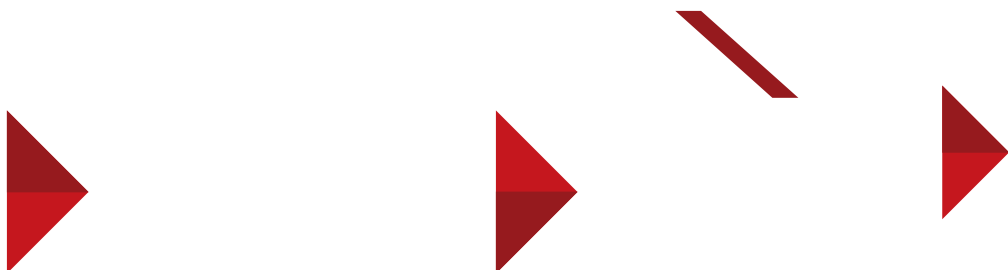
استقطاب الموظفين وتطويرهم والمحافظة عليهم لتمكينهم من تحمل المسؤولية والاستفادة من إمكانياتهم والتفوق في أدائهم.

المساهمين

تحقيق عوائد مجزية ومستدامة لمستثمرين.

المجتمع

تعزيز رفاهية مجتمعاتنا من خلال التشجيع على التغيير الإيجابي لتحقيق قيمة مستدامة لجميع الأطراف المعنية.



أبرز الأحداث 2023



- الإعلان عن النتائج المالية لبنك الخليج للنصف الأول من عام 2023 حيث بلغ صافي الربح 35.8 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 18.3%.

يوليو

- الإعلان عن النتائج المالية الختامية لدولة الكويت للسنة المنتهية في 31 مارس 2023، والتي سجلت فائضاً قدره 6.4 مليار دينار كويتي للعام وهو أول فائض منذ 8 سنوات.
- إطلاق برنامج عمل الحكومة الكويتية الجديد للأعوام 2023 إلى 2027.
- بنك الكويت المركزي يرفع سعر الخصم بنسبة 0.25% من 4.0% إلى 4.25%.

أغسطس

- وكالة فيتش تثبت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند "AA-" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.

سبتمبر

- الإعلان عن النتائج المالية لبنك الخليج لفترة التسعة أشهر 2023 حيث بلغ صافي الربح 53.8 مليون دينار كويتي، بزيادة 17.7%.
- فتح باب الاكتتاب في زيادة رأس مال بنك الخليج من خلال طرح أسهم حقوق الأولوية لزيادة قاعدة رأس المال بمبلغ 60 مليون دينار كويتي.

أكتوبر

- بنك الخليج يحصل على موافقة هيئة أسواق المال على ترخيص مزاوله أنشطة الأوراق المالية لشركة الخليج كابيتال للاستثمار ش.م.ك.م.
- إغلاق باب الاكتتاب في زيادة رأس مال بنك الخليج من خلال طرح أسهم حقوق أولوية مع تجاوز تغطية الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة بمقدار 6.9 أضعاف.

نوفمبر

- وكالة موديز تثبت تصنيف بنك الخليج للودائع بالعملات الأجنبية عند "A3" ورفع النظرة المستقبلية إلى إيجابية من مستقرة.

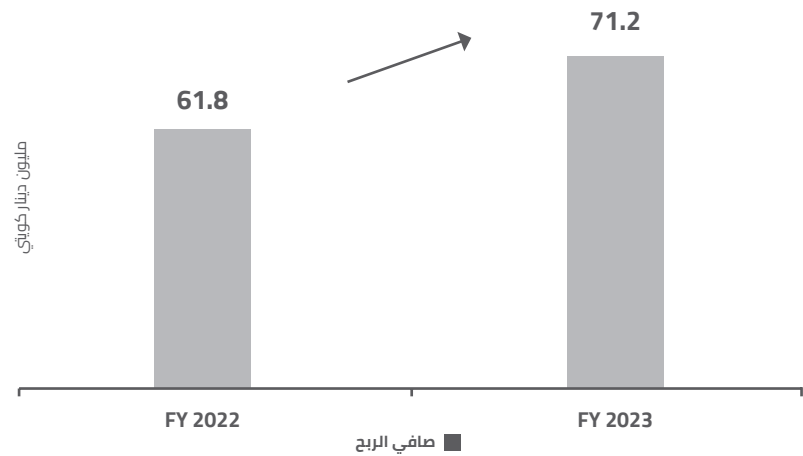
ديسمبر

- تعيين ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أميراً للكويت خلفاً للمغفور له الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.
- أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح يقبل استقالة مجلس الوزراء.

أبرز المؤشرات 2023

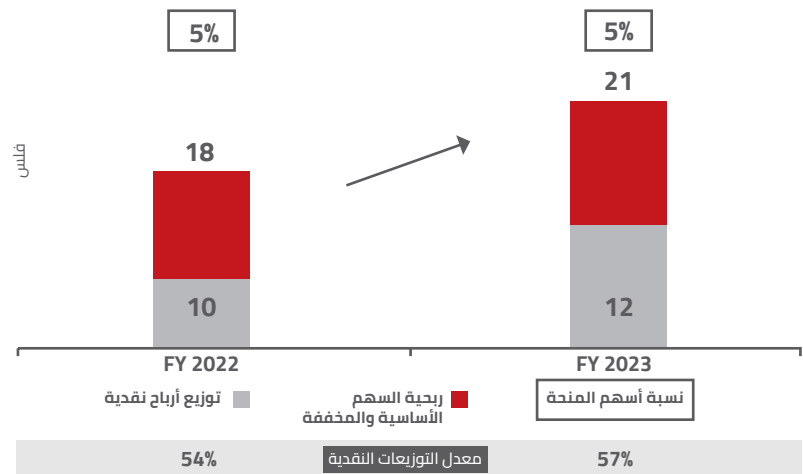
1- ارتفع صافي الربح بنسبة 15% إلى 71.2 مليون دينار كويتي في نهاية العام 2023

ارتفاع صافي الربح
+15%



2- ارتفعت ربحية السهم بنسبة 13% إلى 21 فلس والتوصية بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ 12 فلس للسهم بنسبة توزيع تبلغ 57% وأسهم منحة بمقدار 5%

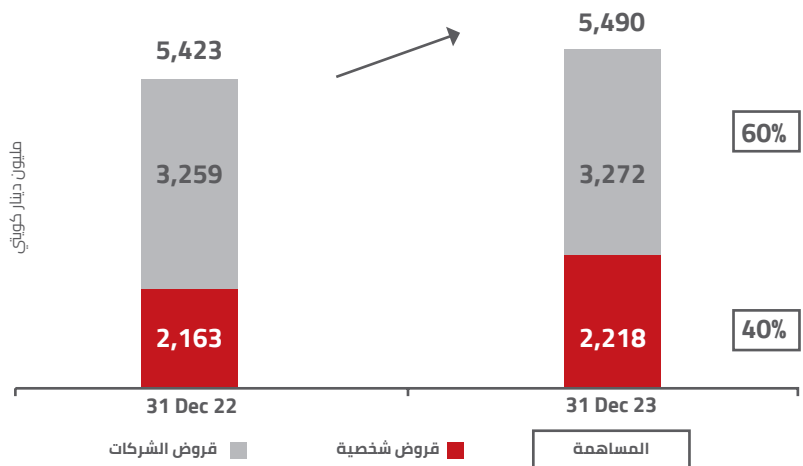
ارتفاع ربحية السهم
+13%



ملاحظة: تخضع توزيعات الأرباح نقدية وأسهم منحة لعام 2023 لموافقة الجمعية العمومية السنوية المقرر عقدها في مارس 2024.

3- بلغ إجمالي القروض والسلف 5.5 مليار دينار كويتي أي بزيادة 68 مليون دينار كويتي أو +1% مقارنة بعام 2022

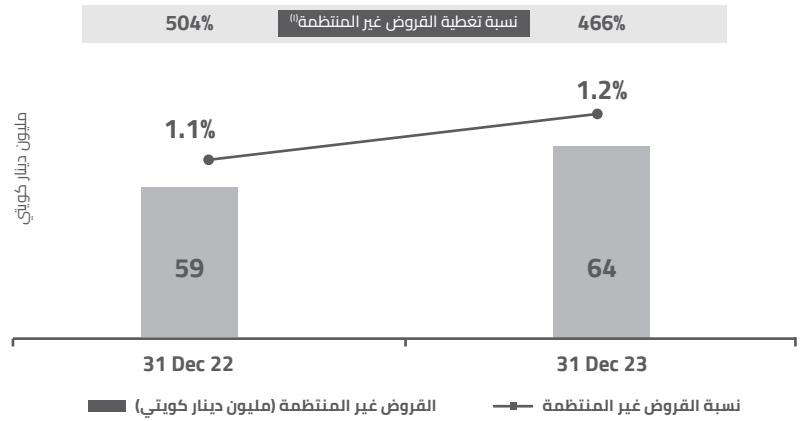
ارتفاع إجمالي القروض والسلف
+1%



4- حافظت جودة الأصول على قوتها حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.2% في نهاية العام 2023، مع نسبة تغطية جيدة

نسبة القروض
غير المنتظمة
1.2%

نسبة تغطية القروض
غير المنتظمة
466%

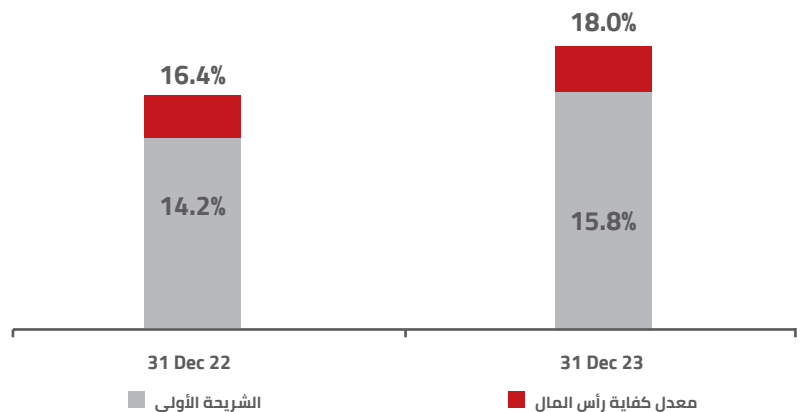


(1) تشمل نسبة تغطية القروض غير المنتظمة إجمالي المخصصات والضمانات.

5- حافظت نسب رأس المال على متانتها وتجاوزت الحد الأدنى الرقابي المطلوب

نسبة كفاية رأس المال
فوق الحد الأدنى الرقابي
402
نقطة أساس

نسبة الشريحة الأولى
من رأس المال فوق
الحد الأدنى الرقابي
384
نقطة أساس



ملاحظة: يشمل الحد الأدنى الرقابي لنسب الشريحة الأولى وكفاية رأس المال نسبة 1% للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي.

6- لا يزال بنك الخليج يحظى بتصنيف "A" من قبل وكالات التصنيف الائتمانية الثلاث الكبرى خلال عام 2023

وكالة التصنيف	المعيار	درجة التصنيف
Moody's	تصنيف الودائع على المدى الطويل النظرة المستقبلية	A3 إيجابية
Fitch Ratings	تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل النظرة المستقبلية	A مستقرة
CI CAPITAL intelligence	تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل النظرة المستقبلية	A+ مستقرة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

جاسم مصطفى بودي
رئيس مجلس الإدارة



حقق البنك نتائجاً ممتازة
خلال العام 2023
انعكس في الارتفاع
الكبير والمتواصل في
صافي الربح

السادة المساهمين الكرام،

يسرني، بالنيابة عن مجلس الإدارة، أن أقدم لكم التقرير السنوي لبنك الخليج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

لقد حقق البنك نتائجاً ممتازة خلال العام 2023 انعكست في النمو الكبير والمتواصل في صافي الربح. وحالياً، يجني البنك ثمار إستراتيجيته الموجهة للسوق الكويتي، كما يخطو خطوات ثابتة نحو تحقيق أبرز أولوياته الاستراتيجية المعنية بالعملاء والتحول الرقمي. وتهدف استراتيجيتنا إلى تعزيز تجربة العملاء والتسريع من عملية تطوير الأعمال ودعم الكفاءات التشغيلية، وذلك في إطار سعينا المستمر إلى تحقيق القيمة المستدامة لجميع الأطراف من مساهمين وعملاء على المدى الطويل.

واصل الاقتصاد الكويتي
إظهار مرونته رغم
التحديات التي تواجهها
الأسواق العالمية
والنظرة المستقبلية غير
المستقرة للاقتصاد

وخلال العام، واصل الاقتصاد الكويتي إظهار استقراراً مدعوماً بفوائض مالية في الميزانية العامة وأسعار النفط الجيدة، واحتواء معدلات التضخم على الرغم من التحديات التي تواجهها الأسواق العالمية. ومع ذلك، نأمل بتسريع وتيرة ترسية مشروعات التنمية الحكومية والإصلاحات الاقتصادية التي ستدفع بدورها إلى تعاين النشاط الاقتصادي المحلي بشكل عام.

حقق بنك الخليج نتائجاً ممتازة خلال عام 2023، حيث بلغ صافي الربح 71.2 مليون د.ك، أي زيادة بمقدار 15% عن العام الماضي، مما يعكس قوة الأداء في أنشطته الأساسية

أما على صعيد البيئة الاقتصادية المحلية، فقد استمر بنك الكويت المركزي في تشديد سياسته النقدية وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ نسبياً مقارنة ببنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ومنذ بداية عام 2023، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم مرتين مما أسفر عنه زيادة بمقدار 75 نقطة أساس ليصل إلى 4.25%. وقد تراجع نمو محفظة القروض الائتمانية إلى 2.2% وفقاً لأحدث بيانات القطاع المصرفي المنشورة من قبل بنك الكويت المركزي مقارنة بإجمالي النمو الائتماني الذي بلغ 8.6% في العام السابق.

قوة الأداء المالي

حقق بنك الخليج نتائجاً ممتازة خلال عام 2023، حيث بلغ صافي الربح 71.2 مليون د.ك، أي زيادة بمقدار 15% عن العام الماضي، مما يعكس قوة الأداء في أنشطته الأساسية.

وارتفعت ربحية السهم بنسبة 13% لتصل إلى 21 فلس. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن كل سهم بمقدار 12 فلس، أي ما يمثل 57% من نسبة التوزيعات النقدية، بالإضافة إلى إصدار أسهم منحة بمقدار 5%. وستخضع هذه التوصية لموافقة مساهمي البنك خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة الذي سيعقد في مارس 2024.

وبلغت القروض والسلف المقدمة للعملاء 5.2 مليار د.ك، أي زيادة وقدرها 1.3% مقارنة بنهاية عام 2022، وجاء هذا النمو في عام 2023 تحديداً من قطاع الأفراد.

أما نسبة القروض غير المنتظمة فقد بلغت 1.2% في نهاية عام 2023 مقابل تغطية جيدة بلغت نسبتها 466% شاملة إجمالي المخصصات والضمانات. وقد أنهى البنك عام 2023 بتجنيب مخصصات ائتمانية بلغت 312 مليون د.ك في حين بلغت تغطية المتطلبات المحاسبية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (أي الخسائر الائتمانية المتوقعة) 187 مليون د.ك، محققاً مستوى جيد جداً من المخصصات الإضافية بلغت 125 مليون د.ك.

وحافظت نسب رأس المال الرقابية للبنك على قوتها، حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 15.8% أي أعلى بواقع 3.8% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، بينما بلغ معدل كفاية رأس المال 18.0% أي أعلى بواقع 4.0% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

توزيع أرباح نقدية مقترحة بمقدار 12 فلس، وأسهم منحة بمقدار 5%

بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.2% في نهاية عام 2023 مقابل تغطية جيدة لها بلغت نسبتها 466%

كلمة رئيس مجلس الإدارة

التميز التشغيلي

من أبرز الإنجازات التي حققها البنك خلال عام 2023 كان تطبيق المرحلة الأولى من النظام الجديد للخدمات المصرفية الأساسية. ويعد هذا الإنجاز نقلة نوعية في مسيرة التحول الرقمي للبنك التي من شأنها تحسين الكفاءة التشغيلية وتسهيل التعامل المصرفي للعملاء. كما يعتبر إطلاق هذا النظام الجديد تأكيداً على التزام بنك الخليج بتقديم خدمة أفضل لعملائه من خلال استخدام آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة.

ومن خلال طرح النظام الجديد للخدمات المصرفية الأساسية، أظهر البنك قدرته على التكيف والابتكار والريادة في بيئة تنافسية. ويساهم تطبيق المرحلة الأولى من النظام الجديد أيضاً في مساعدة بنك الخليج على تحسين الكفاءة التشغيلية وتسهيل التعامل المصرفي للعملاء الذي سيساهم في تعزيز مكانة البنك كشريك مالي موثوق به.

ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى التي حققها البنك خلال العام هو إطلاق تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال المحدث والذي سيوفر للعملاء تجربة بنكية سلسة، وتقديم مزايا جديدة متطورة في مجال أمن المعلومات لحماية بيانات العملاء وعملياتهم المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، حصل بنك الخليج على كافة الموافقات الرقابية اللازمة لترخيص شركة الخليج كابيتال للاستثمار "Invest GB" لتباشر العمل رسمياً كشركة استثمارية مملوكة بالكامل للبنك تقدم الخدمات الاستشارية وإدارة الأصول كأنشطة مكملة لأعمال البنك الأساسية التي من شأنها تحسين العروض المقدمة للعملاء، تحديداً عملاء الخدمات المصرفية الخاصة وعملاء البنك من الشركات. ومن المتوقع أن تنعكس هذه الأنشطة المكملة إيجابياً على بند الإيرادات من الرسوم والعمولات للبنك على المدى الطويل. ويعكس النجاح التشغيلي لبنك الخليج خلال عام 2023 والسنوات السابقة التواجد القوي لعلامته التجارية وشبكة فروعها في الكويت.

قوة رأس المال

خلال عام 2023، نجح بنك الخليج في إتمام عملية الاكتتاب في زيادة رأس المال بإجمالي 60 مليون د.ك. حيث فاقت نسبة تغطية الاكتتاب الأسهم المطروحة بنحو 7 أضعاف، مما يعكس ثقة المساهمين في إمكانيات بنك الخليج. ومن المقرر استخدام العوائد الناتجة عن هذه الزيادة في تعزيز قاعدة رأس مال البنك ونسب رأس المال الرقابي وتمكين فرص النمو المستقبلية بما يتماشى مع إستراتيجية البنك طويلة المدى.

حصلنا على كافة
الموافقات الرقابية
اللازمة لترخيص شركة
الخليج كابيتال للاستثمار
"Invest GB" للعمل
رسمياً كشركة استثمارية
مملوكة بالكامل للبنك
تقدم الخدمات الاستشارية
وإدارة الأصول

تجاوز الاكتتاب بزيادة
رأس المال البالغة
إجمالي 60 مليون د.ك
الأسهم المطروحة
بنحو 7 أضعاف

قامت وكالة موديز بتثبيت
تصنيف الودائع على
المدى الطويل للبنك في
المرتبة "A3" مع تعديل
النظرة المستقبلية إلى
"إيجابية"... ويعد هذا تقديراً
من قبل الوكالة بقوة
رأس مال البنك وتحسن
ربحيته وجودة أصوله

النظرة المستقبلية الإيجابية للتصنيف الائتماني

لا يزال بنك الخليج يحظى بتصنيفات جيدة لجدارته الائتمانية وقوته المالية على المستوى الدولي، وخلال العام 2023، قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين بتثبيت تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3" مع تعديل النظرة المستقبلية إلى "إيجابية" من "مستقرة" مما يُعدّ تقديراً من قبل الوكالة بقوة رأس مال البنك وتحسن ربحيته وجودة أصوله.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل في المرتبة "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وتصنيف الجدوى المالية في المرتبة "bbb-". كما تم تثبيت التصنيف الائتماني للعمليات الأجنبية على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من قبل وكالة كابيتال إنتلجنس.

الالتزام بمبادئ الاستدامة

تعتبر الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيتنا ومكماً لها. ونؤمن بأن تضمين الاستدامة ومعاييرها البيئية والاجتماعية والحوكمة في ممارساتنا وأنشطتنا سوف يساعدنا على تعزيز تجربة عملائنا بشكل أكبر وطرح المنتجات والخدمات المستدامة في السوق، كما يضعنا في موقع الريادة بين المؤسسات المالية المحلية والإقليمية.

وترتكز مبادرات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى البنك على أربعة ركائز استراتيجية: حوكمة مسؤولة، ومكان عمل يتميز بالعدالة والإنصاف، وتمكين المشاركة المجتمعية، وبنك مسؤول.

ومن أبرز الإنجازات التي حققناها خلال العام 2023 في هذا المجال إنشاء "فريق عمل الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة" والذي يخضع للإشراف المباشر من قبل لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. ونواصل تسليط الضوء على ممارسات الاستدامة ومعاييرها البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال تقرير الاستدامة السنوي للبنك الذي يتم وفقاً لمعايير إعداد التقارير الدولية، وذلك للسنة الثالثة على التوالي.

وفي عام 2023، قمنا بتنفيذ العديد من المبادرات لتمكين موظفينا وتزويد المجتمع بمهارات وفرص جديدة في مجال علوم البيانات والحلول السيبرانية على وجه التحديد، والغرض من ذلك هو مساعدة الأجيال القادمة على تحقيق أهداف التنمية المحلية، وتعزيز الاقتصاد الوطني، والمساهمة في تطور المجتمع ككل.

رسالة شكر وتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أقدم بالشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على جهودهما الدؤوبة في دعم وتعزيز القطاع المصرفي الكويتي.

وأود كذلك أن أوجه شكراً خاصاً لجميع عملائنا، وشركائنا، ومساهميننا، على دعمهم لنا طوال العام 2023، وكذلك لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفينا على مساهمتهم القيمة في نجاح مصرفنا.

جاسم مصطفى بودي
رئيس مجلس الإدارة





02

الاستعراض
التشغيلي



كلمة الرئيس التنفيذي

وليد مندي
الرئيس التنفيذي بالوكالة



كان العام 2023 عاماً حافلاً بالتغيرات والتحديات على الصعيد الاقتصادي إلا أن بنك الخليج تمكن من تجاوزها بنجاح. وبينما نسترجع الإثني عشر شهراً الماضية، يسرني اطلاعكم على الأداء المالي لمصرفنا والإنجازات المتميزة التي حققناها.

أبرز المؤشرات المالية:

على الرغم من حالة عدم اليقين التي خيمت على الوضع الاقتصادي، أظهر بنك الخليج قدرة جيدة على التكيف وتمكن من تحقيق النمو المستمر على مدار العام

استمرار النمو: على الرغم من حالة عدم اليقين التي خيمت على الوضع الاقتصادي، أظهر بنك الخليج قدرة جيدة على التكيف وتمكن من تحقيق النمو المستمر على مدار العام. وقد أثرت السياسة النقدية المتشددة التي استمرت بنفس التوجه خلال عام 2023 على النمو الإجمالي للمحفظة الائتمانية بشكل كبير، فقد نمت قروض القطاع المصرفي بواقع 2.2% في العام 2023، أي أقل بكثير من المستويات التي حققها القطاع في عام 2022 البالغة 8.6%. وبالنسبة لبنك الخليج، بلغ إجمالي القروض والسلف الممنوحة للعملاء 5.5 مليار د.ك، أي زيادة بمقدار 1.2% مقارنة بنهاية عام 2022.

الاستقرار المالي: يأتي الحفاظ على الاستقرار المالي على رأس أولوياتنا، ويسرني أن أبلغكم بأن ميزانيتنا العامة لا تزال محافظة على قوتها مع ارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 4.7% ليصل إلى 7.2 مليار د.ك. كما تجاوزت نسب كفاية رأس المال لدينا المتطلبات الرقابية. وهذه الأسس المتينة تضعنا في مركز متميز يمكننا من مواجهة التحديات المحتملة والاستفادة من الفرص المتاحة في السوق.

الربحية: حقق بنك الخليج نتائجاً مالية جيدة، حيث ارتفع صافي الربح بنسبة 15.2% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 71.2 مليون د.ك. وهذا النجاح هو شهادة على تقاني موظفي البنك وعملهم الدؤوب، وكذلك على ولاء عملائنا، فضلاً عن المصداقية والثقة التي أولاها لنا مساهموننا الكرام.

الإنجازات العملية

التحول الرقمي: يواصل بنك الخليج الاستثمار في التقنيات وفق آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز تجربة العملاء والكفاءة التشغيلية للبنك، علماً أن المبادرات التي نطرحها في مجال التحول الرقمي لم تحقق فقط الترقية لعملياتنا المصرفية، بل أدت إلى ترسيخ مكانتنا الريادية في قطاع الخدمات المالية الحديثة والتي تشهد تطوراً بشكل مستمر. ومن أبرز الإنجازات التي حققناها خلال عام 2023 كان تطبيق المرحلة الأولى من النظام الآلي الجديد للخدمات المصرفية الأساسية. ويعد هذا الإنجاز نقلة نوعية في مسيرة التحول الرقمي للبنك التي من شأنها تسهيل العمليات وتحسين الكفاءة التشغيلية، مما سيساهم بالتالي في تعزيز مكانة بنك الخليج كشريك مالي موثوق به.

التركيز على احتياجات العملاء: نحرص على الالتزام المستمر بتوفير خدمات متميزة لعملائنا كوننا نؤمن بأن رضا العملاء هو أفضل مقياس لنجاحنا. ولهذا، لا يزال قطاع الخدمات المصرفية للشركات يزدهر وينمو بشكل ملحوظ من خلال جذب عملاء جدد، ومن خلال التطوير المستمر لمنصات الخدمات المصرفية الرقمية، بالإضافة إلى توسيع نطاق خدمات ومنتجات البنك. أما على صعيد قطاع العملاء الأفراد، فقد طرحنا العديد من المنتجات والخدمات التي نعتقد بأنها ستعزز التجربة الشاملة لعملاء البنك. وتشمل هذه المشاريع تطبيق الهاتف النقال الجديد المحدث والمطور بالكامل، والخدمات المصرفية الذاتية عبر أجهزة الصراف الآلي العادية (ATM) والتفاعلية (ITM)، وإطلاق خدمة Google Pay، وطرح أول جهاز صراف آلي تفاعلي من السيارة (Drive-Thru ATM). كما تمت زيادة قيمة الجائزة الكبرى لحساب الدانة إلى 2 مليون دينار كويتي. وعلاوة على ذلك، تم مؤخراً تأسيس Invest GB كشركة الاستثمار مملوكة بالكامل للبنك والتي ستقدم أنشطة مكملية للعمليات المصرفية الأساسية للبنك والتي من شأنها تحسين العروض المقدمة للعملاء وتحديداً عملاء الخدمة المصرفية الخاصة وعملاء البنك من الشركات.

البيانات والابتكارات: في عصر يتسم بالتكنولوجيا المؤثرة والمغيرة لجميع ما حولنا، أدى سعينا للاستفادة من قيمة البيانات وتعزيز الابتكارات إلى تصدر مركز الريادة في القطاع المصرفي. وفي هذا السياق، عقد البنك خلال العام 2023 العديد من المبادرات الداخلية، بما في ذلك مسابقة "فكرتي" للابتكار التي تبنت ثقافة الابتكار القائمة على تمكين الموظفين من خلال توفير أدوات تحليل وتمثيل البيانات لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بعملية التحليل، وكان آخر هذه المبادرات إطلاق أول مكتبة رقمية للبنك. أما خارج البنك، فقد واصل بنك الخليج إقامة المبادرات الهادفة للمشاركة المجتمعية من خلال إجراءاته مسابقة "الداثون" والتي تخللت عدة محاورات بين الشباب والأوساط الأكاديمية بهذه الخصوص، إضافة إلى إقامة البنك ورش عمل حول الثقافة المالية.

التطلعات المستقبلية

بينما نتطلع إلى المستقبل، ندرك تماماً أن المشهد المالي سوف يستمر في التطور ونحن على ثقة بقدرته بنك الخليج على التكيف والازدهار في هذه البيئة المتغيرة، كما إن مبادراتنا الإستراتيجية واستثمارنا المستمرة في التكنولوجيا والتزامنا بالابتكار يضمنوا لنا بقائنا في طليعة القطاع المصرفي.

وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني للمساهمين والعملاء والموظفين على دعمهم المستمر. حيث تمكنا معا من تحقيق نجاحات مهمة، وأنا على ثقة بأن السنوات القادمة ستحمل لنا المزيد من التقدم والإنجازات.

يواصل بنك الخليج
الاستثمار في التقنيات
وفق آخر ما توصلت إليه
التكنولوجيا الحديثة،
الأمر الذي أدى إلى تعزيز
تجربة العملاء والكفاءة
التشغيلية للبنك

مبادراتنا الإستراتيجية
واستثمارنا المستمرة
في التكنولوجيا والتزامنا
بالابتكار يضمنوا لنا
بقائنا في طليعة القطاع
المصرفي

موظفو البنك

يسعى بنك الخليج إلى إنشاء بيئة عمل ديناميكية وداعمة. ولهذا الغرض، قام على مدار العام 2023 بتنظيم مجموعة من المبادرات التي تفوقت على المعايير التقليدية للقطاع المصرفي.

الاستثمار في رأس المال البشري

برنامج أجيال 9

يضع بنك الخليج مسألة تطوير المواهب الكويتية على قائمة أولوياته. ومن أبرز المبادرات التي أطلقها في مجال تنمية رأسماله البشري كان برنامج تطوير الخريجين "أجيال"، المعروف بتوفيره تدريب شامل يشكل مستقبل الخدمات المصرفية في الكويت. وفي العام 2023، أطلق بنك الخليج النسخة التاسعة من برنامج أجيال شارك فيه 20 موظف تم اختيارهم بعناية بعد عملية فرز وتقييم مكثفة. ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الموظفين على اكتساب المعارف حول أفضل الممارسات العالمية وتطوير إلمامهم بالقطاع المصرفي، بالإضافة إلى تطوير قدراتهم على المستوى الفردي والمؤسسي. ويتخلل البرنامج العديد من ورش العمل وفرص التواصل. وفي منتصف البرنامج، يشارك الموظفون في معسكر تدريبي يستمر لمدة أسبوع يهدف إلى التطوير الذاتي وتعزيز عمليات التواصل والمهارات القيادية.

منصة التدريب (Coach Hub)

هي عبارة عن منصة تدريب معروفة صُممت خصيصاً لتدريب أعضاء الإدارة العليا والمسؤولين التنفيذيين. ويتم من خلالها جمع كل مسؤول مع مدرب متميز متخصص بالمجال المصرفي لذلك المسؤول بالتحديد ليوفر له الإرشاد والمعارف اللازمة حول التحديات المرتبطة بذلك المجال. ويتم تصميم هذه الجلسات التدريبية الفردية بالشكل الذي يتناسب مع احتياجات المسؤولين التنفيذيين في البنك واستيفاء تطلعاتهم وتطورهم الوظيفي. ويعكس هذا التعاون التزامنا بالاستثمار في التطوير المهني لفريقنا القيادي، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز ثقافة الابتكار والتفكير الاستراتيجي والنمو المستمر.

منصة كورسيرا

أعلن فريق تطوير المواهب في بنك الخليج في العام 2023 عن إطلاق منصة التعليم الإلكتروني الجديدة Coursera والتي ستساهم في توفير فرص تدريب وتطوير عالية الجودة لجميع الموظفين.

ويعتزم بنك الخليج بالتطوير المهني لموظفيه وتحقيق الأهداف الموضوعية للإطار العام للكفاءات والتي تعد من الركائز الأساسية لاستراتيجيتنا بما أن "سرعة التعلم" تعد واحدة من أهم الكفاءات الأساسية التي نهدف إلى ترسيخها داخل المؤسسة، ونعتزم تحقيق ذلك من خلال توفير قنوات متعددة للتعليم والتطوير.

توفر منصة Coursera لموظفي بنك الخليج أكثر من 10,000 مادة تدريبية متاحة من أي مكان وفي أي وقت باستخدام أي جهاز متصل بالإنترنت حيث يستطيع الموظفون الحصول على الدورات والشهادات من المؤسسات التعليمية والجامعات العالمية المعروفة مثل Google و Stanford و NYU وغيرها الكثير. كما تقدم هذه المنصة دورات في عدة مجالات بدءاً من دورات التأمل والسلامة النفسية والجسدية إلى شهادات الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) وشهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA).

منصة التدريب

صممت (Coach Hub)

خصيصاً لتدريب

أعضاء الإدارة العليا

و المسؤولين التنفيذيين

إطلاق منصة التعليم

الإلكتروني الجديدة

Coursera والتي

ستساهم في توفير

فرص تدريب وتطوير

عالية الجودة لجميع

الموظفين

التنوع والشمول

مؤتمر Lead The Way

يتيح اليوم العالمي للمرأة الفرصة لتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها النساء في سعيهن لتولي مناصب قيادية. وفي هذا الإطار، نظمت إدارة الموارد البشرية في البنك مؤتمر "Lead The Way" في 20 مارس 2023 تضمن ورشتي عمل وكانت الأولى مخصصة للنساء بشكل حصري وتناولت التحديات التي تواجهها المرأة في حياتها اليومية.

عضو مؤسس لمنصة تمكين المرأة في القطاع الخاص الكويتي (KWEEN)

تهدف منصة تمكين المرأة في القطاع الخاص الكويتي (KWEEN) إلى تمكين النساء العاملات في المجالات الاقتصادية داخل القطاع الخاص في الكويت وإتاحة الفرصة أمام كل امرأة للوصول إلى أقصى إمكاناتها خلال مسيرتها المهنية. وفي عام 2022، قامت السيدة سلمى الحجاج، مدير عام الموارد البشرية، بالتوقيع على مبادئ تمكين المرأة التابعة للأمم المتحدة مع غيرها من الأعضاء. وباعتبارها واحدة من المؤسسين، أطلقت الحجاج أول منصة اقتصادية نسائية كويتية تهدف إلى دعم المرأة الكويتية في القطاع الخاص وتوفير لها موارد مفيدة، والإرشاد المناسب من قبل قياديين ومدربين يعتبرون قدوة في هذا المجال لمساعدة المرأة على الوصول إلى مناصب قيادية والنجاح في مسيرتها المهنية.

تعيين ذوي الاحتياجات الخاصة

في عام 2023، قامت إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج بتعيين 11 موظفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أطلقت مشروعاً لرفع مستوى الوعي داخل البنك بهدف توعية موظفي البنك والمجتمع بهذه الشريحة وتعزيز معرفتهم باختلافات التعلم والإعاقات.

في عام 2023، قام
بنك الخليج بتعيين
11 موظفاً من ذوي
الاحتياجات الخاصة

موظفو البنك

التوعية والصحة العامة

التبرع بالدم

استضاف بنك الخليج في مركز التدريب التابع له بنك الدم المركزي الكويتي لتشجيع موظفيه على التبرع بالدم وإتاحة الفرصة لهم للقيام بذلك خلال ساعات العمل.

سرطان الثدي والصحة العامة

في إطار التزامه بتعزيز مبادئ الاستدامة المجتمعية، واحتفالاً بشهر التوعية بسرطان الثدي والصحة النفسية، أطلق بنك الخليج حملته السنوية في شهر أكتوبر المخصصة لتسليط الضوء على صحة وسلامة المرأة.

وقدم البنك دعمه لهذه القضية من خلال توفير فحوصات مجانية لموظفاته على مدار ثلاثة أيام، بما في ذلك الفحوصات الأولية للتشديد على أهمية الكشف المبكر، إضافة إلى إجراءاته المزيد من الفحوصات والتي شملت تصوير الثدي بالأشعة السينية في حال التوصية بذلك.

كما نظم البنك ورشة عمل حول تمكين المرأة والدفاع عن النفس، بالتعاون مع UFC Gym الكويت. وتضمنت هذه الفعالية التي عقدت بالشراكة مع مركز DISC الكويت جلسات تطرقت إلى أهمية الفحص المبكر والتوعية بسرطان الثدي.

وقامت إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج بإدارة حلقة نقاشية شارك فيها الدكتور محمد السويدان، المدير الطبي واستشاري الطب النفسي من مركز مايندويل الكويت، للتذكير بأهمية الصحة النفسية وسط ضغوط الحياة واستراتيجيات التعامل معها بفعالية لتحقيق نتائج إيجابية واحترافية.

وكجزء من مبادرة المرأة الحكيمة (WOW) التي أطلقها البنك، وبالتعاون مع منظمة "سفيرة" غير الربحية، صمم البنك ورش عمل مختلفة تهدف إلى تمكين المرأة في حياتها المهنية، تناولت موضوعات هامة لتحديد الأهداف، والتفكير النقدي، واقتناص الفرص، وتحقيق التوازن بين العمل والحياة. وقد أدار هذه الحلقات النقاشية نخبة من الخبراء مثل الدكتورة ريم البغلي والمهندسة مها البغلي والدكتورة بدور السميطة والمدرّب أحمد النجار.

موفمبر

تماشياً مع التزامه بالمساواة بين الجنسين، اتخذ بنك الخليج خطوة غير مسبوقة تمثلت في إطلاق حملة "موفمبر" التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي بسرطان البروستاتا. وقام البنك بتوزيع دبابيس تحمل شعار هذه الفعالية على جميع الموظفين، إضافة إلى التعاون مع عيادة خاصة لتقديم فحوصات أولية مجانية في مباني البنك لموظفيه الذكور.

فعالية استضافة أطفال الموظفين (Kids Day)

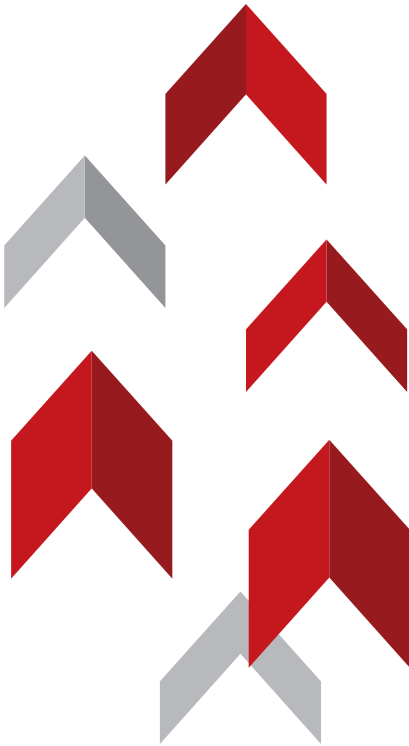
أجريت هذه الفعالية في مركز التدريب التابع لبنك الخليج حيث استضاف البنك أطفال الموظفين لقضاء يوم كامل من الأنشطة التثقيفية والترفيهية شملت ورشة عمل حول الثقافة المالية تم التركيز فيها على إثراء مدارك الأطفال بالجانب المالي وأهمية الادخار.

معارض التوظيف

بهدف ترسيخ مبادئ الاستدامة في المجتمع وانطلاقاً من مساعيها المستمرة في استقطاب أفضل المواهب من الكوادر الوطنية الشابة، شارك بنك الخليج في معرض "وظيفتي" الذي نظّمته شركة كويت زون للموارد البشرية على مدى ثلاثة أيام.

أطلق بنك الخليج حملته
السنوية في شهر
أكتوبر 2023 المخصصة
لتسليط الضوء على صحة
وسلامة المرأة

اتخذ بنك الخليج خطوة
غير مسبوقة تمثلت في
إطلاق حملة "موفمبر"
التي تهدف إلى رفع
مستوى الوعي بسرطان
البروستاتا



ويعتبر هذا المعرض من أكبر معارض التوظيف في الكويت حيث شاركت فيه أكثر من ثمانين شركة من القطاع الخاص. وخلال هذا المعرض قام ممثلو البنك بتوزيع كمية من الأكياس القابلة لإعادة التدوير بهدف تشجيع الطلاب على التقليل من استخدام الأكياس البلاستيكية، بالإضافة إلى توزيع عدد من الأشجار الصغيرة كهدايا.

وكذلك، لدعم مبادئ الاستدامة الاقتصادية وجذب الخريجين الجدد، قامت إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج برعاية المعرض الوظيفي لكلية الكويت التقنية (KTech) الذي عُقد خلال الفترة من 6-8 مارس 2023.

المشاركة المجتمعية

الحفل السنوي للموارد البشرية

يقام حفل الموارد البشرية سنوياً للاحتفال بمجموعة الإنجازات التي حققها البنك بحضور كل من الرئيس التنفيذي بالوكالة والإدارة التنفيذية لبنك الخليج. وتم خلال الحفل هذا العام تخريج الدفعة السابقة من برنامج أجيال وتوزيع الشهادات عليهم من قبل السيد وليد مندني- الرئيس التنفيذي بالوكالة والسيدة سلمى الحجاج - مدير عام الموارد البشرية. كما تم الإعلان رسمياً عن الدفعة الجديدة من مرشحي برنامج أجيال أمام الإدارة التنفيذية والحضور.

وأثناء الحفل، تم عرض مقطع فيديو حول الاستدامة تم تصويره بواسطة فريق البنك المسؤول عن تعزيز تجربة الموظفين وقيم المؤسسة والذي يُظهر موظفو بنك الخليج الذين شاركوا بالمبادرات التي أقامها البنك على مدار العام مثل توزيع وجبات الإفطار الرمضانية، والفعاليات الرياضية، ومبادرات تمكين المرأة، إضافة إلى لقطات من تفاعلاتهم اليومية.

وخلال الحفل السنوي للعام 2023، تم عقد حلقة نقاشية شارك فيها أربعة من المدراء العامين استعرض كل منهم على المسرح الإنجازات التي حققها هذا العام، كما ناقشوا الخطط المستقبلية لبنك الخليج استعداداً للعام المقبل 2024.

الغبة الرمضانية

تُقام الغبة كل عام خلال شهر رمضان المبارك ويتم دعوة جميع الموظفين لحضورها والاستمتاع بليلة مليئة بالمسابقات والهدايا والتواصل. وهذا العام حضر أكثر من 800 موظف الغبة التي أقيمت في فندق جراند حياة علماً أن جميع موظفي البنك يستمتعون بحضور هذه الفعالية لأنها تتضمن ألعاباً وأنشطة تفاعلية وتنافسية إضافة إلى الهدايا التي يتم توزيعها على الفائزين.

رياضة كرة القدم والبادل والبولينغ

لدى بنك الخليج فرق رياضية في كل من كرة القدم والبادل والبولينغ تتنافس مع جميع البنوك الأخرى في الكويت. ويتألف فريق كرة القدم من 25 موظفاً يتدربون مرتين في الأسبوع بينما يتألف فريق البولينغ من 11 موظفاً. وعلى مدار العام، أجرى بنك الخليج مسابقات في رياضة البادل شارك فيها موظفو البنك من الذكور والإناث تنافسوا ضمن أزواج، وتم تقديم الجوائز للفائزين.

نتائج استبيان الانتماء الوظيفي

في إطار اهتمامنا بموظفينا، تجري إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج استبيانات سنوية يشارك فيها جميع الموظفين. وتظهر نتائج استبيان الانتماء الوظيفي، الذي يعكس ثقافة مكان العمل والمبادرات القائمة على الانتماء، تحسناً كبيراً في درجات الانتماء عاماً بعد عام.

كلمة رئيس المدراء الماليين دراسة وتحليل الإدارة

ديفيد تشالينور
رئيس المدراء الماليين



حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 71.2 مليون د.ك، وبلغت ربحية السهم 21 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بصافي ربح بلغ 61.8 مليون د.ك وربحية للسهم بلغت 18 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 12 فلس عن السهم الواحد، وأسهم منحة بمقدار 5%. وستخضع هذه التوصية لموافقة مساهمي البنك خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة عن عام 2023.

وتعزى الزيادة في صافي الربح البالغة 9.4 مليون د.ك مقارنة بالعام السابق إلى الارتفاع في صافي إيرادات الفوائد بمقدار 8.2 مليون د.ك نتيجة لنمو الأصول ورفع سعر الخصم من قبل بنك الكويت المركزي، وانخفاض إجمالي المخصصات بمقدار 1.4 مليون د.ك والزيادة في الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 1.0 مليون د.ك. وعلاوة على ذلك ارتفعت المصروفات التشغيلية بمقدار 0.6 مليون د.ك كما ارتفعت مصروفات الضرائب والمصروفات الأخرى خلال العام بمقدار 0.6 مليون د.ك.

وارتفع إجمالي قروض و السلف بمقدار 68 مليون د.ك، أو ما نسبته 1.2% لتصل إلى 5.5 مليار د.ك. وحافظ النمو على متانته في قطاع الأفراد حيث ارتفع بنحو 55 مليون د.ك أو 2.5%، بينما ارتفع نمو قطاع الشركات بنحو 13 مليون د.ك أو 0.4%.

وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة للبنك 1.2% في نهاية العام 2023 بعد أن كانت 1.1% للسنة المنتهية في عام 2022. وعلاوة على ذلك، لا يزال البنك لديه مخصصات وفيرة مما أدى إلى نسبة تغطية للقروض غير المنتظمة قوية بلغت 466%، بما في ذلك إجمالي المخصصات والضمانات لنهاية عام 2023.

وفي نهاية عام 2023، بلغ إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية 312 مليون د.ك مقارنة بمبلغ 187 مليون د.ك من المخصصات المطلوبة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية. وبالتالي، يحتفظ البنك بمخصصات إضافية تبلغ 125 مليون د.ك، وتمثل 40% من إجمالي المخصصات. وهذه هي السنة السادسة على التوالي منذ بدء تطبيق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتجاوز فيها المخصصات الإضافية للتسهيلات الائتمانية مبلغ 100 مليون د.ك.

وبلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 15.84% كما في 31 ديسمبر 2023، أي أعلى بنحو 384 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12.0%. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.02% كما في 31 ديسمبر 2023 أي أعلى بنحو 402 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14.0%.

كما في أو للسنة المنتهية 31 ديسمبر (المبلغ بالمليون د.ك، باستثناء الأسهم والنسب)

أبرز المؤشرات المالية

بيان الدخل	2023	2022	أفضل / (أسوأ) في مقارنة 2022
صافي إيرادات الفوائد	150	142	6%
الإيرادات من غير الفوائد	40	39	2%
الإيرادات التشغيلية	190	181	5%
المصروفات التشغيلية	87	86	(1%)
الربح التشغيلي قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة	103	95	9%
المخصصات / خسائر انخفاض القيمة	29	30	5%
صافي الربح	71	62	15%
ربحية السهم (فلس) - الأساسية والمخفضة	21	18	13%
أرباح نقدية للسهم (فلس)*	12	10	20%

* تخضع الأرباح النقدية المقترحة لعام 2023 لموافقة مساهمي الجمعية العامة السنوية المتوقع عقدها في مارس 2024.

الميزانية العمومية	2023	2022	أفضل / (أسوأ) في مقارنة 2022
إجمالي القروض والسلف للعملاء	5,490	5,423	1%
إجمالي الموجودات	7,175	6,851	5%
ودائع العملاء	4,219	4,247	(1%)
إجمالي حقوق الملكية	817	720	13%
متوسط سعر السهم اليومي (فلس)*	273	327	(16%)

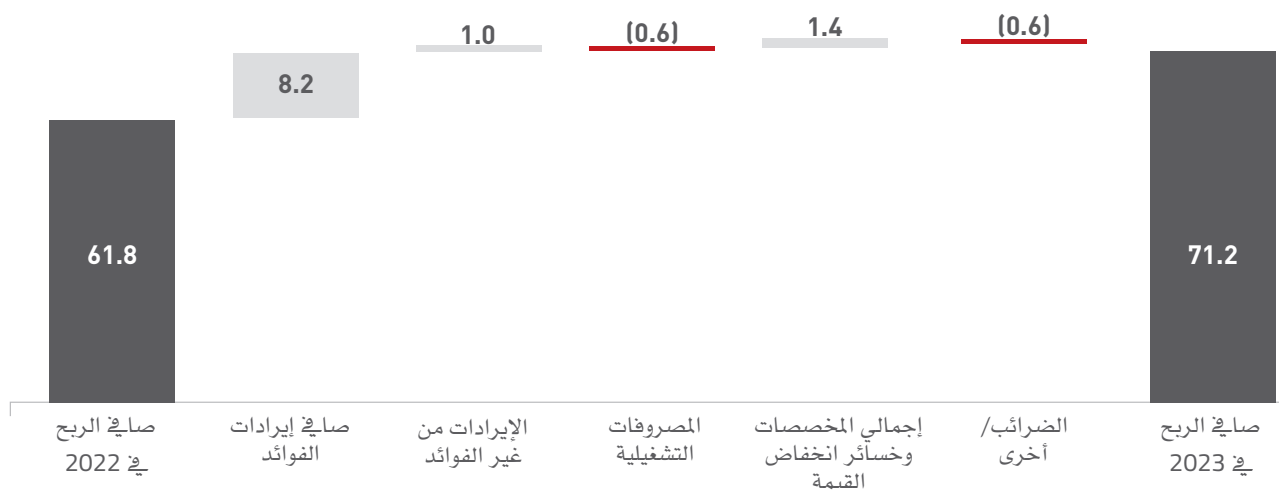
* المصدر: بورصة الكويت.

أبرز النسب المالية	2023	2022	أفضل / (أسوأ) في مقارنة 2022
العائد على متوسط حقوق الملكية	9.6%	9.0%	60 نقطة أساس
العائد على متوسط الموجودات	1.0%	0.9%	10 نقطة أساس
صافي هامش الفائدة	2.2%	2.1%	10 نقطة أساس
نسبة القروض غير المنتظمة	1.2%	1.1%	(10 نقطة أساس)
المخصصات وخسائر انخفاض القيمة / متوسط إجمالي الموجودات	0.4%	0.4%	-
نسبة الشريحة الأولى من رأس المال	15.84%	14.21%	163 نقطة أساس
نسبة كفاية رأس المال	18.02%	16.39%	163 نقطة أساس

كلمة رئيس المدراء الماليين

دراسة وتحليل الإدارة

وفيما يلي الفروقات الرئيسية في صافي الربح من 2022 إلى 2023 (مليون د.ك.):



تطبيق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS9)

قام بنك الكويت المركزي باعتماد تطبيق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية على التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2018 وكما في نهاية عام 2023، بلغ إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية لبنك الخليج 312 مليون دينار كويتي أي أعلى من متطلبات المعيار الدولي رقم 9 البالغة 187 مليون دينار كويتي.

مقارنة بين إجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة على إجمالي التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية:	2023 مليون د.ك.	2022 مليون د.ك.
مخصصات التسهيلات النقدية	294	294
مخصصات التسهيلات غير النقدية	18	19
إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية (أ)	312	313
خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار رقم 9 (ب)	187	190
الزيادة في إجمالي المخصصات المقابلة لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار رقم 9 (ج=أ-ب)	125	124
المخصصات الإضافية كنسبة من إجمالي المخصصات (ج/أ)	%40	%39

جودة الأصول

انخفض مجموع التكاليف الائتمانية في 2023، والتي تعرف بالمخصصات المحددة بالإضافة إلى عمليات الشطب بمقدار 5.4 مليون د.ك. أو (12%) عن عام 2022.

بلغ إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 29.2 مليون دينار كويتي في عام 2023، وهي تمثل 0.4% من متوسط إجمالي الموجودات.

المخصصات / خسائر انخفاض القيمة (المبلغ بالمليون د.ك.)	2023	2022	التغيير
المخصصات المحددة	41	33	8
عمليات الشطب	0.2	13	(13)
إجمالي تكاليف الائتمان	41	46	(5)
عمليات الاسترداد	(12)	(21)	(10)
خسائر انخفاض القيمة	-	0.1	0
إجمالي تكاليف الائتمان وخسائر انخفاض القيمة	29	25	4
إجمالي تكاليف الائتمان وخسائر انخفاض القيمة (كنسبة من متوسط إجمالي الموجودات)	%0.42	%0.37	
المخصصات العامة	(0.6)	5	(6)
إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة	29	30	(1)
المخصصات وخسائر انخفاض القيمة (كنسبة من متوسط إجمالي الموجودات)	%0.41	%0.44	
تكاليف الائتمان	29	25	4
تكاليف الائتمان (كنسبة من متوسط إجمالي الموجودات)	%0.54	%0.47	

البيئة التشغيلية

عام 2023 هو عام استمرارية تشديد السياسة النقدية وتهدئة التضخم

3.0%
نسبة توقع صندوق
النقد الدولي بنمو
إجمالي الناتج المحلي
الحقيقي العالمي

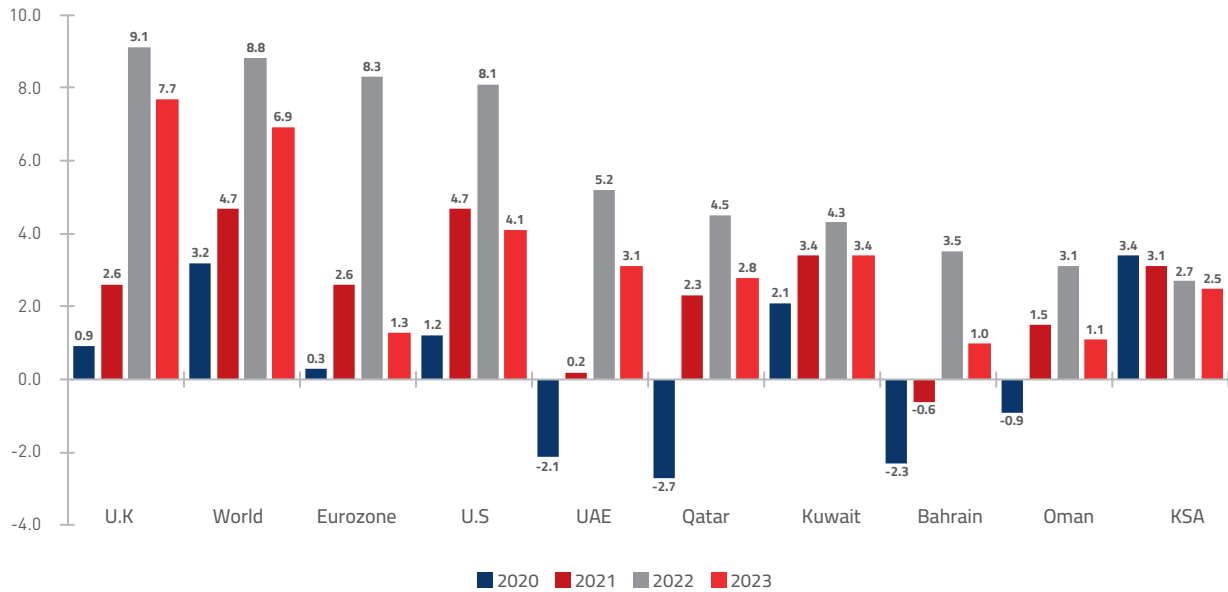
يسهل وصف العام 2023 على أنه عام الاستمرارية بتشديد السياسة النقدية بما أن معظم البنوك المركزية للدول الكبرى قد رفعت أسعار الفائدة إلى أعلى مستويات لم نشهدها منذ الأزمة المالية في العام 2007-2008 وذلك لمواجهة معدلات التضخم التي استمرت بالارتفاع في العديد من الدول بينما بدأت بالإنحسار تدريجياً في النصف الثاني من العام. ومع ذلك فإن المستويات المرتفعة لأسعار الفائدة التي وصلت إلى ذروتها تعتبر رباحاً معاكسة للنمو الاقتصادي في العديد من الدول الكبرى حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي بنسبة 3.0% في 2023 مقارنةً بالعام السابق (بيانات شهر أكتوبر) بعد نمو بلغ 3.5% في 2022 مقارنةً بالعام الذي سبقه.

لمحة عامة على عام 2023 وأبرز الأحداث

شهدت العديد من اقتصادات العالم ارتفاعاً غير مسبوقاً منذ عقود في معدلات التضخم مع ارتفاع الأسعار نتيجة تأثير العوامل المسببة للتضخم. وأدت التدابير الاحترازية الكثيرة المتبعة لمواجهة آثار الجائحة وكذلك إجراءات تيسير السياسة النقدية إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي إلى الحد الذي تجاوز قدرة المصانع والموانئ على تلبية الطلب، وذلك غالباً بسبب صعوبات مرتبطة بسوء الأحوال الجوية وجائحة كوفيد 19 والصدمات الأخرى. وأدى ارتفاع أسعار النفط والغاز والحبوب الناجم عن الحرب في أوكرانيا إلى تأزيم الوضع. ومن ثم بدأ التضخم بالإنحسار التدريجي في النصف الثاني من 2023 مما يعني تباطؤاً لمدة 18 شهراً بعد رفع الفائدة أول مرة، وهذا ما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم في معظم الاقتصادات الكبرى في عام 2023 مقارنةً بالعام 2022.

بدأ التضخم بالإنحسار
التدريجي في النصف
الثاني من 2023

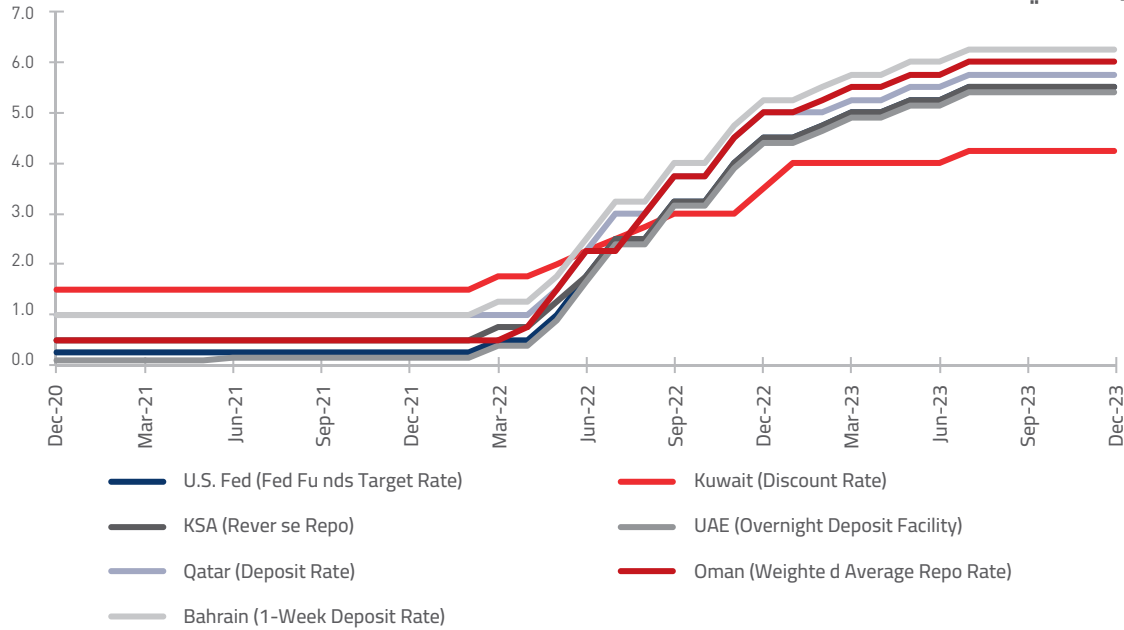
الرسم البياني: متوسط التضخم السنوي (النسبة من عام لعام)



المصدر: صندوق النقد الدولي

وقد كان ذلك نتيجة لتشديد السياسة النقدية لفترات أطول من قبل معظم البنوك المركزية حيث رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة إلى 100 نقطة أساس في عام 2023 و425 نقطة أساس في العام 2022. واتبعت الدول الكبرى هذا التوجه حيث ارتفعت أسعار الفائدة بمستويات مماثلة أو أقل قليلاً كما هو الحال بالنسبة للكويت حيث ارتفع سعر الخصم لغاية 75 نقطة أساس في العام 2023 و200 نقطة أساس في العام 2022.

الرسم البياني: مسار أسعار الفائدة (%)



المصدر: بلومبيرج

يعزى التباطؤ الناتج عن تأثير السياسة النقدية المشددة بالأساس إلى تجنب مستويات أعلى من الاحتياطي النقدي وتثبيت الفائدة بالسعر الأقل على قروض الشركات والقروض الشخصية ذات الآجال الطويلة خلال وبعد فترة الجائحة. إلا أن جميع هذه التدابير بدأت بالتداعي بما أن الأسر والشركات قد قاربت على استنفاد المتبقي من مدخراتها في حين أصبحت أسعار الفائدة أعلى بكثير مسببة قيوداً على عمليات الاقتراض الجديدة وإعادة التمويل. وعلاوة على ذلك فقد أصبحت الشروط العالمية للإقراض أكثر تشدداً، وأدى كل من ضعف البيئة الاقتصادية، وارتفاع تكلفة التمويل، والتدهور المتوقع في أوضاع المقترضين إلى انخفاض الطلب على القروض.

كما تباطأت وتيرة نمو الإنفاق الأسري في النصف الثاني من العام نتيجة لتناقص المدخرات وانخفاض الطلب بعد أن مكبوحاً في السابق وثبات الأجور التي تأثرت بتراجع سوق العمل والارتفاع البسيط في معدل البطالة.

الأحداث الجيوسياسية الكبرى

لا تزال المخاطر الجيوسياسية قائمة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية والصراع الأخير في الشرق الأوسط، مما يشير إلى استمرارية حالة عدم اليقين والمخاطر إلى العام 2024. وتتمثل المخاطر الأكبر في التوقف المفاجئ لحركة العرض على منتجات أو سلع أساسية كالطاقة والغذاء وأشباه المواصلات مما سيؤدي إلى تعطيل الأعمال بشكل كبير وظهور مخاطر محتملة أمام النمو العالمي وتقلبات الأسواق.

البيئة التشغيلية

الاقتصاد الكويتي في العام 2023

بدأت فورة التعايف من الوباء في الكويت بالعودة إلى الوضع الطبيعي في العام 2023 بعد أن حقق مستويات مرتفعة جداً من النمو المثير للإعجاب وخاصة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية. ويأتي هذا التباطؤ عقب انتهاء مرحلة التعايف من الوباء بعد قيام المواطنين باستخدام أجزاء كبيرة من مدخراتهم أثناء فترة الإغلاق.

وهذا التراجع في نمو الاستهلاك انعكس بالفعل على الانخفاض الملحوظ في نمو الطلب على التسهيلات الائتمانية حيث انخفض الطلب على قروض الأسر من معدل 9.1% في العام 2022 إلى 1.5% في ديسمبر 2023⁽¹⁾. وتوازياً مع ذلك، انخفض نمو الإنفاق الاستهلاكي في الكويت، وفقاً لقياس بيانات معاملات البطاقات الصادرة من بنك الكويت المركزي، إلى 8.6% على أساس سنوي لعام 2023، ليعود إلى حالته الطبيعية بعد الارتفاع البالغ 21.7% في عام 2022 بعد جائحة كورونا.

وانخفضت أسعار النفط في ديسمبر 2023 للشهر الثالث على التوالي وسط ضعف الثقة والمخاوف المستمرة بشأن النمو الاقتصادي عالمياً والمخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إضافة إلى فائض محتمل من النفط في العام 2024.

أغلقت العقود الآجلة لخام برنت على انخفاض في ديسمبر، -7.0% شهرياً و-10.3% لعام 2023 ليستقر عند 77.0 دولاراً للبرميل. وفي الوقت نفسه، أنهى تصدير الكويت النفطي للخام (KEC) العام عند 79.6 دولاراً للبرميل (-8.9% على أساس شهري؛ -3% على أساس سنوي). بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية (IEA)⁽²⁾ تقرير سوق النفط لشهر ديسمبر، يشير إلى أن الطلب العالمي على النفط في طريقه للارتفاع 2.3 مليون برميل يومياً إلى 101.7 مليون برميل يومياً في عام 2023، لكن هذا يخفي تأثير إضعاف مناخ الاقتصاد الكلي. نمو الطلب العالمي في الربع الرابع من عام 2023 تم تعديله بالخفض بمقدار 400 كيلو بايت/اليوم تقريباً، وتشكل أوروبا أكثر من نصف هذا الانخفاض. ومن المقرر أن يستمر التباطؤ في عام 2024، مع انخفاض تحقيق مكاسب عالمية إلى 1.1 مليون برميل يومياً، حيث ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من اتجاه الاقتصادات الكبرى بسبب تأثير ارتفاع أسعار الفائدة التي تتغذى على الاقتصاد الحقيقي. وأيضاً نرى ازدهار في تحسينات الكفاءة وأسطول السيارات الكهربائية.

تحديث التصنيف الائتماني السيادي

قامت وكالة فيتش بتثبيت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت في المرتبة "AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرةً إلى أن الميزانية العمومية المالية والخارجية لدولة الكويت لا تزال من بين أقوى الميزانيات السيادية المصنفة من قبل الوكالة. وكذلك قامت وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة موديز بإبقاء تصنيفات دولة الكويت على حالها في المرتبة A+ و A1 على التوالي مع نظرة مستقبلية مستقرة للكويت من قبل الوكالتين.

المالية العامة وترسية المشاريع

شهدت المالية العامة تحسناً وسط ارتفاع أسعار النفط والإشراف الفعال على الإنفاق بشكل عام. ومن المتوقع للفائض البالغ 11.8% في الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023/2022 - وهو الأعلى في الكويت منذ العام 2014 - أن يتحول إلى عجز بواقع 6.2% في الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2024/2023 وذلك بناءً على توقعات الميزانية⁽³⁾ نظراً إلى الإنفاق غير المسبوق المقدر في الميزانية. ويشمل ذلك نفقات مرتفعة غير متكررة مرتبطة بتدعيم الوقود والاستبدال النقدي لإجازات الموظفين في القطاع الحكومي. ولكن مقارنة بالتوجهات السابقة، فإن العجز الفعلي أقل بكثير، ومن الممكن أن يتحول إلى فائض بسبب انخفاض المصروفات المدرجة في الميزانية وبحسب الافتراضات الرسمية المتحفظة لإيرادات النفط. وفي العام القادم، من المتوقع أن تبلغ المصروفات الناتجة عن رأس المال عاماً آخر من النمو ذي الخانتين نظراً لمنح الأولوية لمشاريع التنمية.

قامت وكالة فيتش
بتثبيت التصنيف الائتماني
السيادي لدولة الكويت
في المرتبة "AA-" مع
نظرة مستقبلية مستقرة

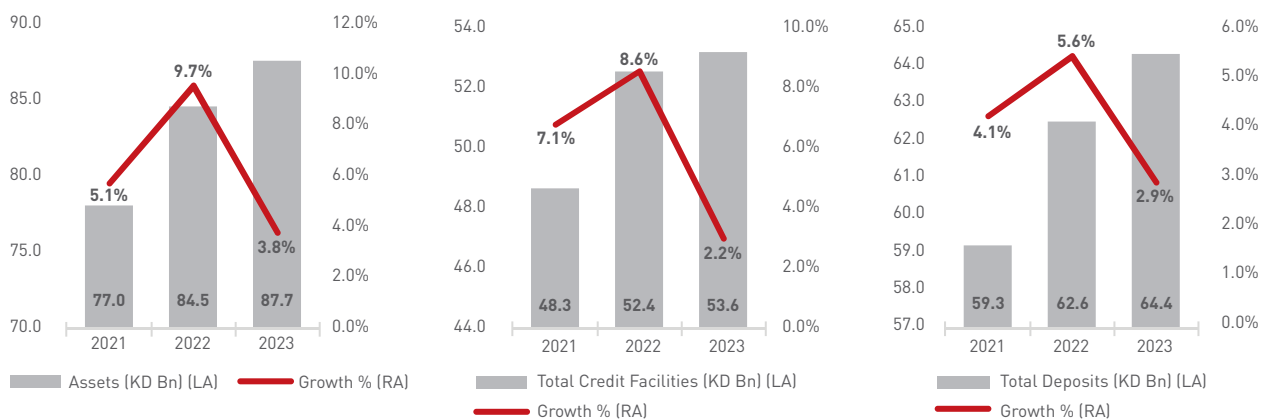
تتسم النظرة المستقبلية للاقتصاد الكلي للكويت بالقوة بفضل ارتفاع أسعار النفط ومثانة الأساسات والبيئة الرقابية المتحفظة

شهد عام 2023 انتعاشاً في ترسية المشاريع، حيث تضاعفت ثلاث مرات تقريباً لتصل إلى 2.5 مليار دينار كويتي⁽⁴⁾ مقارنة بمستويات عام 2022 المنخفضة جداً ويفارق معين، وهو أفضل أداء لسوق المشاريع منذ عام 2017. وكان النمو مدفوعاً في المقام الأول بأكبر الجوائز منذ سنوات في قطاعي الطاقة والنقل، حيث استحوذ كل منهما على ثلثي إجمالي الجوائز خلال العام. ولا تزال النظرة المستقبلية لترسية المشاريع إيجابية وخاصة مع التوقعات بمحافظه أسعار النفط على ارتفاعها. بالنسبة لعام 2024، حددت (MEED projects) ترسية مشاريع بقيمة 6.2 مليار دينار كويتي للتوقيع عليها، تتركز معظمها في قطاعات النفط والغاز والطاقة والمياه والنقل.

القطاع المصرفي

تتسم النظرة المستقبلية للاقتصاد الكلي للكويت بالقوة بفضل ارتفاع أسعار النفط ومثانة الأساسات والبيئة الرقابية المتحفظة علماً أن ارتفاع أسعار الفائدة في العام 2023 أدى إلى انخفاض الطلب على التسهيلات الائتمانية مقارنة بالعام 2022 وقد انخفض نمو محفظة القروض في العام 2023 حيث بلغ 2.2% في القطاع المصرفي مقارنة بارتفاع جيد بلغ 8.6% في العام 2022.

الرسم البياني: لمحة عامة عن الخدمات المصرفية في دولة الكويت



المصدر: بنك الكويت المركزي

حافظ أداء القطاع المصرفي لدولة الكويت في العام 2023 على مرونته حيث ارتفع صافي الدخل الإجمالي للبنوك المدرجة في البورصة بنسبة 47% مقارنةً بالعام السابق وذلك في فترة 9 أشهر من العام 2023 على خلفية تخفيض المخصصات وارتفاع الإيرادات من الرسوم والفوائد. وقد حافظت البنوك المحلية على كفاية رأس المال لديها حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.3% في الربع الثالث من العام 2023⁽⁵⁾. وبلغ مجموع نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 1.7% كما في الربع الثالث من 2023.

هذا، وتختلف السياسة النقدية للكويت عن سياسات الدول المجاورة في مجلس التعاون الخليجي. ومقارنةً بالأحداث السابقة فهي تتمتع بمرونة أكبر من ناحية عدم التقيد بقرارات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخصوص رفع أسعار الفائدة نتيجةً لربط عملتها بسلة من العملات الأجنبية التي تشمل الدولار الأمريكي. وبالتالي، قرر بنك الكويت المركزي أن يرفع سعر الفائدة بنسب أقل من الفيدرالي أو قام في بعض الحالات في الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير مقارنة بقرارات الفيدرالي استناداً إلى سلامة الاقتصاد ومستويات التضخم المحلية.

البيئة التشغيلية

أداء أسواق الأسهم

تراجع أداء سوق الأسهم الكويتي (مؤشر السوق العام) في العام 2023 مقارنةً بالأداء القوي الذي حققه في العام 2022 حيث سجل انخفاضاً بنسبة -6.5% في العام 2023⁽⁶⁾. كما تراجع أداء السوق الكويتي مقابل مؤشر مورغان ستانلي العالمي (MSCI World Index)⁽⁷⁾ ومؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة (MSCI EM Index) الذين ارتفعوا بواقع 21.8% و 7.0% على التوالي. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم الكويتية في مؤشر السوق العام 40.3 مليار دينار كويتي في نهاية العام 2023 حيث تمثل البنوك الكويتية 60% من القيمة السوقية لتصل إلى 24.3 مليار دينار كويتي.

وخلال العام شهد السوق ثلاثة عمليات اكتتاب في أسهم حقوق الأولوية من قبل ثلاثة بنوك كويتية كبرى وصلت قيمتها الإجمالية إلى 220 مليون دينار كويتي وتجاوزت نسبة تغطية الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة في جميع هذه العمليات. وهذا مؤشر إيجابي على جودة وقوة القطاع المصرفي الكويتي وكذلك على ثقة المستثمرين في السوق الكويتي.

تطلعات العام 2024

بالرغم من التوقعات حول تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي في العام 2023 بسبب تخفيض إنتاج النفط إلا أن نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي سيبذل قوياً على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بنسبة 2.6% في العام 2024⁽⁸⁾، وفقاً لصندوق النقد الدولي، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط، وقوة الحركة الشرائية في القطاع الشخصي، وانخفاض مستويات التضخم وكفاية المصداقات المالية والخارجية، والانخفاض الكبير للدين العام وفق المعايير الدولية. ولكن بالرغم من ذلك لا يزال الاقتصاد معرضاً لتقلبات أسعار النفط وسياسة إنتاج النفط غير المستقرة من قبل منظمة أوبك + وكذلك السياسات الداخلية المسببة لعرقلة المشاريع.

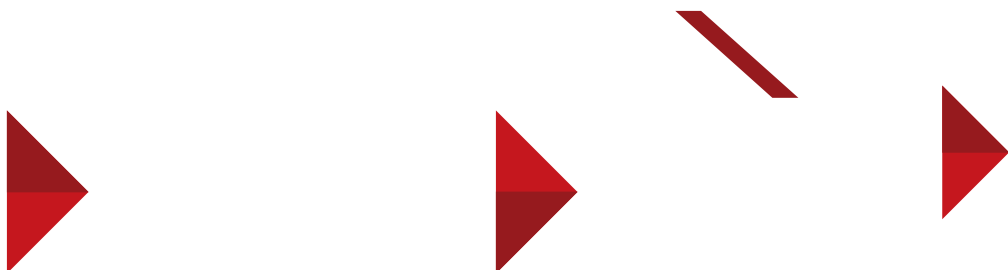
بالنسبة لقطاع البنوك، هناك إمكانية غير مؤكدة لنمو المحفظة الائتمانية في العام 2024 وذلك بفضل التوجه الحالي لدعم المشاريع واحتمالية صدور أول قانون للرهن العقاري في الكويت. ويحتل إصدار هذا القانون قائمة الأولويات بالنسبة لمجلس الوزراء والحكومة على السواء، حيث أظهر مؤخرًا علامات الاستعداد للتعاون والمباشرة في تطبيق جملة من الإصلاحات التي لا تزال عالقة. وهناك أيضاً إمكانية غير مؤكدة بالاستفادة من صافي هوامش الفائدة بسبب استقرار الأسعار (اللجوء مجدداً إلى إعادة تسعير الفائدة على قروض العملاء الأفراد) وكذلك بسبب الانخفاض الكبير في إمكانية تشكيل قروض غير منتظمة جديدة مع ضرورة إبقاء تكلفة المخاطر دون المعدل التاريخي في العام 2024.

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بنسبة 2.6% في عام 2024 وفقاً لصندوق النقد الدولي

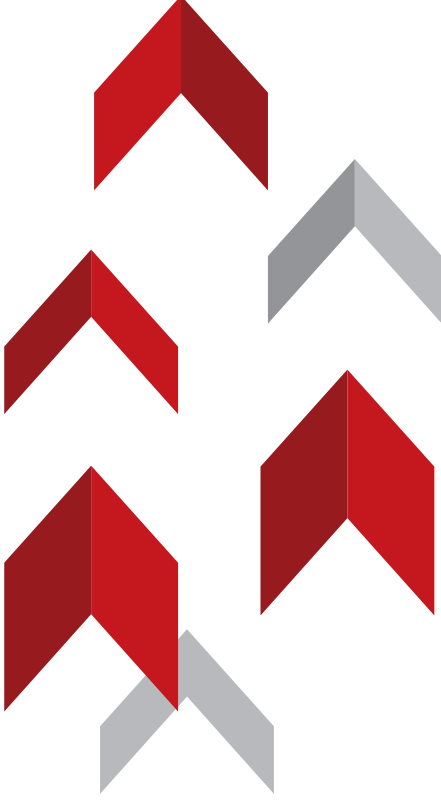
(6) بورصة الكويت.

(7) بلومبيرج

(8) صندوق النقد الدولي



تقرير الإدارة



كان العام 2023 امتداداً للتشديد في السياسة النقدية الهادفة لمعالجة الضغط الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم والتي لم يشهد القطاع المالي مثلها منذ عقود. فخلال العام، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة لغاية 100 نقطة أساس في عام 2023 ليصل إلى 5.5% بينما في الكويت، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم لغاية 75 نقطة أساس في عام 2023 ليصل إلى 4.25%.

ووصلت أسعار الفائدة الجديدة إلى مستويات لم نشهدها منذ الأزمة المالية في عامي 2007-2008، مما أثر سلباً على إمكانيات نمو المحفظة الائتمانية على مستوى القطاع المصرفي وعلى مستوى البنك على وجه التحديد. وقد ازدادت القروض الممنوحة للعملاء في القطاع المصرفي بنسبة 2.2% في عام 2023، وهذه الزيادة هي أقل بكثير من مستويات النمو التي تحققت في عام 2022 والتي بلغت نسبة 8.6%

وفي ظل هذه البيئة المتشددة للسياسة النقدية، تتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في مواصلة دعم الاحتياجات المصرفية للعملاء، والتأكد من جودة وكفاية المحفظة الائتمانية وتحسين جودة الأصول المرجحة بالمخاطر. وخلال العام، ازدادت محفظة القروض لدى البنك بنسبة 1.2%، وهذه الزيادة هي أقل بكثير من معدلات الزيادة التي حققها البنك في عام 2022 والتي بلغت 6.0%، علماً أن محفظة قروض الشركات التي تمثل 60% من إجمالي القروض قد ازدادت بنسبة 0.4%، في حين أن محفظة قروض الأفراد التي تمثل 40% من إجمالي القروض قد ازدادت بنسبة 2.5% مما مكن البنك من تحقيق مكاسباً في السوق

الخدمات المصرفية للشركات

تم تصميم نموذج الأعمال الخاص بإدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج لخدمة شريحة واسعة من العملاء في عدة مجالات وقطاعات تشمل كل من الشركات العائلية، والشركات متعددة الجنسيات، والهيئات الحكومية، والشركات التجارية المتخصصة، والشركات العقارية وأعمال المقاولات، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال إدارة الخدمات المصرفية للشركات، نسعى لتطوير وتعزيز علاقاتنا بعملائنا بتوفير أكبر قدر من الدعم عن طريق فرق متخصصة في علاقات العملاء من ذوي الخبرة في القطاع المصرفي. ومع طرح مشروع التحول الرقمي في الخدمات المصرفية الأساسية للبنك في مايو 2023، فنحن نواصل الاستثمار في منصتنا الرقمية الشاملة والمتخصصة والتي توفر لعملائنا تجربة مصرفية متكاملة وتمكينهم من إجراء المعاملات المصرفية بكل كفاءة وبساطة، إضافة إلى الاستفادة من منتجاتنا وخدماتنا.

هذا، وتواصل الخدمات المصرفية للشركات بإحراز التقدم وتحقيق النمو بشكل كبير من خلال جذب عملاء جدد، ومن خلال التطوير المستمر للمنصات المصرفية الرقمية وتحديث وتعزيز منتجات وخدمات البنك. وقد ساهم تركيزنا على هذه المحاور الثلاث في نمو محفظة الأصول وترسيخ الميزة التنافسية لمصرفنا في مواجهة القطاع وتعزيز مكانته الريادية كبنك المستقبل، وذلك بهدف تخفيف المخاطر وتعزيز الأرباح من خلال التركيز على الأصول عالية الجودة في معظم القطاعات. نتيجة لذلك وعلى الرغم من المنافسة الشديدة للسوق، فقد تمكن البنك من تحقيق النمو في جميع القطاعات التابعة لإدارة الخدمات المصرفية للشركات.

تواصل الخدمات
المصرفية للشركات بإحراز
التقدم من خلال التطوير
المستمر للمنصات
المصرفية الرقمية
وتحديث وتعزيز منتجات
وخدمات البنك. وقد
ساهم تركيزنا على هذه
المحاور في نمو محفظة
الأصول وترسيخ الميزة
التنافسية لمصرفنا في
مواجهة القطاع

ويفتخر بنك الخليج بالتزامه المستمر على دعم شريحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتها. وبجانب توفير التمويل لها بالشكل النقدي التقليدي وغير النقدي، فإننا نواصل توفير الدعم لهذه الشريحة من خلال الخدمات غير المصرفية مثل التعاون مع شركات استشارية لنتمكن من توفير الخدمات اللوجستية والاستشارات والحلول التجارية وخدمات الكونسيرج لعملائنا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولمواكبة التغييرات في مؤشرات وتوجهات السوق، يواصل البنك تطوير وتعزيز منصته المصرفية الرقمية لهذه الشريحة من العملاء لتمكينهم من الاستفادة من خدمات ومنتجات البنك.

وفي إطار تركيز البنك على تعزيز تجربة العملاء وتسهيل الخدمات والمنتجات المقدمة إليهم، باشرت إدارة الخدمات المصرفية للشركات بتطبيق مبادرات التحول الرقمي عبر جميع القنوات المصرفية لتمكين البنك من نقل التعاملات إلى منصة مصرفية إلكترونية جديدة لكافة العملاء. وهذا التحول سوف يسمح للبنك بتوفير وتطبيق الخدمات ضمن هيكل مركزي متعدد القنوات (Omnichannel) يساعد العملاء في الاستمرار بمواكبة البيئة الاقتصادية المتغيرة الناشئة عن التقدم التكنولوجي. وتقدم منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات حالياً مجموعة متنوعة من الخدمات والمزايا الجديدة التي تشمل جميع خدمات التمويل التجاري وإيداع الرواتب والتحويلات الكبيرة التي تتم من خلال عملية واحدة، وغيرها من الخدمات. هذا بالإضافة إلى تطبيق الهاتف النقال المخصص لقطاع الشركات وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عملاء البنك. ويتم تحديث هذه المنصة باستمرار لتوفير تجربة مصرفية إلكترونية آمنة لعملائنا.

ولا يزال فريق العمل لدى إدارة الخدمات المصرفية للشركات يعتبر أحد أهم أصول البنك وأساس نجاحه. وعليه، يواصل البنك في الاستثمار بموظفي هذه الإدارة وتطوير مهاراتهم من خلال توفير الدورات التدريبية في المستويات التنفيذية لدى أفضل وأرقى الجامعات والمعاهد.

إدارة الخدمات المصرفية الشخصية

أطلقت إدارة الخدمات المصرفية الشخصية لبنك الخليج برنامج التحول الرقمي عبر القنوات المتعددة (Omni-Channel Digital Transformation) وفقاً لإستراتيجيته ورؤيته وأهدافه وذلك بهدف تزويد عملائه بخدمات مصرفية آمنة وعالية الجودة. ويهدف هذا البرنامج إلى الانتقال من أسلوب القنوات المنعزلة إلى أسلوب مركزي متعدد القنوات في مجال الخدمات المصرفية الرقمية لتنسيق وتسهيل تعاملات العملاء عبر كافة قنوات الخدمة. والهدف الأساسي من بذل الجهد في هذا الإطار هو تزويد بنك الخليج بالإمكانات اللازمة لتلبية احتياجات العملاء المستقبلية واستيفاء متطلبات الإطار الإستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي الصادر عن بنك الكويت المركزي والاستعداد لتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking).

أطلقت إدارة الخدمات
المصرفية الشخصية
لبنك الخليج برنامج
التحول الرقمي عبر
القنوات المتعددة
(Omni-Channel
Digital Transformation)
ويهدف هذا البرنامج
إلى الانتقال من أسلوب
القنوات المنعزلة إلى
أسلوب مركزي متعدد
القنوات في مجال
الخدمات المصرفية
الرقمية لتنسيق وتسهيل
تعاملات العملاء عبر
كافة قنوات الخدمة

تقرير الإدارة

بنك الخليج يطلق تطبيق الهاتف النقال بتصميم جديد كلياً

اعتمد البنك مؤخراً أسلوباً جديداً قائماً على آخر ما توصلت إليه التقنيات الحديثة بهدف توفير تجربة مصرفية متطورة لعملائه تفوق توقعاتهم وذلك من خلال إطلاقه الإصدار الجديد المحدث كلياً لتطبيق الهاتف النقال الخاص به. ويأتي ذلك في إطار سعيه لتمكين البنك من تحقيق الريادة الرقمية بالسرعة المطلوبة، وتبنيه أحدث التقنيات المتوفرة في هذا المجال.

ويتضمن التطبيق الذي تمت تربيته مجموعة واسعة من الخصائص والمزايا التي يمكن الاستفادة منها عبر واجهة مستخدم ذكية تم تصميمها خصيصاً لتلبية احتياجات ورغبات العملاء الأفراد علماً أنه في إطار خطط التحول الرقمي الطموحة، شملت عملية تطوير الخدمات المصرفية الشخصية في البنك نقلات نوعية وغير مسبقة أدت إلى إطلاق تطبيق الهاتف النقال المحدث. وأصبح بإمكان العملاء الآن فتح حسابات دون الحاجة إلى المعاملات الورقية، والاطلاع على كشوفات حساباتهم دون عناء، ومتابعة كافة التعاملات التي تتم على حساباتهم في أي وقت، فضلاً عن إمكانية إرسال روابط الدفع بشكل فوري ومتابعة نفقاتهم بكل دقة.

ترقية تجربة العملاء في الفروع

أثر التقدم التكنولوجي على جميع فروع البنوك حول العالم من ناحية تفضيل العملاء للمعاملات الرقمية، ولكن في الوقت نفسه ازدادت توقعات العملاء في الحصول على معاملة شخصية أكثر تميزاً داخل الفروع المصرفية متأثرين بتجاربهم في القطاعات الأخرى. وهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد أن الفروع ستظل جزءاً أساسياً بالنسبة للبنوك والعملاء في المستقبل. ورغم اختلاف احتياجات العملاء وتوقعاتهم، وبغض النظر عن أعمارهم والعوامل الديموغرافية الأخرى، هناك قاسم مشترك بينهم وهو الرغبة في الحصول على معاملة خاصة وشعورهم بضرورة التواصل الفعلي مع موظفي البنوك في مواقف معينة.

ولشبكة فروع بنك الخليج تأثيراً إيجابياً على سلوكيات العملاء وقرارات الشراء لأن التواجد الفعلي يساعد على توفير مساحة "للثقة" حتى بالنسبة للعملاء الذين يعتمدون كلياً على القنوات الرقمية لأن ذلك يوفر لهم الشعور بالأمان والطمأنينة. وفي ضوء ذلك، افتتح البنك فرعاً جديداً في منطقة صباح الأحمد السكنية وقام بتجديد فرع مجمع الفنار في عام 2023 محققاً الكفاءة في النماذج الهندسية الجديدة.

مركز خدمة العملاء - الأسرع والأكثر تقدماً بين جميع البنوك

في الكويت

في إطار جهوده المتواصلة لتعزيز تجربة العملاء، تم إدخال العديد من التحسينات على مركز خدمة العملاء لبنك الخليج لضمان توفير خدمات متنوعة وسريعة وآمنة بالتوازي مع إطلاق تطبيق الهاتف النقال الجديد. وتماشى عملية التطوير هذه مع استراتيجية البنك الممتدة حتى العام 2025. كما اعتمد البنك أحدث التقنيات لخدمة الرد الصوتي التفاعلي (IVR) لخلق بيئة عمل مرنة للموظفين وقدرة أكبر على التعامل مع الأنظمة المصرفية المختلفة. وتساعد تقنية (IVR) أيضاً في الحفاظ على أعلى معايير الخصوصية والأمان وتحسين معدلات الاستجابة لمكالمات العملاء علماً أن مركز خدمة العملاء في بنك الخليج قد حقق رقماً قياسياً في معدل الاستجابة للرسائل المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي يبلغ حالياً أقل من ثلاث دقائق، مقارنة بأدنى معدل متبع عالمياً يبلغ حوالي الساعة.

ويقدم بنك الخليج حلولاً
تكنولوجية متطورة
ويلتزم بالمعايير الدولية
الأكثر تشدداً في إجراءات
إدارة المخاطر، كما
يشجع موظفيه على
تحقيق التميز في أدائهم
من خلال التمكين
والمشاركة الفعالة

قام بنك الخليج برفع
قيمة الجائزة السنوية
الكبرى لحساب مليونير
الدانة من 1.5 مليون دينار
كويتي إلى 2 مليون دينار
كويتي.. مما يجعل جائزة
مليونير الدانة أكبر جائزة
نقدية مرتبطة بحساب
مصرفي في العالم

بنك الخليج، أول بنك في الكويت يقدم جهاز الصراف الآلي التفاعلي من السيارة (Drive-through ITM)

أعلن بنك الخليج عن طرح أول جهاز صراف آلي تفاعلي من السيارة (Drive-through ITM) في فرع شرق في شارع أحمد الجابر، ويعتبر بنك الخليج أول بنك في الكويت يقدم لعملائه هذه الخدمة التي تتيح لهم سرعة الوصول إلى حساباتهم وسهولة الحصول على الخدمات المصرفية دون عناء البحث عن موقف للسيارة أو حتى الخروج منها. ويقدم بنك الخليج حلولاً تكنولوجية متطورة ويلتزم بالمعايير الدولية الأكثر تشدداً في إجراءات إدارة المخاطر، كما يشجع موظفيه على تحقيق التميز في أدائهم من خلال التمكين والمشاركة الفعالة.

بنك الخليج يقدم خدمة الترجمة الفورية إلى لغة الإشارة

تطبيقاً لمبادئ الاستدامة الاجتماعية والتزاماً بتوجيهات بنك الكويت المركزي، أعلن بنك الخليج عن شراكته مع شركة SignCom التي تقدم خدمات الترجمة الفورية إلى لغة الإشارة للعملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، وخدمة (VRS) لمساعدة العملاء الصم أو ضعاف السمع، والمتوفرة حالياً لدى البنك في ستة فروع.

زيادة الجائزة الكبرى لمليونير الدانة إلى 2,000,000 د.ك

قام بنك الخليج برفع قيمة الجائزة السنوية الكبرى لحساب مليونير الدانة من 1.5 مليون دينار كويتي إلى 2 مليون دينار كويتي احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس هذا الحساب. مما يجعل جائزة مليونير الدانة أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي في العالم.

بنك الخليج يطلق خدمة (Google Pay) لعملائه

أطلق بنك الخليج خدمة Google Pay التي تمكن عملائه من إجراء عمليات مصرفية آمنة ومريحة بدون تلامس على أجهزة Android وWear OS باستخدام أحدث الوسائل المبتكرة لعمليات الدفع الإلكتروني. وتتم عملية المصادقة من خلال ميزة التعرف على الوجه أو البصمة أو الرمز الخاص بالجهاز لكل عملية تتم على أجهزة Google Pay، ووسيلة الدفع متاحة لدى جميع مواقع البيع بالتجزئة التي تقبل عمليات الدفع "بدون تلامس" عبر الأجهزة الذكية.

بنك الخليج يقدم لعملاء إدارة الثروات مجموعة من الخدمات المتميزة

برز اسم بنك الخليج باعتباره مؤسسة رائدة في توفير البدائل الاستثمارية بالدينار الكويتي بأرباح تفوق العائدات على الودائع. والبناء على التزامه المستمر بتقديم خدمات ومنتجات مميزة ومصممة بشكل خاص لتلائم مع قاعدة عملائه المتنوعة، يقدم بنك الخليج لعملاء إدارة الثروات مجموعة واسعة من المنتجات الجديدة الفريدة من نوعها تم تصميمها بما يتناسب مع احتياجات وتطلعات شريحة العملاء الأثرياء.

تقرير الإدارة

بنك الخليج يقدم الخدمات المصرفية الذاتية عبر أجهزة الصراف الآلي العادية (ATM) والتفاعلية (ITM)

وقع بنك الخليج اتفاقية
شراكة استراتيجية مع
شركة NCR لتقديم
الخدمات المصرفية
الذاتية عبر أجهزة الصراف
الآلي العادية (ATMs)
والتفاعلية (ITMs)

في إطار استراتيجيته وخطته للتحويل الرقمي لعام 2025، وقع بنك الخليج اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة NCR لتقديم الخدمات المصرفية الذاتية عبر أجهزة الصراف الآلي العادية (ATMs) والتفاعلية (ITMs). وستتيح هذه الأجهزة للعملاء إمكانية إجراء عدة معاملات تتم عادةً داخل الفروع، وبالتالي الاستفادة من تجربة تفاعلية رائعة.

وسوف تساهم هذه الشراكة على تحويل شبكة بنك الخليج التي تضم أكثر من 300 جهاز صراف آلي عادي وتفاعلي إلى شبكة ذاتية الإدارة من قبل البنك من خلال نظام (In-house ATM Driving Payment Switch) وذلك باستخدام برنامجي CX Banking و CX Marketing من شركة NCR.

وعليه، سيتمكن مستخدمو أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنك الخليج من الحصول على مجموعة من الخدمات الرقمية على مدار اليوم لتسهيل عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية من قبل العملاء وتوفير الوقت. وتشمل هذه الخدمات الرقمية تحديث بيانات البطاقات المدنية، سداد الفواتير، وإيداع الشيكات، وتغيير الرقم السري، وتفعيل بطاقات الدفع. كما سيتمكن العملاء من إجراء تحويلات داخلية بين حسابات بنك الخليج وتحويلات محلية وخارجية مع البنوك الأخرى، فضلاً عن سداد المبالغ المستحقة على البطاقات الائتمانية. كما سيتمكن العملاء الذين يستخدمون بطاقات صادرة عن بنوك أخرى من إجراء عمليات معينة كالسحب النقدي والاستعلام عن الرصيد.

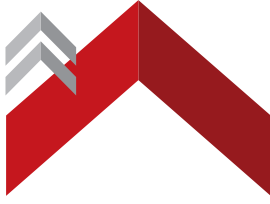
وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج التسويق المشمول في أجهزة الصراف الآلي المتوفرة من شركة NCR ستمكّن البنك من الإعلان على نطاق أوسع ومن التسويق المستهدف وتخصيص أجهزة الخدمة الذاتية بما يتلاءم مع احتياجات عملائه لأنه يتضمن إمكانات كبيرة تمكنه من التعرف على شرائح مختلفة من المستخدمين ومخاطبتهم من خلال الإعلانات الترويجية التي يمكن عرضها على شاشات أجهزة الصراف الآلي العادية والتفاعلية وفي الوقت نفسه تزويد العملاء بالخدمات والحلول التي يحتاجون إليها.

إدارة الخزينة

تتولى إدارة الخزينة دوراً هاماً وأساسياً في إدارة الموارد المالية للبنك، والإشراف على التدفقات النقدية والسيولة، وتخصيص الأموال بكفاءة وبأفضل الأسعار. ومن أهدافها الأساسية هو التأكد من حصول البنك على التمويل الكافي والجيد لتعزيز محفظته الائتمانية والتزامه في الوقت نفسه بالنسب الرقابية الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية. ولتحقيق ذلك، قامت إدارة الخزينة بتنويع مصادر التمويل لدى البنك من خلال إنشاء علاقات جيدة مع العملاء والقيام بزيارات محلية وإقليمية إليهم، مما ساهم في جذب عملاء جدد لبنك الخليج. وعلاوةً على ذلك، قام البنك بإبرام اتفاقيات دين ثنائية متوسطة الأجل مع مؤسسات مالية كبرى، مما ساهم في تعزيز النسب الرقابية للبنك ومراكز السيولة والجدارة الائتمانية بشكل عام.

ولهدف تعزيز ربحية البنك وتدعيم ميزانيته العمومية، تعمل إدارة الخزينة من خلال ثلاثة وحدات مختلفة. وحدة الأصول والخصوم: تركز على تقييم توجهات السوق والإدارة الاستراتيجية لأنشطة الاقتراض والإقراض في أسواق المال لتعظيم الفائدة من الأداء المالي وإدارة المخاطر. وحدة المبيعات: وهي أساسية للتواصل مع العملاء وتحقيق الإيرادات من خلال عمليات البيع المختلفة لمنتجات وخدمات الخزينة والهادفة لإنشاء علاقات قوية مع العملاء والمحافظة عليها مع المساهمة في نمو الأعمال. وحدة التداول بالعملات الأجنبية: والتي تسعى للتأكد من

مبادرة التحول الرقمي
قامت بتحديث النظام
الآلي لإدارة الخزينة
الخاص لخدمة العملاء
إلى نظام آلي متطور، مما
أدى إلى تحسين الكفاءة
وتسهيل العمليات
وزيادة الانتاجية. مبادرة
التحول الرقمي قامت
بتحديث النظام الآلي
لإدارة الخزينة الخاص
لخدمة العملاء إلى نظام
آلي متطور، مما أدى إلى
تحسين الكفاءة وتسهيل
العمليات وزيادة الانتاجية



الحصول على أفضل الأسعار التنافسية في السوق وتغطية تعاملات العملاء وممارسة نشاط صانع السوق لعمليات التداول بالدولار الأمريكي والدينار الكويتي.

ومن أبرز الإنجازات التي حققتها إدارة الخزينة كانت مبادرة التحول الرقمي حيث قامت بتحديث النظام الآلي الخاص بها لخدمة العملاء إلى نظام آلي متطور، مما أدى إلى تحسين الكفاءة وتسهيل العمليات وزيادة الانتاجية. ومن شأن هذا النظام الجديد لإدارة الخزينة تسهيل عملية طرح منتجات جديدة علماً أن سيتم تضمين أدوات متطورة لإدارة المخاطر بحلول العام المقبل.

وعلاوة على ذلك، أولت إدارة الخزينة اهتماماً كبيراً بتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم، إضافة إلى اهتمامها بتمكين عملية تدوير الموظفين داخل الإدارة وتوفير برامج تدريب مكثفة. والهدف من ذلك هو تزويد الموظفين بالمعارف والمهارات اللازمة لتولي مهامهم بالشكل المطلوب. كما قدمت إدارة الخزينة العديد من العروض التقديمية عبر مختلف إدارات البنك بهدف نشر الوعي بعمليات الخزينة وتعزيز الكفاءة بشكل عام.

إدارة الاستثمارات

كان العام 2023 عاماً مليئاً بالتحديات في أسواق رأس المال مما أثر بشكل كبير على بيئة منتجات الدخل الثابت والأسهم. ويعود ذلك في الأساس إلى عوامل معينة كارتفاع تكلفة التمويل وعدم الاستقرار الجيوسياسي. ولكن بالرغم من هذه التحديات، حمل العام 2023 بعض الفرص حتى لو كانت متفرقة، مما يبرز حاجة البنك إلى اتباع أساليب استراتيجية وقابلة للتكيف في هذه البيئة المتقلبة.

نجحت إدارة الاستثمار في زيادة رأس مال بنك الخليج من خلال عملية الاكتتاب بحقوق الأولوية وتجاوزت تغطية الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة 6.9 أضعاف. وكان العام 2023 عاماً جيداً أيضاً للبنك من ناحية إصدار السندات حيث قمنا بترتيب اكتتاب خاص لعملائنا في السندات والصكوك الصادرة عن كل من شركة العقارات المتحدة وشركة مشاريع الكويت على التوالي بما يزيد عن 50 مليون دينار كويتي. كما عملت الإدارة مع إنفستكوروب لعرض صندوق عقاري أمريكي على عملاء البنك.

وفي العام 2023 كان الأسلوب المتبع في الاستثمار لدى بنك الخليج يتسم بالحدز وسرعة الاستجابة. وبالنسبة لمحفظة الدخل الثابت الخاصة بالبنك، شهدنا انخفاضاً في الأصول المنتجة للدخل بشكل تدريجي خلال العام. ولذلك كنا نترقب الفرص المؤاتية لنقوم بإعادة الاستثمار بالأموال فور ظهور تلك الفرص.

أما بالنسبة لاستثماراتنا في الأسهم، فقد كانت استراتيجيتنا هي مراقبة محفظتنا الحالية عن كثب وترقب فرص مناسبة للتخارج. ويهدف هذا الأسلوب إلى التأكد من ثبات إدارة استثماراتنا في سوق متقلبة.

نجحت إدارة الاستثمار
في زيادة رأس مال بنك
الخليج من خلال عملية
الاكتتاب بحقوق الأولوية
وتجاوزت تغطية الاكتتاب
عدد الأسهم المطروحة
6.9 أضعاف

تقرير الإدارة

شركة (InvestGB)

باشرت شركة InvestGB أعمالها في العام 2024 وسوف تركز أنشطتها على إدارة الأصول وإدارة الثروات، وسيكون هذان النشاطان مكملان لأنشطة البنك

خلال العام عملت إدارة الاستثمارات على تأمين جميع التراخيص الرقابية المطلوبة لتأسيس شركة الخليج كابيتال للاستثمار (InvestGB) بما في ذلك إنشاء فريق عمل يتألف من 30 موظف مختص في مجال الاستثمار مؤلف من 70% من المهارات الوطنية و 40% من النساء، وتم اختيار برج الحمراء المرموق مقراً للشركة.

وفي شهر نوفمبر 2023، قامت هيئة أسواق المال بمنح شركة InvestGB سبعة تراخيص للاستثمار كما أصدرت موافقتها على أعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي.

وستبشر شركة InvestGB أعمالها في العام 2024 بمبلغ 1 مليار دينار كويتي تتمثل في الأصول المدارة، وسوف تركز أنشطتها على إدارة الأصول وإدارة الثروات. وسيكون هذان النشاطان مكملان لأنشطة بنك الخليج حيث سيساهمان في تعزيز العروض المقدمة للعملاء تحديداً عملاء الخدمات المصرفية الخاصة وعملاء البنك من الشركات، وسيكون لذلك تأثيراً إيجابياً على بند الإيرادات من الرسوم والعمولات على المدى الطويل.

المؤسسات المالية والسيادية

شاركت وحدة المؤسسات المالية و السيادية في العديد من المعاملات المرتبطة بالاستدامة بمعاييرها الثلاث في عام 2023 من خلال توفير أسعار تحفيزية قائمة على تطبيق معايير الاستدامة الثلاثة ومؤشرات الأداء الرئيسية

يقدم هذا القسم الحلول المصرفية المناسبة لعملاء البنك من الأفراد والشركات لتسهيل وتمويل أعمالهم التجارية بالشكل الفعال، بالإضافة إلى قيامه بالمعالجة المباشرة للمدفوعات الدولية. وبموجب تعاملات القسم مع البنوك العالمية المراسلة واستناداً إلى علاقاته المصرفية الدولية طويلة الأمد، يوفر هذا القسم أيضاً مختلف الحلول التمويلية لدعم تنوع مصادر التمويل لدى البنك. كما يوفر التمويل للمؤسسات المالية والجهات السيادية، مما يؤدي إلى تنويع محفظة إقراض البنك وتنمية أصوله. ويواصل القسم تسريع نشاطه التجاري من خلال الإقراض والاقتراض والخدمات المصرفية المراسلة والمعاملات المتعلقة بالتجارة.

وتماشياً مع مبادرات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى البنك، شارك القسم في العديد من المعاملات المرتبطة بالاستدامة بمعاييرها الثلاث في العام 2023 من خلال توفير أسعار تحفيزية قائمة على تطبيق معايير الاستدامة الثلاثة ومؤشرات الأداء الرئيسية.

وعلى صعيد التحول الرقمي، يقوم قسم المؤسسات المالية والسيادية بالاستعداد لتطبيق النظام الجديد للخدمات المصرفية الأساسية من خلال موازنة جميع عروض منتجاته مع التقنيات الجديدة والمحدثة والتي ستكون حجر الأساس للمزيد من النمو وتعزيز تجارب العملاء.

وحدة البيانات والتحول الرقمي

كان العام 2023 في بنك الخليج امتداداً للتحول الرقمي القائم على الاستفادة من بيانات المؤسسة، وتشجيع الأفكار المبتكرة مع إنشاء وحدة الابتكارات التابعة لإدارة البيانات والابتكارات. وبعد العزم على الاستفادة من أصول البنك المتمثلة بالبيانات في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتجربة العملاء من خلال طرح الأدوات اللازمة لأتمتة المعلومات والتحليلات الداخلية، حان الوقت لبناء ثقافة قائمة على الابتكار مركزة على تلبية احتياجات العملاء بشكل خاص. وفي إطار حرصه على تشجيع موظفيه على الإبداع، اختتم بنك الخليج النسخة الأولى من مسابقة "فكرتي" للابتكار والتي تهدف إلى تعزيز عملية الابتكار بين جميع الموظفين وتمكينهم من خلال منحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم وإحداث تغييرات إيجابية وقيّمة في البنك وفي القطاع المصرفي وفي المجتمع ككل.

المبادرات

تبني ثقافة قائمة على الابتكار لتمكين الموظفين

من أبرز إنجازات العام 2023 كان وضع إطار العمل ونشر دليل الابتكار في بنك الخليج والذي أدى بدوره إلى تنظيم مسابقة "فكرتي" للابتكار علماً أن مثل هذه المبادرات تلعب دوراً هاماً في تحقيق رؤية البنك من ناحية توفير خدمات مبتكرة للعملاء وفي وضع الأساس الإستراتيجي لتطوير القوى العاملة وعقلية الابتكار، وتشجيع عملية توليد الأفكار وتمكين الموظفين من إدخال التحسينات المستمرة.

ركزت المسابقة على تمكين الجميع، وبالأخص موظفي خدمة العملاء، من تولي دور أساسي في عملية الابتكار، وتزويد الموظفين بمنصة للتعبير وتنفيذ الأفكار المبدعة، وإحداث تغيير إيجابي وهادف، بما يتماشى مع إستراتيجية البنك 2025 ورؤية الكويت 2035. كما قدمت وحدة الابتكارات الدعم للموظفين من خلال تطوير وتعزيز معارفهم ومواءمتها مع توقعات العملاء وتسهيل عملية إيجاد خدمات مبتكرة يسهل الوصول إليها وتكون ذات قيمة مضافة لعملاء بنك الخليج.

وشهدت المسابقة إقبالاً قوياً من الموظفين الذين قدموا أكثر من 200 فكرة، 60% منها جاءت من الموظفين الذين يتعاملون مع العملاء و40% من المقر الرئيسي للبنك. وتم تقسيم الأفكار إلى 64% خدمات، و14% تحسين العمليات، و22% منتجات. وكان نتيجة هذه المسابقة تدفقاً مستمراً من الأفكار أدى إلى توليد مجموعة كبيرة ومتنوعة، منها ما هو قيد التطوير وغيره نماذج أولية، في حين تم تنفيذ البعض منها خلال عام 2023.

تعزيز المعرفة بالبيانات من خلال استخدام أدوات

(data democratization) لتسريع عملية التحول الرقمي

قام بنك الخليج بتوفير أداة تحليل وتمثيل البيانات Tableau لجميع الموظفين لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بعملية تحليل البيانات. ومن خلال صقل مهارات الموظفين باستخدام هذه الأداة، يواصل بنك الخليج الاستثمار في موظفيه والتأكد من تزويد جميع وحدات العمل بالدراية والخبرة اللازمة في مجال علوم البيانات والاستفادة من توافر بيانات قيّمة بما يتماشى مع إطار العمل الخاص بتحليل البيانات لدى بنك الخليج.

ومع أداة Tableau، بإمكاننا تعزيز إمكانيات المؤسسة في مجال علوم البيانات ومهارات الابتكار، ومنح الموظفين الفرصة في أن يصبحوا أكثر ابداعاً وفي طليعة مستخدمي أدوات تحليل وتمثيل البيانات من خلال المصفوفات والتقارير التفاعلية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات أسرع وأفضل.

وإلى جانب الدورات التدريبية الخاصة باستخدام أداة Tableau، نظم بنك الخليج لموظفيه ورش عمل Tableau Days ترأسها كبار مسؤولي الشركة المنتجة للأداة إضافة إلى خبراء في هذا المجال قاموا بالإجابة على جميع الأسئلة، والتعريف بأفضل الممارسات، وتشجيع موظفي بنك الخليج على الاستمرار في تبني ثقافة بيانات خاصة بهم.

وحدة البيانات والتحول

الرقمي... تستفيد من

أصول البنك المتمثلة

بالبيانات في تعزيز الكفاءة

التشغيلية وتحليلات

الخدمة الذاتية لبناء

ثقافة قائمة على الابتكار

مركزة على تلبية احتياجات

العملاء بشكل خاص

قام بنك الخليج بتوفير

أداة تحليل وتمثيل

البيانات Tableau لجميع

الموظفين لتمكينهم من

اتخاذ القرارات المناسبة

المرتبطة بعملية

تحليل البيانات

تقرير الإدارة

المكتبة الرقمية

أقام بنك الخليج النسخة الثانية من "الداتاثون"، المسابقة السنوية العامة التي تمكن المشاركين من التعرف بشكل أكبر على علوم البيانات، وتمثيل البيانات، وأدوات وتقنيات التحليل الرقمي، وللمرة الأولى كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي و ChatGPT

تماشياً مع التزامه المستمر في قيادة التحول الرقمي للقطاع المصرفي وتقديم خدمات رفيعة المستوى لعملائه، قام بنك الخليج بإطلاق المكتبة الرقمية. وهذه المكتبة الرقمية هي واحدة من الأفكار التي فازت في مسابقة "فكرتي" للابتكار، وتم تطويرها بالاشتراك والتعاون مع عدة فرق عمل داخل البنك تعاونوا على تنفيذها على أرض الواقع. وتعتمد المكتبة الجديدة صيغة رقمية حديثة ذات خصائص متطورة صُممت لتحل محل الصيغة الورقية لمنتجات وخدمات البنك ولتوفر تجربة موحدة عبر القنوات المصرفية للبنك.

وهذه المكتبة هي بمثابة المستودع الرئيسي للمعلومات القيمة الخاصة بمنتجات وخدمات البنك، وهي بالتالي عنصراً أساسياً في التحول الرقمي الشامل الذي يسعى البنك بشدة إلى تحقيقه.

وتم تطوير المكتبة الرقمية لتسهيل عملية الوصول إلى المعلومات من قبل موظفي الفروع ومركز خدمة العملاء وفرق المبيعات وتمكينهم من تقديم خدمة مميزة لعملائنا.

مسابقة البيانات "الداتاثون" 2023

أقام بنك الخليج النسخة الثانية من "الداتاثون"، المسابقة السنوية العامة التي تمكن المشاركين من التعرف بشكل أكبر على علوم البيانات، وتمثيل البيانات، وأدوات وتقنيات التحليل الرقمي، وكيفية استخدام الذكاء الاصطناعي و ChatGPT للمرة الأولى هذا العام.

ومن ضمن هذه المسابقة، تمكن الحضور من المشاركة في ورش عمل مجانية بقيادة خبراء في القطاع وفرق بنك الخليج. وركزت ورش العمل على علوم البيانات، أدوات وتطبيقات التحليل الرقمي، وأحدث التقنيات في مجال تمثيل البيانات.

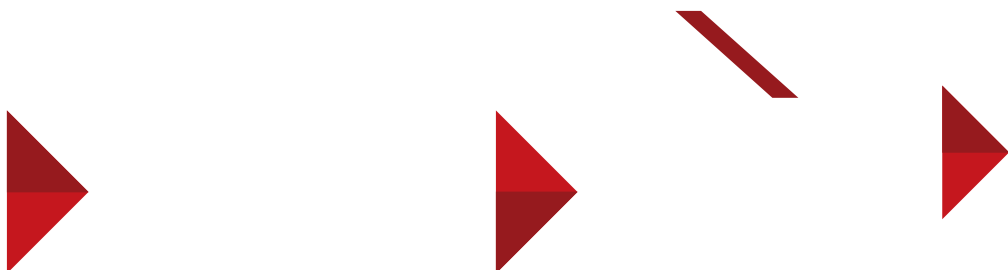
تحقيق الريادة الفكرية وتعريف المجتمع بالتقنيات المالية الحديثة (Fintech)

واصل بنك الخليج في تقديم سلسلة "Data Talk" التي تضم خبراء أكاديميين محليين مختصين في علوم البيانات لمساعدة الشباب على التعرف على هذه التكنولوجيا. وتركزت فعاليات هذا العام على التعريف بأفضل المعاهد الأكاديمية المتخصصة التي تتيح التأهل للعمل في مجال علوم البيانات.

وعلاوة على ذلك، ترأس فريق البيانات والابتكارات في بنك الخليج مؤتمر التقنيات المالية الحديثة الأول في الكويت الذي كان يهدف إلى الجمع بين الشركات الناشئة والرائدة للتقنيات المالية الحديثة والمهتمين بهذه التقنيات من القطاع المالي لتطوير وتنمية التقنيات المالية الحديثة على الصعيد المحلي.

ورش عمل حول الثقافة المالية بجامعة الكويت

نجح بنك الخليج في تنظيم ورش عمل حول الثقافة المالية في أحد أكبر معارض التوظيف في جامعة الكويت. وركزت هذه الورش على تعزيز الثقافة المالية لدى الطلاب من خلال تمارين قائمة على سيناريوهات معينة تختبر قدرتهم على إدارة الميزانية وأمثلة عملية من واقع حياتهم في الكويت. واعتماداً على أسلوب التطبيق العملي، تناولت ورش العمل عدة سيناريوهات لأشخاص لديهم أهداف ومستويات دخل مختلفة. وبلاستناد إلى حالات عملية وواقعية، تم تمكين الطلاب من فهم ماهية الإدارة المالية بشكل شامل كونها قائمة على أمثلة من واقع الحياة في دولة الكويت، إضافة إلى تمكينهم من صقل مهاراتهم ومعارفهم.



الاستدامة

إستراتيجية بنك الخليج 2030 للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة

تعتبر استراتيجية
الاستدامة لبنك الخليج
2030 بمثابة عامل
تمكين له كي يكون
مؤسسة وطنية
مسؤولة تهتم بإنشاء
مبادرات مؤثرة وإضافة
القيمة لجميع الأطراف

من خلال تعاملنا مع التغيرات المالية المعقدة والتي تشهد تطوراً مستمراً، ندرك تماماً مدى أهمية التنمية المستدامة ومعاييرها البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في تحقيق الازدهار للمجتمع. وعليه، نسعى لإحداث التغيير الإيجابي من خلال موازنة أهدافنا مع هذه المعايير. كما نعتبر إستراتيجية البنك للاستدامة 2030 بمثابة الآلية الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز القيم التي توجهنا. ومن خلال إستراتيجيتنا هذه نصيغ رؤيتنا لمستقبل مستدام - مستقبل لا تكون فيه الممارسات المصرفية المسؤولة قادرة على دفعنا نحو النجاح فقط بل كذلك قادرة على تحقيق الفائدة لمساهميننا والمجتمع ككل.

وفي سعينا لتحقيق هذا الهدف، نحن ملتزمون بما يلي:

- تحقيق الريادة في تقديم خدمات وحلول تمويلية مبتكرة لجميع الأطراف من عملاء ومساهمين تهدف لتعزيز التنمية المستدامة
 - ممارسة الأنشطة المصرفية بشكل مسؤول مع المحافظة على أعلى مستويات السلوك المهني
 - الاستفادة بالشكل الأمثل من التكنولوجيا والابتكارات لتوفير تجربة متميزة لعملائنا وتسهيل تعاملاتهم المصرفية
 - إنشاء بيئة عمل عادلة تدعم الموظفين وتطورهم
 - التقليل من استنزاف الموارد من خلال تبني وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة
 - رد الجميل للمجتمع والعمل على تمكينه.
- تعتبر استراتيجية الاستدامة لبنك الخليج 2030 بمثابة عامل تمكين له كي يكون مؤسسة وطنية مسؤولة تهتم بإنشاء مبادرات مؤثرة وإضافة القيمة لجميع الأطراف. وهذه الاستراتيجية تعكس إيمان البنك بأن نمو ونجاح العمل يعتمد بشكل أساسي على تبني قضايا التنمية المستدامة وفق إستراتيجية شاملة ذات أهداف محددة وواضحة وقابلة التحقيق.

الإنجازات الرئيسية المزمع تحقيقها من خلال تنفيذ استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة 2030 هي كما يلي:

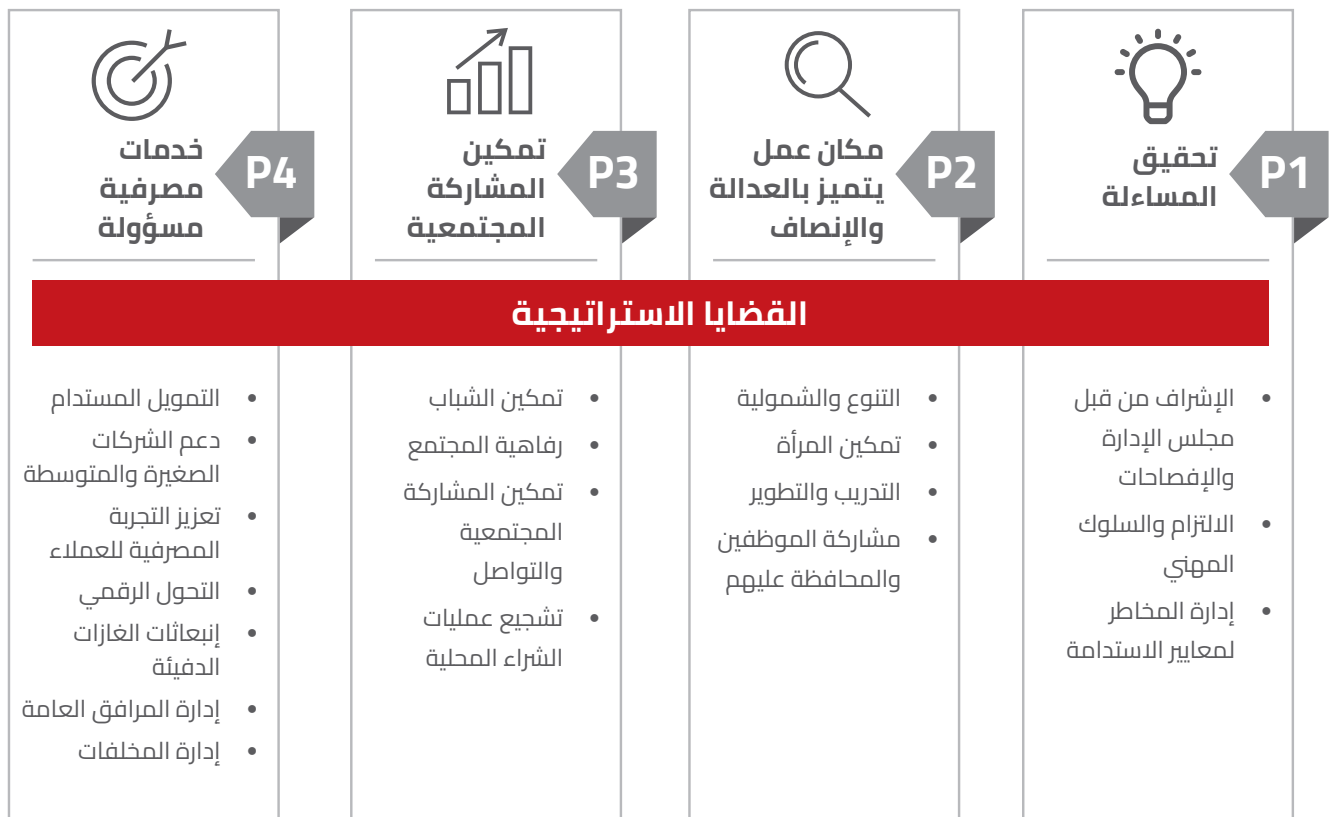
- الالتزام الرقابي
- القيمة المستدامة
- تحقيق المساءلة
- إدارة المخاطر
- مشاركة جميع الأطراف المعنية

خصائص الإستراتيجية

ترتكز مبادرات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى البنك على أربعة ركائز استراتيجية: حوكمة مسؤولة ومكان عمل يتميز بالعدالة والإنصاف وتمكين المشاركة المجتمعية وخدمات مصرفية مسؤولة. ومن خلال هذه الركائز، تم وضع أهداف محددة وتعيين مؤشرات أداء رئيسية لها ليتم متابعتها وتقييمها بحسب الحاجة.

الموضوعات الجوهرية للاستدامة

وضع بنك الخليج الموضوعات الجوهرية التالية المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة على قائمة أولوياته وذلك في إطار جهوده لتعزيز التنمية المستدامة، وممارسات الأعمال المسؤولة، وحوكمة السلوك المهني.



الاستدامة

مواءمة القضايا الأساسية

تتبع ممارساتنا لإعداد التقارير السنوية للاستدامة المعايير والمبادئ التوجيهية المشمولة في المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). وتماشياً مع هذه المعايير، تم تحديد قضايا معينة باعتبارها موضوعات جوهرية بالنسبة للبنك ولارتباطها بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتمت مواءمة هذه القضايا مع القضايا العالمية والوطنية كأهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SDG) ورؤية الكويت الجديدة 2035، ومبادئ التمويل المستدام الصادرة عن كل من بورصة الكويت وبنك الكويت المركزي، وذلك على النحو الموضح أدناه

مواءمة الموضوعات الجوهرية للبنك مع القضايا المحلية والعالمية المماثلة



الموضوعات الجوهرية لبنك الخليج

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية البنود: 16, 3, 7, 16	إدارة حكومية فاعلة	تنوع واستقلالية مجلس الإدارة	13. التأكد من إشراف مجلس الإدارة على الممارسات والقضايا المرتبطة بالتمويل المستدام واعتماده لها
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية البنود: 16 ب الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان البنود: 12.6	اقتصاد متنوع ومستدام بيئة معيشية مستدامة	كافة المعايير	كافة المبادئ
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان البنود: 12.7	اقتصاد متنوع ومستدام	الأخلاق ومكافحة الفساد، قواعد السلوك الخاصة بالموردين، الطفل والعمل القسري، حقوق الإنسان	تعزيز أداء المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة داخل البنك من خلال تقديم حلول مالية ومصرفية جديدة ومبتكرة، تعزيز مفهوم الاستدامة في كافة أنشطة البنك.
الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة البنود: 10.5 الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية البنود: 16.4، 16.5، 16.6 الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان البنود: 12.6	إدارة حكومية فاعلة	الأخلاق ومكافحة الفساد، قواعد السلوك الخاصة بالموردين	

التحول الرقمي	الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية البنود: 9.ج	بيئة معيشية مستدامة مكانة دولية	لا ينطبق	لا ينطبق
إدارة المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها	الهدف 4: التعليم الجيد البنود: 4.4	رأس مال بشري إبداعي	دوران الموظفين	7. تطوير قدرات موظفي البنك وتعزيز الوعي لديهم بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام من خلال توفير الدورات التدريبية
تمكين المشاركة المجتمعية	الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة البنود: 10.2 الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان البنود: 12.8	مكانة دولية	لا ينطبق	لا ينطبق
رضا العملاء	الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان البنود: 12.6، 8	بنية تحتية متطورة	لا ينطبق	لا ينطبق
الجوانب البيئية	الهدف 13: العمل المناخي البنود: 13.1، 13.3 الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة البنود: 11.6	بيئة معيشية مستدامة	انبعاثات الغازات الدفيئة، كثافة الانبعاثات، استهلاك الطاقة، كثافة الطاقة، مزيج الطاقة، استهلاك المياه، الأعمال البيئية، الرقابة البيئية	8. قياس ومراقبة أداء البنك من الناحية البيئية بما في ذلك انبعاثات الغازات الدفيئة، وإدارة المخلفات، واعتماد ممارسات فعالة لاستهلاك المياه والطاقة
خطة استثمارية الأعمال	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية البنود: 16.7	إدارة حكومية فاعلة	لا ينطبق	11. التفاعل بشفافية مع أصحاب المصالح وإصدار تقارير سنوية حول الاستدامة

الاستدامة



الموضوعات الجوهرية لبنك الخليج

6. تحديد معايير تقييم المخاطر المناخية والتشجيع على تمويل المشروعات ويكون لها تأثير إيجابي على التغير المناخي	التقليل من المخاطر المناخية	إدارة حكومية فاعلة	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية البنود: 16.4، 16.5	تقييم المخاطر
8. قياس ومراقبة أداء البنك من الناحية البيئية بما في ذلك انبعاثات الغازات الدفيئة، وإدارة المخلفات، واعتماد ممارسات فعالة لاستهلاك المياه والطاقة	انبعاثات الغازات الدفيئة، كثافة الانبعاثات	بيئة معيشية مستدامة	الهدف 13: العمل المناخي البنود: 13.1	الانبعاثات الكربونية
5. تعزيز أداء البنك فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال تقديم حلول مالية ومصرفية جديدة ومبتكرة، ودعم مفهوم الاستدامة في كافة أنشطة البنك.	لا ينطبق	مكانة دولية	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد البنود: 8.2 الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية البنود: 9.4، 9.9	الابتكارات
4. دعم الشمول المالي بشكل عام وتسهيل عملية الوصول إلى الخدمات المالية.	التنوع بين الجنسين، المساواة في الأجور بين الجنسين، وعدم التمييز	رأس مال بشري إبداعي	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد البنود: 8.5 الهدف 5: المساواة بين الجنسين	تمكين المرأة
لا ينطبق	سرية البيانات	إدارة حكومية فاعلة	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية البنود: 16.6	الخصوصية وأمن البيانات
لا ينطبق	الأخلاق ومكافحة الفساد، قواعد السلوك الخاصة بالمروردين، الطفل والعمل القسري، حقوق الإنسان	اقتصاد متنوع ومستدام	الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين البنود: 12.7	ممارسات الشراء المسؤولة

رفاهية الموظفين	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد البنود: 8.8	رعاية صحية عالية الجودة مكانة دولية	معدل الاستفسار، عدم التمييز، حقوق الانسان، الصحة العالمية والسلامة	لا ينطبق
تمكين الشباب	الهدف 1: القضاء على الفقر البنود: 1.4 الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد البنود: 8.6، 8.8 الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة البنود: 10.2	رأس مال بشري إبداعي مكانة دولية	عدم التمييز	4. دعم الشمول المالي بشكل عام وتسهيل عملية الوصول إلى الخدمات المالية.
التمويل المستدام	الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة البنود: 10.5، 10.6، 10.ب الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة البنود: 11.ج	اقتصاد متنوع ومستدام	لا ينطبق	1. تضمين المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في إستراتيجية الحوكمة للبنك على أن تتضمن عناصر التمويل المستدام مع مراعاة وضع أهداف واضحة للبنك في ظل التمويل المستدام
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد البنود: 8.3 الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية البنود: 9.3	اقتصاد متنوع ومستدام	لا ينطبق	4. دعم الشمول المالي بشكل عام وتسهيل عملية الوصول إلى الخدمات المالية.





03

الحوكمة



جاسم مصطفى بودي

رئيس مجلس الإدارة*

رئيس لجنة الالتزام والحوكمة

رئيس لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- رئيس مجلس الإدارة، 4 مارس 2020 إلى 3 مارس 2024
- عضو مجلس الإدارة، 17 مارس 2012 إلى 3 مارس 2020

الخبرة العملية:

- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المتكاملة القابضة، ش.م.ك.ع.، الكويت
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة الكويت للتأمين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، الشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت
- رئيس المدراء للعمليات سابقاً، مجموعة شركات بودي، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة أسمنت الهلال، الكويت
- رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة مجموعة النقل والتخزين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة طيران الجزيرة

*استقال السيد جاسم مصطفى بودي من عضوية مجلس الإدارة ومنصب كرئيس مجلس الإدارة إعتباراً من نهاية 3 مارس 2024.

تاريخ التعيين:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، 16 مارس 2013 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس الإدارة، 11 إبريل 2009 – 14 مارس 2013

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس آداب لغة انجليزية، جامعة الكويت.

الخبرة العملية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الكويت للتأمين.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- رئيس مجموعة شركات مراد يوسف بهبهاني.
- عضو مجلس إدارة شركة الألبان الكويتية الدانماركية.
- عضو مجلس إدارة شركة السينما الكويتية الوطنية – سابقاً.
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية – سابقاً.



علي مراد بهبهاني

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:

- 11 إبريل 2009

المؤهلات العلمية:

- ليسانس الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت

الخبرة العملية:

- صاحب مكتب العيسى وشركاه للمحاماة.
- رئيس جمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس لجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس لمركز التحكيم بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس لجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس مجموعة الكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة – سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية الكويتية، مصر – سابقاً.
- عمل مستشار في الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي – سابقاً.
- عضو مجلس الإدارة في الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم – سابقاً. (من 2015 حتى 2021).
- عضو مؤسس في جمعية الشفافية الكويتية.
- عضو مؤسس في جمعية حماية المال العام.



عمر حمد العيسى

عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- 17 مارس 2012

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت.
- درجة الماجستير من كلية لندن لإدارة الأعمال، لندن، إنجلترا.
- أنهى السيد/ بدر ثلاثة أعوام من برنامج الدكتوراه في إدارة الأعمال لدى كلية الدراسات العليا والجامعية للأعمال (Instituto de Empresa) في مدريد، إسبانيا.

الخبرة العملية:

- لدى السيد/ بدر خبرة تمتد لأكثر من عشرين عاماً في القطاع المالي والمصرفي والصناعي بالإضافة إلى قطاع الاتصالات.
- بدأ مسيرته المهنية مهندساً بمؤسسة البترول الكويتية لسنة وبعدها التحق بمجموعة الخرايف، حيث تقلد فيها العديد من المناصب القيادية إلى أن وصل لمنصبه الحالي كعضو في اللجنة التنفيذية في القطاع الصناعي للمجموعة.
- السيد/ بدر عضو بالعديد من مجالس إدارات مؤسسات مالية وصناعية واتصالات محلية وإقليمية ودولية أبرزها:
- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك. (مجموعة زين)، الكويت.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين السعودية).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية، الكويت.
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة إنجاز الكويت، الكويت.
- عضو مجلس إدارة بالمجلس استشاري الشرق الأوسط "بنك كوتس وشركاه" في المملكة المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة المرطبات التجارية (كوكا كولا)، الكويت.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دياموند موتورز العالمية للسيارات (سيارات متسوبيشي)، مصر.
- عضو مجلس إدارة شركة الصلب البحرينية، ش.م.ب.، البحرين.
- عضو مجلس إدارة فولاذ القابضة ش.م.ب.، البحرين.
- عضو مجلس إدارة جمعية الصداقة الكويتية البريطانية.
- عضو في مجلس مفوضية اللاجئين للاستدامة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "مجلس الاستدامة".
- عضو مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في بورصة الكويت.
- رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية، الكويت.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن (HEISCO)، الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة مينتور العربية، لبنان.
- في سبتمبر من عام 2019، أبرمت شركة BNK Automotive التي يمتلكها السيد/ بدر الخرايف اتفاقية وكالة فولفو الجديدة في الكويت، مما جعلها المستورد الحصري الجديد لسيارات فولفو. وفي عام 2022 حصلت شركة BNK Automotive على حقوق الامتياز لشركة Polestar.
- وفي عام 2020، استحوذت شركة BNK Motion التي يمتلكها السيد/ بدر الخرايف على حقوق الامتياز لمجموعة Piaggio Group ووكالة Vanderhall Motor Works.



بدر ناصر الخرايفي

عضو مجلس الإدارة*

نائب رئيس لجنة المخاطر

* تزكية السيد بدر ناصر الخرايفي ليكون الرئيس الجديد لمجلس إدارة بنك الخليج اعتباراً من 4 مارس 2024.

تاريخ التعيين:

- 27 مارس 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، من جامعة باري، ميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، بامتياز مع مرتبة الشرف (مع مرتبة الشرف العليا) من جامعة باري، ميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- عضو مجلس إدارة في مجموعة السائر منذ عام 2022 حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في بيان للأسنان منذ عام 2019 حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في Credit One منذ عام 2018 حتى الآن.
- مدير أول لدى مجموعة السائر - شركة الداو القابضة منذ عام 2015 حتى آخر 2022.
- محلل مالي في شركة إنجازات للتنمية العقارية - سابقاً منذ عام 2013 حتى 2015.
- محلل سابق في شركة بدر العبد الجادر وشركاه (راسل بيدفورد العالمية) منذ عام 2012 حتى 2013.
- مساعد سابق في شركة كونسلت الدولية، الكويت (2012).
- السيد/ عبد الله له دوراً هاماً لدى مجموعة السائر في توظيف الأموال في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات المصرفية نظراً لتمتعه بما يزيد عن 10 سنوات من الخبرة في قطاعي التمويل والاستثمار. كما كان له دوراً فعالاً في إدخال التقنيات الجديدة كجزء من عملية التحول الرقمي في مجموعة السائر.



عبد الله سائر بدر السائر

عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

- 7 أغسطس 2019

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في القانون المدني - جامعة واشنطن في سانت لويس - الولايات المتحدة الأمريكية (مايو 2021).
- ماجستير في القانون الخاص - جامعة كاليفورنيا، بيركلي - الولايات المتحدة الأمريكية (مايو 2016).
- دبلوم عالي - جامعة بوسطن - الولايات المتحدة الأمريكية (مايو 2015).
- ليسانس حقوق - جامعة الكويت (يونيو 2007).

الخبرة العملية:

- الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية - مجموعة صناعات الغانم (يوليو 2020 - حتى الآن).
- مدير الإدارة القانونية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (أغسطس 2023 - حتى الآن).
- أستاذ القانون المدني المساعد - قسم القانون - كلية الدراسات التجارية (يونيو 2016 - حتى الآن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تخزين للمستودعات والمخازن ش.م.ك. (م) (أغسطس 2021 - حتى الآن)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إيجاري العقارية ش.م.ك. (م) (نوفمبر 2021 - حتى الآن)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة صناعات الغانم ش.ش.و. (يناير 2021 - حتى الآن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة صناعات الغانم القابضة ش.م.ك. (م) (سابقاً/ شركة الأمانة الكويت القابضة ش.م.ك. (م) (يناير 2021 - حتى الآن)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة اكسايت للتجارة العامة ش.م.ك. (م) - (مارس 2022 - حتى الآن)
- مدير في مجلس المديرين لشركة الغانم الدولية للأغذية ذ.م.م. المملكة العربية السعودية (نوفمبر 2021 - حتى الآن)
- مدير في مجلس المديرين شركة كيربي للمقاولات ذ.م.م. (نوفمبر 2021 - حتى الآن)
- مدير في مجلس المديرين شركة القمة العالمية للتطوير العقاري ش.ش.و. (نوفمبر 2021 - حتى الآن)
- مدير في مجلس المديرين لشركة أتارة للاستثمار ش.ذ.م.م. - الامارات العربية المتحدة (2020 حتى الآن)
- الأمين العام للجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام (2018 - حتى الآن)
- مدير شركة المصنع السعودي لصناعة عزل الأنابيب (ش.ش.و.) - المملكة العربية السعودية (2019 - حتى الآن)
- مدير في مجلس المدراء لشركة قتيبة يوسف الغانم وشركاه للتجارة (ش.ش.و.) - المملكة العربية السعودية (2018 - حتى الآن)
- مدير في مجلس المدراء لشركة السعودية الأولى لصناعة المواد العازلة والمنشآت الحديدية (ذ.م.م.) - المملكة العربية السعودية (2018 - حتى الآن)
- مدير في مجلس المدراء في شركة باستور للتجارة (ذ.م.م.) - الامارات العربية المتحدة (2018 - حتى الآن)



د. فواز محمد العوضي

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

عضو لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- 31 أكتوبر 2020

المؤهلات العلمية:

- درجة الإجازة في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد / براك بخبرة طويلة في مجال الاستثمارات الدولية.
- مديراً لفرع ثم مديراً في إدارة التسهيلات الائتمانية ببنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت (1985 - 1989)
- انتقل للعمل بالقطاع الخاص منذ عام 1989.
- عضو في مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس عام 1993 ثم نائباً لرئيس مجلس الإدارة منذ 2004 وحتى الآن.
- العضو المنتدب لشركة توزيع إطارات بريجستون ذ.م.م. منذ 1992 وحتى الآن.



براك عبد المحسن العصفور

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة المخاطر

مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:

- 31 أكتوبر 2020

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في علوم إدارة الأعمال، من جامعة جنوب أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- الرئيس التنفيذي سابقاً للشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (الكويت).
- رئيس مجلس إدارة سابقاً للشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (البحرين وعمان).
- شريك مسؤول سابقاً لمجموعة التسويات في شركة المستثمر الدولي.
- مدير أول سابقاً لإدارة التسويات في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية.
- مديراً سابقاً لإدارة القروض الاستهلاكية في الشركة العربية الأوروبية للإدارة المالية (عارف).
- رئيس مجلس إدارة شركة البحرين الأولى - سابقاً.
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للتنظيف - سابقاً.



أحمد محمد البحر

عضو مجلس الإدارة المستقل
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

- 27 مارس 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في العلوم في الهندسة الكيميائية، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الدكتوراه في الفلسفة في إدارة الأعمال - التمويل، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- أستاذ مساعد في قسم التمويل والمنشآت المالية في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت.
- د. عبد الرحمن نشطاً جداً في مهنة التدريس الأكاديمي لمدة تزيد عن عشر سنوات. عقد خلال حياته المهنية العديد من الندوات المهنية وورش العمل وبرامج التطوير.
- قدم مساهمات فكرية في مجال التمويل وحوكمة الشركات في العديد من أوراق البحثية.
- مستشار سابق لرئيس جهاز المراقبين الماليين (2019-2022).



د. عبد الرحمن محمد الطويل

عضو مجلس الإدارة المستقل
رئيس لجنة المخاطر
نائب رئيس لجنة الالتزام والحوكمة

تاريخ التعيين:

- 12 سبتمبر 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة والتدقيق، جامعة الكويت، الكويت
- درجة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال، من الجامعة الأمريكية في بيروت، الجمهورية اللبنانية.

الخبرة العملية:

- مستشار سابق لدى البنك الأهلي الكويتي لقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية.
- الرئيس السابق لوحدة الاستخبارات المالية الكويتية، الكويت.
- نائب مدير إدارة الرقابة الميدانية في بنك الكويت المركزي - سابقاً.
- محلل ائتمان أول سابقاً لدى بنك الخليج، الكويت.



طلال علي الصايغ

عضو مجلس الإدارة المستقل

رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

- 25 يونيو 2022

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت.

الخبرة العملية:

- مجموعة شركات عيسى الصالح منذ عام 1996 شغلت منصب مساعد المدير العام.
- شركة الفتح العقارية - منذ عام 1997 أشغل منصب عضو مجلس الإدارة.
- شركة الخليج للتفتيش الدولية - عضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي.
- انضمت إلى شركة الخليج للتفتيش الدولية - الكويت في عام 2003 كمديرة تنمية وتطوير الأعمال، ساهمت بإعادة وإنشاء وتطوير أنشطة وإدارات الشركة المختلفة مع المسؤوليات الرئيسية، وعام 2015 شغلت منصب الرئيس التنفيذي ومنذ عام 2022 أشغل منصب عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الشركة.
- مستشار لمجموعة مساعد الصالح - منذ عام 2015 - تقديم الخدمات الاستشارية لمجموعة مساعد الصالح.
- شركة خدمات الكمبيوتر الكويتية - شغلت منصب نائب رئيس مجلس الإدارة وحالياً عضو مجلس الإدارة
- شركة رويال سيرفيس للتجارة العامة والمقاولات - المدير العام - منذ عام 2018.
- شركة إنجازات للتنمية العقارية ش.م.ك - منذ عام 2022 - عضو مجلس إدارة مستقل.
- شركة كيان الدولية للإنشاءات - رئيس مجلس إدارة - سابقاً.
- عضو في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، عضو في الجمعية الاقتصادية الكويتية، عضو في هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، عضو في ACI فرع الكويت رقم العضوية (014 OR)، محكم وخبير لدى هيئة أسواق المال.



ريم عبد الله الصالح

عضو مجلس الإدارة مستقل

عضو لجنة التدقيق

عضو لجنة الالتزام والحوكمة

الإدارة التنفيذية

تاريخ التعيين:

- 5 سبتمبر 2021

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية - 1992
- برنامج تنفيذي في إدارة المشاريع والقيادة من جامعة كورنيل في الولايات المتحدة الأمريكية - 2011
- دورة تدريبية متخصصة في استراتيجيات صنع القرار من كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية - 2015
- برنامج تنفيذي في قيادة التغيير والتجديد التنظيمي في كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية - 2018



وليد مندني

الرئيس التنفيذي بالوكالة

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد / وليد بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مناصب قيادية تتمثل في الخزينة، والاستثمارات، والخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في بنك الخليج، بيت التمويل الكويتي، و بنك بي إن بي باريا في الكويت، البنك الأهلي المتحد في البحرين، بنك الكويت الوطني و شركة الاستثمار الوطنية.
- عضو مجلس إدارة في بيتك كابيتال، وعضو في لجنة إدارة المخاطر 2017 حتى 2021.
- عضو مجلس إدارة شركة كي نت، ورئيس لجنة التدقيق 2022 حتى تاريخ.
- نائب رئيس مجلس إدارة ترك كابيتال القابضة وعضو مجلس إدارة 2015 حتى 2021.

تاريخ التعيين:

- 6 مارس 2018

المؤهلات العلمية:

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الروح القدس في لبنان.
- أكمل برامج قيادية وتقنية مكثفة.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد / سامي بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة المصرفية بعدة بنوك دولية رائدة في المنطقة.
- عمل سابقاً في بنك ستاندرد تشارترد لمدة 18 عاماً، وكان آخر منصب له هو رئيس مجموعة تغطية القطاع العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتولى سابقاً مجموعة متنوعة من المناصب في الأسواق المالية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة مملكة البحرين ولبنان. وكان قد بدأ مسيرته المهنية في بنك HSBC لبنان.



سامي محفوظ

نائب الرئيس التنفيذي
الخدمات المساندة للعملاء

تاريخ التعيين:

- 14 ابريل 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة جامعية في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة نيوكاسل - المملكة المتحدة
- زميل معتمد لدى معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز
- محاسب قانوني مؤهل لدى شركة برايس ووتر هاوس في لندن - المملكة المتحدة

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ ديفيد بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة في مجال قطاع الخدمات المالية والمصرفية.
- عمل سابقاً في منصب رئيس المدراء الماليين لدى بنك الدوحة في قطر لمدة 12 عاماً.
- شغل العديد من المناصب في مؤسسات مالية مرموقة في أستراليا.
- عضو في معهد مدراء الشركات في أستراليا.



ديفيد تشالينور

رئيس المدراء الماليين

تاريخ التعيين:

- 21 سبتمبر 2003

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الكويت.
- برنامج تنفيذي في تطوير القيادة، كلية هارفارد للأعمال.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ عبد الرحمن بما يزيد عن 20 سنة من الخبرة في الخدمات المصرفية والمالية.
- شغل سابقاً منصب نائب رئيس مدراء المخاطر لدى بنك الخليج.
- شغل سابقاً منصب نائب مدير عام إدارة هيكلية التمويل ومعالجة الديون المتعثرة لدى بنك الخليج.
- يشغل منصب عضو مجلس الإدارة لدى شركة الخليج كابيتال للاستثمار، رئيس لجنة المخاطر وعضو لجنة التدقيق.
- شغل في السابق منصب عضو مجلس الإدارة لدى الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفنيك)، عضو في كل من لجنة المخاطر والتدقيق.
- قام بقيادة، والمشاركة بقيادة، العديد من عمليات هيكلية الديون وعمليات الدمج والاستحواذ.



عبد الرحمن السداح

رئيس مدراء المخاطر بالوكالة

الإدارة التنفيذية

تاريخ التعيين:

- 20 سبتمبر 2003

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في اللغة الإنجليزية من جامعة الكويت، الكويت.
- شهادة مدقق معتمد على أساس المخاطر (CRBA).
- شهادة مسؤول امتثال معتمد (CCO).
- برنامج الإدارة العامة (GMP27) من كلية هارفارد للأعمال في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- برنامج القادة الناشئين في كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة.



علي الفرس

رئيس المدققين الداخليين

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ علي الفرس بأكثر من 20 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي و تحديداً في بنك الخليج. و على دراية جيدة بالضوابط الداخلية والامتثال والسياسات والإجراءات مع معرفة قوية بجوانب إدارة المخاطر. علاوة على ذلك، فإن إدارة وظيفة التدقيق الداخلي وفقاً لمنهجية التدقيق الداخلي، والنهج القائم على تقييم المخاطر، وفعالية الضوابط الداخلية، والتوصية بإجراءات لتحسين كفاءة الضوابط والتوافق مع توجيهات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وكذلك معايير التدقيق الداخلي.

تاريخ التعيين:

- 18 إبريل 2004

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية
- دورات في الإدارة التنفيذية من كلية هارفارد للأعمال وكلية إنسياد وجامعة بيركلي في كاليفورنيا.

الخبرة العملية:

- قائم بمهام إدارة التكتلات العائلية التي تشرف على خدمات التداول والتجارة والصناعة
- شغل في السابق منصب نائب مدير عام ورئيس إدارة الشركات متعددة الجنسيات وشركات النفط والغاز
- شغل في السابق منصب مساعد مدير عام ورئيس وحدة الأسهم والعقارات التابعة لإدارة الإفراض المتخصص والتي تتعامل مع الشركات العاملة في قطاع العقارات والأسهم والاستثمار في الأوراق المالية
- شغل في السابق منصب مساعد مدير علاقات العملاء للأسواق المالية لدى إدارة الخدمات المصرفية للشركات



فيصل العدساني

مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ التعيين:

- 19 أغسطس 2014

المؤهلات العلمية

- درجة البكالوريوس في الإحصاء وبحوث العمليات من جامعة الكويت، الكويت.
- درجة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية من جامعة ماستريخت لإدارة الأعمال.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد / محمد بما يزيد عن 23 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية والمالية.
- شغل سابقاً مناصب قيادية لدى شركة التسهيلات التجارية.
- عضو مجلس إدارة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (PIFSS) ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر، ورئيس لجنة العجز الإكتواري
- عضو مجلس إدارة في شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net).
- شغل سابقاً نائب رئيس مجلس إدارة في شركة الأولوية للسيارات.
- شغل سابقاً عضو مجلس إدارة في الشركة الأولى للوساطة المالية.

**محمد القطان**

مدير عام - الخدمات المصرفية الشخصية

تاريخ التعيين:

- 2 يوليو 2017

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت - 1987
- أكملت العديد من الدورات التدريبية وحصلت على شهادة في الإدارة والقيادة من مدرسة MIT Sloan للإدارة - الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- أكثر من 30 عاماً من الخبرة في إدارة الخزينة إضافة إلى خبرتها الواسعة في أسواق المال والصراف الأجنبي والمبيعات
- عملت لدى البنك الأهلي الكويتي عام 1987 لمدة أربع سنوات
- أمضت ثلاثة وعشرين عاماً لدى بنك برقان حيث تقلدت العديد من المناصب كان آخرها مسؤول الخزينة لمكتب الكويت. وخلال هذه الفترة، اكتسبت خبرة في تداول الودائع وعمليات التمويل التي تتم من خلال مبادلات الصراف الأجنبي، كما كانت صانع السوق في سوق الدينار الكويتي. والجدير بالذكر أنها كانت إحدى رواد التعامل بالمعاملات الإسلامية لدى المؤسسات العاملة وفق الشريعة الإسلامية. كما ترأست اجتماعات لجنة الخزينة لدى اتحاد مصارف الكويت لمدة عامين متتاليين
- انضمت إلى بنك الخليج في العام 2017 في منصب نائب مدير إدارة الخزينة. وأثناء مسيرتها المهنية تمكنت بنجاح من بناء سمعة طيبة لها في سوق الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، ومن إنشاء شبكة قوية من العملاء والبنوك

**لمياء كرم**

مدير عام - الخزينة

الإدارة التنفيذية

تاريخ التعيين:

- 15 أغسطس 2004

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت، الكويت.
- شهادة برنامج القياديين الناشئين من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة.

الخبرة العملية:

- تتمتع السيدة/ منى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغلت في السابق مناصب عدة لدى بنك الكويت الوطني لمدة عشرين عاماً حصلت خلالها على خبرات متنوعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والبطاقات، وخدمة العملاء، والعمليات.
- انضمت إلى بنك الخليج في عام 2004 حيث تولت إدارة (عمليات الفروع، وحدة الشكاوى، ائتمان الأفراد، التمويل التجاري، عمليات الخزينة، قروض الشركات والأفراد، عمليات العملاء والعمليات المركزية).



منى منصور

مدير عام - الخدمات المساندة للعملاء

تاريخ التعيين:

- 1 فبراير 2013

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة الكويت، الكويت.
- شهادة الماجستير في الإدارة التنظيمية من جامعة فينكس، أريزونا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- تتمتع السيدة/ سلمى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
- شغلت في السابق عدة مناصب رئيسية في مجال الموارد البشرية في القطاع النفطي في كل مؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول العالمية بالإضافة التي عملها في مؤسسة الخليج للاستثمار
- عضوة في مجلس أمناء الجمعية العربية للموارد البشرية (ASHRM).
- عضو في مجلس اداره إنجاز - جمعية غير ربحية تهدف الى تطوير الشباب
- عضو دائم في الجمعية الدولية للسيدات المهنيات.
- مدرب محترف معتمد من الاتحاد الدولي للتدريب ومن أكاديمية المدربين.



سلمى الحجاج

مدير عام - الموارد البشرية

تاريخ التعيين:

- 21 أكتوبر 2019

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية والهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كمبردج، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية كولومبيا لإدارة الأعمال، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- محلل مالي معتمد.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد / ضاري بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الأعمال والقطاع المصرفي.
- شغل سابقاً منصب رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة في صناعات الغانم.
- عمل لدى عدد من المؤسسات العالمية والإقليمية، مثل جي بي مورغان، سيتي جروب، مجموعة دبي المالية، وبنك الكويت الوطني.
- رئيس مجلس إدارة شركة آسيا كابيتال الاستثمارية.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز وهي منظمة غير ربحية لتنمية الشباب.



ضاري البدر، CFA

مدير عام - الشؤون المؤسسية و أمين سر
مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:

- 1 أغسطس 2019

المؤهلات العلمية:

- شهادة بكالوريوس في علوم الكمبيوتر من معهد نيويورك في باكستان.
- ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد / شهزاد بما يزيد عن 23 عاماً من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- يتمتع السيد / شهزاد بما يزيد عن 16 عاماً من تقديم حلول تكنولوجيا المعلومات لشركات الخدمات المالية الرائدة مثل بنك الخليج، شركة الأمانة المالية، وهي شركة رائدة في تمويل السيارات في الكويت. عناية للتأمين، شركة تأمين رائدة واثتمان الغانم السهل.
- شغل مناصب عليا مختلفة وعمل كمدير معلومات المجموعة في صناعات الغانم.



شهزاد انجوم

مدير عام - تكنولوجيا المعلومات

الحوكمة

تعتبر الحوكمة الجيدة والفعالة أداة أساسية لتعزيز الأداء الاقتصادي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. ويلتزم بنك الخليج (المشار إليه بـ "البنك")، أحد أكبر البنوك الكويتية، وشركته التابعة المملوكة له بالكامل " شركة الخليج كابيتال للاستثمار ش.م.ك (مقفلة)" (المشار إليها بـ "إنفست جي بي") باستيفاء أفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة، والنزاهة والكفاءة. تأسست شركة إنفست جي بي في العام 2023 برأس مال مصرح به ومُصدر ومدفوع بالكامل يبلغ 10 مليون دينار كويتي. وحصلت على الموافقة المبدئية من هيئة أسواق المال لمزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهي تعمل حالياً على استيفاء متطلبات الهيئة. ويشار إلى كل من البنك وشركته التابعة معاً بـ ("المجموعة") علماً أن المجموعة لديها إطار عمل للحوكمة معتمد من مجلس الإدارة وقائم على قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بخصوص مبادئ الحوكمة، إضافةً إلى تعليمات الهيئات الرقابية الأخرى، وذلك بما يتماشى مع متطلبات بازل.

ويقتصر التزام المجموعة بمبادئ ومعايير الحوكمة بشكل كبير مع أنشطته ويتم تطبيقها على جميع المستويات. وفي سعيه لتقديم مثالا رائداً لثقافة حوكمة شاملة، يلتزم البنك التزاماً تاماً بتطبيق القوانين المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص.

ويؤكد هيكل المجموعة في مجال الحوكمة على المشاركة الفعالة لمجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية وأنشطة المجموعة ككل. ويتم التركيز على مسؤولية مجلس الإدارة في تعزيز الثقة العامة في إدارة المجموعة، مع الأخذ بالاعتبار، في سياق تعظيم إيرادات وأرباح المجموعة، تأثير المخاطر على مصالح العملاء وأصحاب المصالح والسلامة المالية المجموعة. كما يؤكد الهيكل على الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع اعتماد التوازن والدقة في هذا الصدد.

ويسعى بنك الخليج باستمرار إلى دعم حقوق أصحاب المصالح على أفضل وجه، بما فيهم المساهمين والعملاء والموظفين والجمهور بشكل عام وذلك من خلال قيامه بالإفصاحات المطلوبة بكل شفافية ودقة. وعلاوة على ذلك، يحرص البنك على الالتزام التام بكافة المتطلبات الرقابية عند ممارسة أعماله بالإضافة إلى المشاركة الإيجابية والحيوية في المجتمع.

ومن جهة أخرى وفي إطار تسريع عملية التحول الرقمي، قام البنك بتقييم وتعزيز خصوصية البيانات وإدارة الأمن السيبراني مع التركيز على المرونة التشغيلية وتعزيز حماية العملاء. ويدرك البنك أيضاً دوره الهام والمتميز في المجتمع فضلاً عن التأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه مؤسسة ذات أهمية نظامية مثل مؤسستنا على المجتمع وعلى البيئة المعيشية. هذا وقد قام مجلس الإدارة بدعم الإطار العام لمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة والذي أصبح الآن جزءاً من إستراتيجية بنك الخليج.

الالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي

تحدد هذه التعليمات تسعة محاور أساسية لمبادئ الحوكمة السليمة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي وتعديلاتها: وتشمل ما يلي

1. مجلس الإدارة
 2. القيم المؤسسية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة
 3. الإدارة التنفيذية
 4. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
 5. نظام وسياسة منح المكافآت
 6. الإفصاح والشفافية
 7. البنوك ذات الهياكل المعقدة
 8. حماية حقوق المساهمين
 9. حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح
- وقد قام البنك بوضع السياسات والأدلة والإرشادات اللازمة التي تتوافق بشكل كامل مع المحاور التسعة. كما قام البنك، وتحت إشراف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، بإنشاء هيكل قوي وسليم وإجراء عمليات وإجراءات شفافة للحوكمة.
- ومن خلال تطبيق ما ورد أعلاه، يحرص البنك على الالتزام المستمر بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وعلاوة على ذلك، يتم تعزيز مبادئ الحوكمة لدى مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك الجهات الرقابية، والمساهمين ومجتمع الأعمال.

تعريف أصحاب المصالح

وفقاً لأفضل الممارسات، فإن صاحب المصلحة هو الطرف الذي لديه مصلحة في الشركة ويمكنه أو يؤثر أو يتأثر بنشاط الأعمال في الشركة. وتعتبر الكيانات أو الأشخاص التالية أصحاب المصالح الرئيسيين في المجموعة

1. العملاء والمودعين
2. المساهمين
3. السلطات الرقابية
4. مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
5. الموظفين
6. الموردين وجهات تقديم الخدمات
7. البنوك المحلية والمراسلة
8. المجتمع الذي تعمل فيه المجموعة

سياسات وإجراءات الحوكمة

تمتلك المجموعة إطاراً شاملاً للحوكمة يهدف إلى الموازنة بين أهدافه الطموحة، من جهة، وبين الالتزام بالحوكمة المحلية والدولية وأنظمة الالتزام الرقابي من جهة أخرى. ويؤمن كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إيماناً راسخاً بأن الحوكمة يجب أن تخضع دائماً للمراجعة والتقييم المستمرين بغية رفع مستوى المعايير المعتمدة للحوكمة.

ويقوم البنك بتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات الواضحة وسهلة الاستخدام والتي ترسخ وتعزز الحوكمة السليمة. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات، ضمن أشياء أخرى، ما يلي:

1. دليل الحوكمة
2. دليل الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها
3. وثيقة النزعة للمخاطر
4. دليل سياسة وإجراءات الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة
5. سياسة تعارض المصالح
6. سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
7. سياسة وحدة الشكاوى
8. ميثاق التدقيق الداخلي
9. دليل الموارد البشرية
10. معايير السياسات والإجراءات
11. دليل الالتزام الرقابي
12. سياسة السرية
13. سياسة حقوق المساهمين والأطراف أصحاب المصالح
14. دليل إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
15. سياسة الموارد البشرية ضد التمييز والتحرش

دليل الحوكمة في بنك الخليج - المهام والمسؤوليات

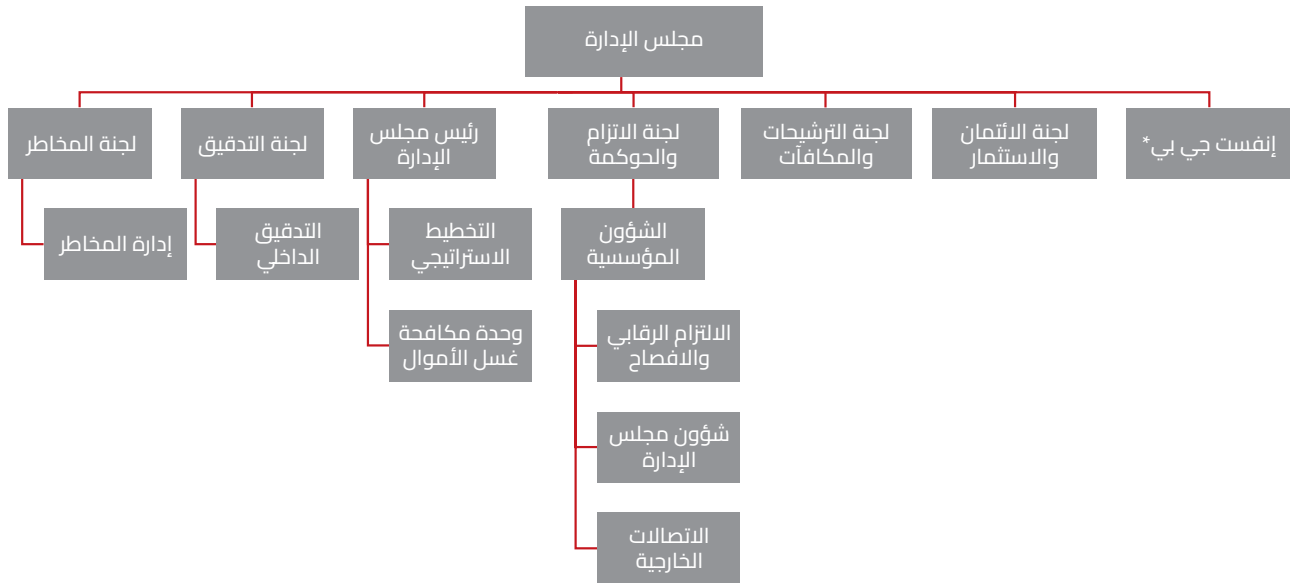
يحدد دليل الحوكمة المهام الملقاة على كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث لا يسمح بالتداخل بين تلك المهام. ويتضمن الدليل وصفاً واضحاً لمهام كل من مجلس الإدارة ككل ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس مدراء المخاطر ومدير عام الشؤون المؤسسية/أمين سر المجلس، ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس المدراء الماليين. ويتم التأكد من استقلالية كل من المهام التنفيذية الأساسية داخل البنك من خلال وضع التسلسل الإداري المناسب والمحدد بوضوح. ويقوم المجلس بالإشراف على الوظائف التنفيذية الرئيسية في البنك، كما يقوم بنك الكويت المركزي بحماية ومراقبة تلك المناصب لضمان استقلاليته.

هيكل الحوكمة

قام البنك بوضع هيكل تنظيمي واسع النطاق للحوكمة لسائر وحدات العمل بالبنك يهدف إلى توفير ممارسات سليمة تنعكس في التسلسل الإداري، مع ضمان الفصل الواضح بين المهام، والاستقلالية في الرأي واتخاذ الإجراءات في إدارات معينة مثل وحدة مكافحة غسل الأموال والشؤون القانونية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. كما يخضع الهيكل التنظيمي للوائح والتعليمات الرقابية الصادرة من بنك الكويت المركزي.

ويُتبع في الهيكل التنظيمي للحوكمة أسلوب واضح ينقسم إلى ثلاثة مستويات للحوكمة: على مستوى مجلس الإدارة، على مستوى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، على مستوى الإدارة التنفيذية من خلال عدة لجان.

الهيكل التنظيمي للحوكمة - مجلس الإدارة



* وفي عام 2023، تم إنشاء شركة إنفست جي بي، وهي شركة تابعة مملوكة بنسبة 100%، وحصلت على الإذن المبدئي من هيئة أسواق المال وتعمل حالياً على استيفاء معايير الهيئة.

يتألف مجلس إدارة بنك الخليج من أعضاء يتمتعون بخبرات مهنية متعددة ويمتلكون المؤهلات الأكاديمية والمهارات العالية وهم أشخاص معروفون من خلفيات مهنية وأكاديمية متنوعة. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة التزاماً تاماً بتطبيق مبادئ الاستدامة للبنك على المدى الطويل إضافةً إلى إلمامهم بإطار عمل البنك وإجراءاته التشغيلية، مما يساعدهم على مواكبة التغيرات المهمة والتصرف بالسرعة المطلوبة لحماية مصالح البنك طويلة الأجل عند الضرورة.

يجتمع مجلس إدارة بنك الخليج ست مرات على الأقل في السنة. والالتزاماً بأحدث التعديلات على تعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، يتألف مجلس الإدارة حالياً من أحد عشر عضواً، من بينهم أربعة أعضاء مستقلين. وتوجد خمس لجان منبثقة عن مجلس الإدارة.

ويهدف مجلس الإدارة إلى تحقيق تطلعات المجموعة مع المراعاة المستمرة لمصالح المساهمين. ويقوم مجلس الإدارة باعتماد الاستراتيجية العامة للبنك والإشراف على تنفيذها تماشياً مع مبادئ الحوكمة. كما يقوم بمراجعة الإطار العام للحوكمة لدى البنك بشكل منتظم للتأكد من ملاءمته في ضوء التغيرات التي يتم إدخالها على استراتيجية عمل البنك ونطاق مهامه والمتطلبات الرقابية. ويتحمل مجلس الإدارة إلى جانب الإدارة العليا المسؤولية عن تحديد نزعة البنك للمخاطر، مع الأخذ بإنكشافات البنك وأهدافه طويلة الأجل.

كما يحرص البنك على توفير الدورات التدريبية المناسبة بصفة مستمرة لأعضاء مجلس الإدارة لمواجهة التحديات التي قد يتعرض لها البنك، إضافةً إلى تزويدهم بإرشادات شاملة من أمين سر المجلس حول إطار الحوكمة للبنك وما يتصل به من سياسات.

تقييم الأداء

في عام 2023، قامت شركة خارجية بتقييم أداء مجلس الإدارة وفقاً لأعلى المعايير المهنية. ويغطي هذا التقييم مجموعة واسعة من الموضوعات ويتضمن تقييماً لأداء أعضاء مجلس الإدارة ومهاراتهم وخبراتهم إضافةً إلى خطة الإحلال الوظيفي وتحديث إستراتيجية البنك وتقييم أداء الرئيس التنفيذي وأمين سر مجلس الإدارة. وقد جاءت نتيجة التقييم النهائية "استثنائية".

كما تلقى أعضاء مجلس الإدارة دورات تدريبية في مجالات متنوعة، بما في ذلك حوكمة الشركات، والأنشطة الاحتياطية، وتوجهات تكنولوجيا المعلومات، والأمن السيبراني والتهديدات السيبرانية، ومعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المسؤوليات الشاملة لمجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن نشاط البنك بوجه عام، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر والحوكمة، والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها. كما يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.

وتتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- وضع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.
- مراقبة أعمال المجموعة وسلامة وضعه المالي والتزامه بالمتطلبات الرقابية والقانونية.
- الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- اعتماد إطار الرقابة الداخلية والتأكد من تنفيذه بشكل صحيح.
- التأكد من مراجعة التعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة والتحقق من سلامتها قبل تنفيذها.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات مناسبة لدى البنك تغطي كافة مجالات النشاط في البنك.
- التأكد من توفير المعلومات الكافية للمساهمين بالسرعة المطلوبة حول أداء المجموعة وتوقعاته.
- وضع معايير لتقييم الوظائف الإدارية العليا وتحديد أجورها وخطط الإحلال الخاصة بها.
- إجراء المراجعات الدورية لممارسات الحوكمة للتأكد من فاعليتها.
- في عام 2023، قام مجلس الإدارة بمتابعة وثيقة لتأسيس شركة الخليج كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (م) (المعروفة باسم "In-vestGB")، الذراع الاستثماري لبنك الخليج، وهي شركة استثمارية رائدة تقدم حلولاً مناسبة لإدارة الأصول بالإضافة إلى توفير الخدمات الاستشارية. ولقد حصلت شركة InvestGB على التراخيص اللازمة بعد استيفائها متطلبات هيئة أسواق المال.
- وفي عام 2023، وافقت الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس المال المصرح به وفوضت مجلس الإدارة بصلاحية اتخاذ قرارات زيادة رأس المال المصدر والمدفوع حسب الحاجة. ونتيجة لذلك، قرر مجلس الإدارة زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك في الربع الرابع من عام 2023، وستساهم العوائد الناتجة عن هذه الزيادة في دعم قاعدة رأس المال ونسب كفاية رأس المال وتوفير فرص النمو من خلال تمويل المشاريع الحيوية وتحسين الأداء المالي للبنك وقدرته على تحقيق أفضل العوائد للمساهمين.
- ويشارك أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة من البرامج التدريبية المستمرة. وبالإضافة إلى البرنامج التعريفي الرسمي، يتلقى أعضاء المجلس أيضاً نشرات منتظمة لإبلاغهم أولاً بأول بتطورات المجال المصرفي المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم في المجلس. ويؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً أساسياً في تنظيم عمل المجلس والحفاظ على الثقة المتبادلة بين أعضائه، حيث يقوم بما يلي:
- التأكد من اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم وبصورة مطلعة.
- الإشراف على تنفيذ سياسة وبرنامج الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة في البنك.
- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
- التأكد من توفر معايير حوكمة عالية لدى المجموعة
- خلق ثقافة، أثناء اجتماعات المجلس، تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد بشأنها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، مع تشجيع عملية المناقشة والتصويت على تلك القضايا.

تنظيم أعمال مجلس الإدارة

يقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الإدارة التنفيذية باقتراح المواضيع المهمة التي يتم إدراجها على جدول أعمال كل اجتماع. ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتنظيم أعمال المجلس، وتشمل مسؤولياته توفير أجواء الثقة والاطمئنان لدى جميع أصحاب المصالح حول شفافية أنشطة البنك. ويحرص أمين السر أيضاً على تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الوافية قبل مدة كافية من اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه وذلك ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المستتيرة فيما يتعلق بالمسائل التي تتم مناقشتها. كما تقوم أمانة سر مجلس الإدارة بالاحتفاظ بسجل لحالات تعارض المصالح والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ويتم تحديثه بصورة منتظمة.

ويجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل سنوياً ومرة واحدة على الأقل كل ربع سنة. ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتدوين جميع مناقشات المجلس وقراراته. ويتولى أمين السر تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة مسؤولية متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

لم يطرأ أي تغيير على تشكيل مجلس الإدارة خلال عام 2023. ويتألف مجلس الإدارة حالياً من سبعة أعضاء غير مستقلين وأربعة أعضاء مستقلين.

اجتمع مجلس الإدارة بصفة منتظمة وتم اطلاقه على كافة المواضيع المرتبطة بأنشطة البنك وأنشطة اللجان الإدارية علماً أنه تم عقد 8 اجتماعات لمجلس الإدارة و38 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس خلال العام 2023 على النحو الآتي:

عدد الاجتماعات في 2023	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الالتزام والحوكمة	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الائتمان والاستثمار
جاسم مصطفى بودي	8	*	*	2	*	24
علي مراد بوبهاني	5	*	*	*	*	*
بدر ناصر الخرافي	6	*	3	*	*	*
عمر حمد العيسى	7	*	*	*	3	23
فواز محمد العوضي	7	*	*	*	3	22
براك عبد المحسن العصفور	7	*	4	*	*	*
عبد الله ساير السايير	6	4	*	*	*	*
أحمد محمد البحر	8	*	*	*	3	*
عبد الرحمن محمد الطويل	7	*	4	2	*	*
طلال علي الصايغ	7	5	*	*	*	*
ريم عبد الله الصالح	8	5	*	2	*	*

* ليس عضواً في اللجنة

يعتبر محضر كل اجتماع جزءاً من سجلات البنك.

جميع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة قدمت تقارير أنشطتها ربع السنوية إلى المجلس.

مكافآت المجلس

أوصت لجنة الترشيحات والمكافآت إلى مجلس الإدارة، مع مراعاة موافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة، بأن يكون إجمالي مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام 2023 هو **295,000 د.ك** (2022: 181,250 د.ك).

هياكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تماشياً مع تعليمات وقواعد الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل خمسة لجان للإشراف والرقابة على أنشطة البنك. وهي كما يلي



اللجان المنبثقة عن المجلس

أنشأ مجلس الإدارة خمسة لجان: لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة الالتزام والحوكمة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الائتمان والاستثمار ("اللجان"). ويوجد لدى كل لجنة لائحة داخلية مكتوبة. ويتوقع مجلس الإدارة إنجاز قدر كبير من عمله من خلال اللجان. وتقوم كل لجنة برفع تقاريرها بشكل منتظم إلى مجلس الإدارة مع تقديم موجز حول الإجراءات التي تقوم بها وأي مواضيع هامة تنظر فيها، علماً أن هذه التقارير غير مطلوبة في حال حضور جميع أعضاء اللجنة الاجتماع الذي يتم من خلاله النظر في تلك الإجراءات أو المواضيع. وفي حال غياب أحد أعضاء اللجنة عن اجتماعاتها، يتم إخطاره بالإجراءات والمواضيع التي تم النظر فيها حسب الاقتضاء. وتتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل ويجب أن يستوفي كل عضو في اللجنة متطلبات العضوية المنصوص عليها في اللائحة الداخلية لتلك اللجنة. ويجوز لأعضاء اللجان المشاركة في أكثر من لجنة.

أ. لجنة الالتزام والحوكمة

أ. مهام اللجنة

تشرف اللجنة على الإطار العام للحوكمة في البنك وعلى التزام كافة الإدارات بتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ومن خلال المتابعة والإشراف على العمليات لتحديد أي تعارض في المصالح في تعاملات الأطراف ذات العلاقة، تسعى اللجنة لحماية مصالح المودعين واستيفاء الالتزامات تجاه المساهمين، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى.

ب. تشكيل اللجنة

- | | |
|-----------------------------|------------------|
| السيد / جاسم بودي | رئيس اللجنة |
| الدكتور / عبد الرحمن الطويل | نائب رئيس اللجنة |
| السيدة / ريم الصالح | عضو اللجنة |
| السيد / ضاري البدر | أمين سر اللجنة |

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الالتزام والحوكمة مرتين على الأقل سنوياً. وتتألف من 3 أعضاء غير تنفيذيين (بما في ذلك عضو مستقل) يتم انتخابهم من قبل مجلس الإدارة. ويكون مطلوباً حضور عضوين لتوافر النصاب.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2023

- مراجعة وتقييم مدى كفاية سياسة الحوكمة في البنك وممارسات مجلس الإدارة المرتبطة بالحوكمة.
- مراجعة واعتماد خطة الالتزام الرقابي السنوية لعام 2023.
- مراجعة واعتماد التقرير السنوي للحوكمة والوثائق الأخرى للحوكمة.
- مراجعة عملية المراقبة والإبلاغ بموجب سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.
- مراجعة واعتماد بطاقة قياس الأداء المتوازن لمدير عام إدارة الشؤون المؤسسية للعام 2024 وتقييم أدائه السنوي للعام 2023.
- قامت اللجنة بمتابعة تعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالتمويل المستدام والتأكد من التزام البنك بها. كما وجهت بتشكيل فريق عمل يعمل تحت الإشراف الكامل للجنة للتركيز على الركائز الثلاث للاستدامة: البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وإطلاع الأعضاء على آخر المستجدات بشكل منتظم.

هـ. التغييرات خلال السنة

لم يطرأ أي تغيير على تشكيل اللجنة ونطاق مهامها خلال عام 2023.

الحوكمة

ا. لجنة التدقيق

أ. مهام اللجنة

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة عملية مساءلة كبار المسؤولين، مع التأكد من قيامهم بما يخدم مصالح البنك ومساهمة بهدف تعزيز القيمة للمساهمين مع مراعاة حقوق كافة أصحاب المصالح. وتتطوي مهمة لجنة التدقيق على مساعدة مجلس الإدارة في استيفاء مسؤوليات الإشراف. وفي هذا الصدد، تم تفويض لجنة التدقيق بالقيام بعملية الإشراف وتأكيد سلامة إجراءات التقارير المالية، مع إبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية، ونزاهة ودقة الرقابة الداخلية في البنك ونظام إدارة المخاطر، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، ومدى فاعلية وتقييم الأداء، وإجراءات البنك المتعلقة بمراقبة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح وميثاق السلوك، ووظيفة التدقيق الداخلي. وتقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي ورئيس المدققين الداخليين، مع التوصية إلى مجلس الإدارة بترشيح وإنهاء تعيين ومكافأة المدققين الخارجيين. وحيث إن فاعليتها مرتبطة مباشرة بمدى فاعلية مجلس الإدارة، فإن لجنة التدقيق تعمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية للحصول على أية معلومات مطلوبة لتعزيز أداء المجلس.

ب. تشكيل اللجنة

- | | |
|--------------------------|------------------|
| السيد / طلال الصايغ | رئيس اللجنة |
| السيد / عبد الله السايير | نائب رئيس اللجنة |
| السيدة / ريم الصالح | عضو اللجنة |
| السيد / ضاري البدر | أمين سر اللجنة |

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة التدقيق مرة كل ثلاثة أشهر، أو حسب الحاجة، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو اثنين من أعضائها. ويتأسس اللجنة أحد الأعضاء المستقلين الذي يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2023

- الإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي بما في ذلك مراجعة الخطط، والاستراتيجيات، ومؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة، ومتابعة تنفيذ ملاحظات التدقيق، والهيكل التنظيمي، دليل سياسة وإجراءات التدقيق الداخلي، وبطاقة قياس الأداء المتوازن لمدير عام التدقيق الداخلي، وميزانية التوظيف لدى الإدارة.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي المحدثة القائمة على المخاطر والممتدة لثلاث سنوات، والتحديثات ذات الصلة وكذلك مراجعة الملاحظات وخطط العمل والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
- قامت اللجنة بعقد اجتماعات مغلقة مع كل من مدير عام التدقيق الداخلي، والمدققين الخارجيين، ومسؤول الالتزام الرقابي والإفصاح دون حضور الإدارة التنفيذية بناءً على المتطلبات الرقابية في هذا الشأن.
- مراجعة نطاق عمل وأسلوب خطة التدقيق الخاصة بالمدققين الخارجيين.
- مراجعة البيانات المالية السنوية وربيع السنوية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات وخطة العمل والتوصيات الواردة في تقرير مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي.

هـ. التغييرات خلال السنة

لم يطرأ أي تغيير على تشكيل اللجنة ونطاق مهامها خلال عام 2023.

و. أتعاب مراقبي الحسابات

وافقت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 18 مارس 2023 على تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين للبنك للعام 2023. وفيما يلي إجمالي الأتعاب المصروفة لهم:

2022 (المبلغ بالآلاف د.ك.)	2023 (المبلغ بالآلاف د.ك.)	
166	166	تدقيق البيانات المالية للمجموعة
216	488	الخدمات التأكيدية وغير التأكيدية الأخرى للمجموعة
382	654	الإجمالي

إ. لجنة المخاطر

أ. مهام اللجنة

تشمل المهام الأساسية للجنة المخاطر الإشراف على إدارة المخاطر داخل البنك، والتأكد من استقلالية هذه الوظيفة، وتعزيز فاعلية إشراف ومراقبة مجلس الإدارة للأنشطة التي تنطوي على مخاطر والتي تواجه البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة الانكشافات الكبيرة وتزويد مجلس الإدارة بالمستجدات حول استراتيجية البنك ونزاعته للمخاطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتشرف على قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق الاستراتيجية. كما تقوم اللجنة بتقييم الانكشاف على المخاطر وحدود التركزات والقدرة على تحمل المخاطر. ولها صلاحية الموافقة على حدود العمليات والتداولات المرتبطة بالمخاطر غير الاعتيادية أو الجديدة. كذلك، تقوم اللجنة بصفة ربع سنوية بمراجعة إنكشافات البنك على أكبر 20 عميل وأكبر 20 مديونية ذات مخاطر مصنفة في المرتبة 6 أو أسوأ. كما تقوم اللجنة بمراجعة أية عمليات أو مراكز تنطوي على مخاطر، وتحليل الأثر لأية مخاطر محتملة أو تغييرات في البيئة الخارجية والتي تعتبرها ذات أهمية لإدارة المخاطر التي تواجه البنك، وتقوم بالإيعاز لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف وإدارة تلك المخاطر بما يتماشى مع نزعة البنك. وتقوم اللجنة على أساس مستمر بمراجعة المبادرات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بأمن المعلومات والأمن السيبراني، وتطلع على أهم المستجدات حول التهديدات الراهنة التي يواجهها البنك والعوامل المخففة لها. وتقوم بتزويد مجلس الإدارة بالمعلومات الوافية عن الوضع الحالي للمبادرات والأنشطة المرتبطة ببرامج الحماية لدى البنك.

ب. تشكيل اللجنة

- الدكتور/ عبد الرحمن الطويل
- السيد/ بدر الخرايف
- السيد/ براك العصفور
- السيد/ ضاري البدر
- رئيس اللجنة
- نائب رئيس اللجنة
- عضو اللجنة
- أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل خلال السنة. يترأس اللجنة أحد الأعضاء المستقلين ويتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

الحوكمة

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2023

- مراجعة التقارير الدورية لإدارة المخاطر ومصنوفات تصنيف المخاطر وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير ربع السنوية.
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر وأمن المعلومات والأمن السيبراني واللائحة الداخلية للجنة المخاطر وتقديم التوصيات بشأنها لاعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- الموافقة على التعديلات على الخطة الإستراتيجية لأمن المعلومات والأمن السيبراني.
- مراجعة واعتماد الإطار العام للتقارير ربع السنوية للجنة المخاطر.
- مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي الجديد لإدارة المخاطر لاعتماده من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة ملخص جميع الموافقات الائتمانية الصادرة عن لجان الائتمان.
- عقد اجتماعات مع رئيس مدراء المخاطر دون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.
- المراجعة الدورية للوضع الراهن وتقديم الإرشادات حول المشروعات الهامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز الأمن السيبراني للبنك.

هـ. التغييرات خلال السنة

لم يطرأ أي تغيير على تشكيل اللجنة ونطاق مهامها خلال عام 2023.

٧. لجنة الترشيحات والمكافآت

أ. مهام اللجنة

تعمل لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت على التحقق من التزام كافة بنود إطار عمل منح المكافآت المالية بغرض تعزيز فاعلية وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة. كما تعرض اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح أعضاء مجلس الإدارة. بما يتوافق مع دور لجنة الترشيحات، يتم إجراء مراجعات لمهارات الأعضاء المرشحين وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة لدى المجموعة ويتم ذلك التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي. تجري هذه اللجنة مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة مع إبداء التوصيات حول التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يخدم مصالح المجموعة. كما تتأكد اللجنة من إخطار أعضاء مجلس الإدارة بالمستجدات في القطاع المصرفي وتقييم ملائمة المبادئ والممارسات التي يتم بناءً عليها منح المكافآت.

تقوم اللجنة بالتعاون مع لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة بمراجعة المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء الإدارة التنفيذية (وفقاً لما نصت عليه تعليمات بنك الكويت المركزي) ومن بينها المبادئ والمعايير المستخدمة لتقييم الأداء السنوي. يتضمن ذلك أيضاً تقييم صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة وخصائصهم القيادية. ولأداء هذه المهمة، تقوم لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت بالإعداد والمراجعة السنوية لسياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة.

ب. تشكيل اللجنة

- | | |
|----------------------|------------------|
| السيد/ أحمد البحر | رئيس اللجنة |
| السيد/ عمر العيسى | نائب رئيس اللجنة |
| الدكتور/ فواز العوضي | عضو اللجنة |
| السيد/ ضاري البدر | أمين سر اللجنة |

ج. اجتماعات اللجنة

تُعقد لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاتها مرتين سنوياً على الأقل. ويترأسها عضو مستقل يختاره مجلس الإدارة. ويجب حضور عضوين على الأقل لتحقيق النصاب وانعقاد الاجتماع.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2023

- اعتماد ومراقبة خطة التكوين في البنك بما يتماشى مع متطلبات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة معمقة لخطة الإحلال الوظيفي للمناصب القيادية تماشياً مع توصيات بنك الكويت المركزي ورفعها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب حيالها.
- التوصية والموافقة على صرف مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية ورفع التوصيات بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب.
- طرح خطة الحوافز طويلة الأجل لأعضاء الإدارة التنفيذية بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية.
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار فيما يتعلق بقرارات زيادة الرواتب وصرف المكافآت.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت.
- الانتهاء من تدقيق الجهات الخارجية على مكافآت الإدارة التنفيذية.
- اعتماد وتنفيذ خطة تقييم فاعلية مجلس الإدارة.

هـ. التغييرات خلال السنة

لم تقع أي تغييرات في تشكيل اللجنة ونطاق نشاطها خلال سنة 2023.

و. لجنة الائتمان والاستثمار

أ. مهام اللجنة

تتألف لجنة الائتمان والاستثمار من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ويترأسها رئيس مجلس الإدارة. ومن أهداف ونطاق أنشطة هذه اللجنة التي تم تشكيلها في مارس 2018 مراجعة واعتماد، أو رفض، أو تعديل، أو الموافقة المشروطة على مقترحات الائتمان التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان، بما يصل إلى حدود الإقراض القانونية في البنك، باستثناء التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس إدارة البنك بناءً على المبادئ الإرشادية الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما تم منح اللجنة صلاحيات بالموافقة على جميع الاستثمارات أو عمليات التخارج من الاستثمارات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجان ذات المستويات الأدنى، والخصومات على عمليات التسوية والشطب، والخصومات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان. كذلك للجنة الائتمان والاستثمار صلاحية منح التفويض الائتماني للجنة التنفيذية للائتمان.

ب. تشكيل اللجنة

- | | |
|-----------------------|------------------|
| السيد / جاسم بودي | رئيس اللجنة |
| السيد / عمر العيسى | نائب رئيس اللجنة |
| الدكتور / فواز العوضي | عضو اللجنة |
| السيد / ضاري البدر | أمين سر اللجنة |

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة عادة مرة كل أسبوعين، إذا لزم الأمر. ولانعقاد الاجتماع يتطلب الأمر حضور عضوين لهما حق التصويت على الأقل، ويجب أن يكون بين العضوين اللذين لهما حق التصويت الرئيس أو نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2023

- أدت الموافقة على مقترحات الائتمان والاستثمار إلى تعزيز الحوكمة بما يتماشى مع تعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي، وكذلك زيادة كفاءة وشفافية عمليات الموافقة الائتمانية.
- الموافقة على مقترحات الائتمان الكبيرة التي تشكل الجزء الأكبر من محفظة البنك الائتمانية، بما في ذلك حدود البنك وحدود الدولة.
- الموافقة على تسوية أو استرداد المديونيات الكبيرة.
- الموافقة على حدود الخزينة وفقاً للنزعة للمخاطر في البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتعديلات التي أجريت على نسب السيولة بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة محفظة الاستثمارات في البنك بناءً على إرشادات بنك الكويت المركزي وسياسة الاستثمار المعمول بها في بنك الخليج.
- الموافقة على التعديلات التي أجريت على اللائحة الداخلية للجنة التنفيذية للائتمان نظراً لتغيير أعضاء اللجنة ممن لهم حق التصويت وتعديل صلاحيات منح التفويض.

هـ. التغييرات خلال العام

لم يطرأ أي تغيير على تشكيل اللجنة أو نطاق مهامها خلال عام 2023.

الهيكل التنفيذي للحوكمة

ينعكس نموذج العمل التنفيذي للحوكمة في عدد من اللجان العاملة على المستوى التنفيذي للبنك، ويشمل ذلك عدة لجان ائتمانية، ولجاناً لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في الشكل التالي

لجان الإدارة

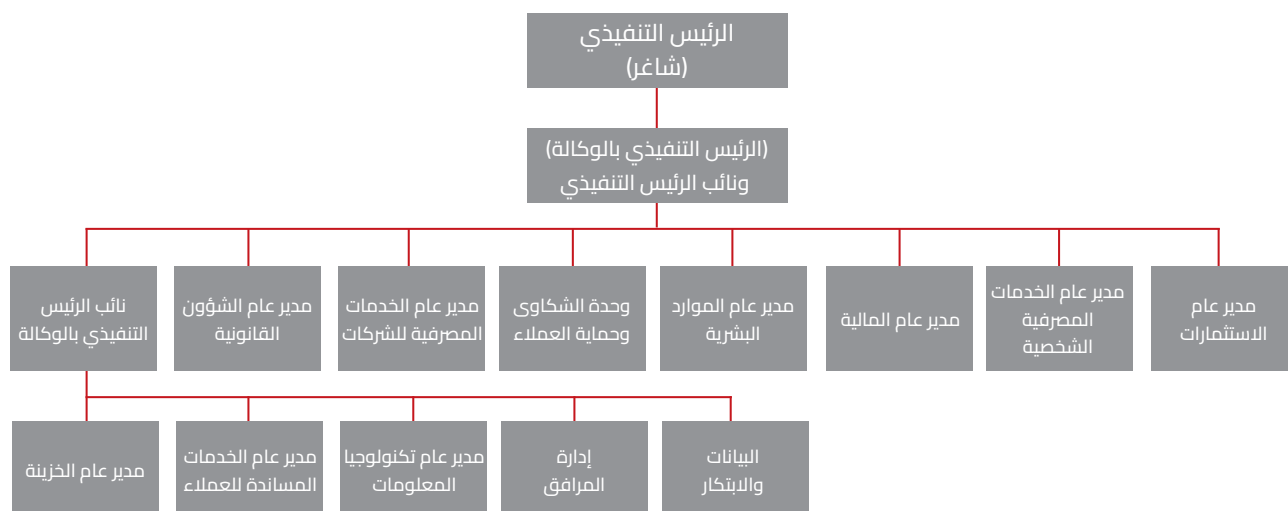
- اللجنة التنفيذية للمخاطر
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة مكافحة عمليات الاحتيال
- لجنة حوكمة الرقابة الداخلية
- لجنة إدارة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات (اللجنة الفرعية للجنة حوكمة الرقابة الداخلية)
- اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات
- لجنة السياسات والإجراءات
- لجنة حوكمة إدارة الثروات
- اللجنة التنفيذية للمنتجات
- لجنة المناقصات
- لجنة حوكمة المشروعات
- لجنة مراجعة تقارير المعاملات المشبوهة

اللجان الائتمانية

- اللجنة التنفيذية للائتمان
- لجنة الإدارة للائتمان
- لجنة الائتمان لمعالجة المديونيات
- لجنة التصنيف والمخصصات
- لجنة الائتمان الشخصي
- لجنة الائتمان لإدارة الثروات



الهيكل التنظيمي للإدارة التنفيذية



خطة الإحلال الوظيفي

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة عملية تخطيط الإحلال الوظيفي للإدارة العليا للتأكد من مبدأ الشفافية والتزاماً باستراتيجية البنك.

وتتم مراجعة خطة الإحلال الوظيفي واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تحديد المهام الأساسية على مستوى البنك بأكمله، والتي إذا لم يتم شغلها بالسرعة المطلوبة من المحتمل أن يتعرض البنك للمخاطر. وتحدد خطة الإحلال الوظيفي خلفاً واحداً على الأقل لكل وظيفة أساسية.

سياسة المكافآت

يتم تحديد مكافآت المسؤولين التنفيذيين بالمجموعة للمساعدة في جذب المواهب القيادية وتحفيزها والحفاظ عليها لتولي مسؤولية تحقيق النمو الاستراتيجي للمجموعة مع ضمان تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين. يستند تحديد مكافآت المسؤولين التنفيذيين على فلسفة "تحديد الفروق" لإرساء فلسفة "القيم" وتحقيق التوازن الراسخ بين أداء العمل ومكافآت وأرباح المسؤولين التنفيذيين والالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. تعتبر المكافآت الثابتة والمتغيرة هذه جزءاً لا يتجزأ من الإطار العام للمكافآت لدى المجموعة والذي يقوم على:

- التكامل الوثيق مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة ودعم القيم الأساسية؛ و
- تحقيق إمكانية جذب الموظفين المرتقبين المرجو الاستعانة بهم والحفاظ على المواهب الأساسية والتقلات الداخلية والتميز بناء على الأداء؛ و
- العدالة والمساواة - أي التحقق من أن الاستعانة بطريقة الجمع بين المكافآت الثابتة والمتغيرة في محلها على مختلف المستويات الإدارية العليا.

لدى المجموعة بشكل عام مكافآت متغيرة تستند إلى منهج "التعرض للمخاطر" فيما يتعلق ب كبار المسؤولين التنفيذيين وبموجبها يتم تقديم حوافز كافية لتشجيع الأداء المتميز بغض النظر عن أن منهج المكافآت المتغيرة يشجع على تعزيز قاعدة رأسمالية للمجموعة ولكنه يحول دون تحمل مخاطر زائدة وغير ملائمة.

تعتمد سياسة المكافآت على ضمان تقديم إفصاحات واضحة وشاملة في الوقت المناسب عن المكافآت والأرباح لتسهيل المشاركة البناءة لجميع أصحاب المصالح والسماح لهم بتقييم الأداء مقابل أهداف واضحة وتحقيق استراتيجية المجموعة وحجم المخاطر.

هيكل الرواتب

تسعى المجموعة إلى تعيين أفضل الكوادر والاحتفاظ بهم ويقوم ذلك على التنافس على المستوى الخارجي والعدالة على المستوى الداخلي. وتطبق سياسة المكافآت لدى المجموعة بصورة متسقة على جميع الدرجات الوظيفية. تم تصميم هيكل الرواتب المطبق بالمجموعة لضمان المساواة في الرواتب على المستويين الداخلي والخارجي، مع توفير المرونة لتسجيل مختلف درجات الأداء الفردي ومستويات الاعتراف بالمسؤولية.

الحوكمة

مكافآت الأداء المتميز السنوية

تقوم المجموعة بمراجعة أداء جميع الموظفين على أساس سنوي مع إمكانية منح الموظفين المؤهلين مكافأة الأداء المتميز بعد الحصول على موافقة الإدارة ويسري ذلك اعتباراً من الأول من شهر يناير من كل سنة تقويمية.

تقييم الوظائف من قبل مجموعة كورن فيري- هاي

تستعين المجموعة بنظام تقييم الوظائف لدى مجموعة كورن فيري هاي الذي يساعد في تحديد القيمة النسبية للوظائف بالمجموعة لضمان تقديم مكافآت عادلة وقائمة على المساواة للقائمين على الوظائف المختلفة في المؤسسة بناء على منهجية منظمة لتقييم تلك الوظائف.

الترقى الوظيفي

تقوم المجموعة بترقية الموظفين ممن يتسمون بالتميز والخبرة في الأداء في حالة توفر الوظيفة المناسبة واستيفاء الترقية للمعايير المقررة. يترتب على الترقية إلى درجة وظيفية جديدة زيادة في الراتب الأساسي للموظف وتغير في البدلات والمزايا الخاصة بالوظيفة الجديدة. تعزز هذه الزيادات مستوى استحقاق المؤهلين.

تتمشى سياسة المكافآت تماماً مع المتطلبات الرقابية بما في ذلك تطبيق تعليمات "الرجوع عن الإجراء" بما يسمح للمجموعة بالامتناع عن دفع جزء من المكافأة المؤجلة لكبار المسؤولين التنفيذيين بسبب عدم الوفاء ببعض شروط الأداء بما في ذلك إساءة التصرف والإهمال والخطأ وتجاوز حدود الاعتماد الائتماني و/أو حدود المخاطر وأي ممارسات أعمال أخرى مشكوك فيها.

مزايا الموظفين

تقدم المجموعة مجموعة من المزايا الوظيفية. قد يتأهل الموظف للحصول على بعض المزايا وفقاً لمعايير التأهل وشروط الوظيفة. ويتضمن ذلك منتجات/خدمات مجموعة بنك الخليج بشروط تفضيلية والمزايا غير المصرفية بما يتوافق مع احتياجات العمل وممارسات السوق. تقدم المجموعة مزايا متكافئة لكافة الموظفين مع استبعاد أي تحيز على أساس النوع في السياسات الخاصة بالمجموعة.

وفيما يلي إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة العليا، والموظفين المشاركين في أنشطة تحفها المخاطر، والموظفين الذين يتولون مهام رقابة مالية ورقابة مخاطر عن عام 2022/2023:

إجمالي قيمة المكافآت في السنة المالية الحالية		2023 (المبلغ بالألف دينار كويتي)		2022 (المبلغ بالألف دينار كويتي)	
		غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة
مكافآت ثابتة					
- على أساس نقدي		3,292		3,637	-
- أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم		-		-	-
- أخرى		-		-	-
مكافآت متنوعة					
- على أساس نقدي		1,679		2,063	-
- أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم		-		-	-
- أخرى		1,011		1,328	-
		2023 (المبلغ بالألف دينار كويتي)		2022 (المبلغ بالألف دينار كويتي)	
فئات الموظفين		عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة	عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة
الإدارة العليا*		18	4,313	20	5,246
الموظفون المشاركون في أنشطة تحفها المخاطر		4	474	5	677
الموظفون الذين يتولون مهام رقابة مالية ورقابة مخاطر		10	1,195	8	1,105

* تم الإفصاح عن مكافأة موظفي الإدارة العليا ضمن الإيضاح 23 حول البيانات المالية المجمعة.

يمثل جميع الموظفين ضمن كل فئة من الفئات المشار إليها أعلاه جزءاً من فريق إدارة المجموعة. ويضم فريق إدارة المجموعة جميع الموظفين المسؤولين عن اتخاذ القرارات الرئيسية ومساعدتهم.

تضم الإدارة العليا الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي بالإنابة ونائب الرئيس التنفيذي بالإنابة والمدير المالي ورئيس إدارة المخاطر بالإنابة وغيرهم من مديري مجالات الأعمال الأخرى. إن القائمون على مواجهة المخاطر الجوهرية هم أولئك المسؤولين التنفيذيين التي يكون للأنشطة التي يمارسونها تأثير جوهري على حجم المخاطر للمجموعة.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار المسؤولين التنفيذيين **1,783 ألف دينار كويتي** (2022: 2,341 ألف دينار كويتي). وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي بالإنابة ومساعد الرئيس التنفيذي بالإنابة والمدير المالي ورئيس إدارة المخاطر بالإنابة ورئيس التدقيق الداخلي **1,739 ألف دينار كويتي** (2022: 2,536 ألف دينار كويتي).

وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام، تقوم الوحدة بمراقبة عملية الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات التي يصدرها كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى الالتزام بالقرارات والتوجيهات التي يصدرها مجلس الإدارة. وتقوم الوحدة بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بمدى مطابقة قراراته لتعليمات الجهات الرقابية، وإطلاعهم بشكل دائم على آخر التطورات والمتطلبات والتشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك.

كما تقوم الوحدة بتعزيز التزام البنك في جميع الأوقات بالمتطلبات التنظيمية والقانونية أو الرقابية والمتعلقة بالإفصاح والشفافية، مع التأكد من تزويد جميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح - بالدقة والسرعة المطلوبتين - بجميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمجموعة، بما في ذلك مركزه المالي وأدائه ونتائج أعماله وأية تغيرات في هيكل ملكيته أو إدارته، فضلاً عن أية مسائل أخرى مطلوبة بموجب الأسس والقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وأهمها التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى القرار رقم 72 لسنة 2015 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تأسيس هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتعديلاته.

ويعمل البنك على التأكد من تطبيق ممارسات الإفصاح بصفة مستمرة وأن جميع أفراد مجتمع الأعمال، بمن فيهم المستثمرون الأفراد، لديهم إمكانية الوصول بشكل فوري إلى المعلومات المفصّل عنها. وعليه، فقد اعتمد البنك دليل الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها الذي يتضمن تفاصيل عن متطلباته المتعلقة بالإفصاح ومسؤولياته العامة في هذا الصدد.

المعلومات الداخلية والأشخاص المطلعين

وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية، قام بنك الخليج باستحداث سياسات وإجراءات واضحة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع المعلومات الداخلية والتي تحظر على الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية استغلال تلك المعلومات لمنفعتهم الشخصية أو الاشتراك بعمليات التداول أو القيام بأي شكل من أشكال التلاعب أو استغلال للأسواق المالية.

قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يُعتبر دليل قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل لدى بنك الخليج جزءاً لا يتجزأ من الإطار العام للحوكمة، ويحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الالتزام بهذا الدليل في كافة تعاملاتهم اليومية مع الموظفين والعملاء وجميع أصحاب المصالح لدى البنك.

غسل الأموال

غسل الأموال هي عملية تُستغل فيها البنوك كوسيلة للتمويه على عوائد النشاط الإجرامي. وهذه العمليات هي عمليات غير قانونية وتؤدي إلى تقويض سمعة البنك وزعزعة مكانته كمؤسسة تتحلّى بالنزاهة، وتؤدي إلى عزوف العملاء وجميع أصحاب المصالح معه، كما تؤدي لتعريض البنك إلى عقوبات صارمة.

ويؤيد بنك الخليج بشكل كامل التوجهات العالمية (القانونية والتشغيلية) نحو مكافحة هذه الجريمة الخطيرة، ويلتزم بمساعدة السلطات المختصة في منع عمليات غسل الأموال.

تمويل الإرهاب

تمويل الإرهاب هو أي فعل يرتكبه أي شخص يقوم بتوفير أو تجميع الأموال بغرض استخدامها في تنفيذ أو دعم عمل إرهابي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويقوم به طوعاً أو عن علم بأن تلك الأموال سوف تستخدم بشكل كلي أو جزئي في ذلك الفعل، أو في دعم منظمة إرهابية أو شخص إرهابي.

يعتبر أي فعل من الأفعال المذكورة أعلاه "جريمة تمويل الإرهاب" حتى لو لم يتم في نهاية الأمر تنفيذ ذلك الفعل الإرهابي أو الاستخدام الفعلي لتلك الأموال، وذلك بصرف النظر عن الدولة التي تم فيه ذلك الفعل أو المحاولة.

ويدعم البنك بشكل كامل الاتفاقيات الدولية وقوانين دولة الكويت المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بهذا الخصوص. ويتعامل البنك مع أي فعل ينطبق عليه التعريف المبين أعلاه يتم من قبل موظف أو عميل لديه على أنه جريمة خطيرة، ويقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة والتي يراها مناسبة بهذا الشأن.

تعارض المصالح

يحرص بنك الخليج على حماية حقوق عملائه والبنك ومساهمييه وأصحاب المصالح الآخرين من أي تعارض في المصالح من خلال تحديد تلك الحالات ومنع حصولها والتعامل معها بالشكل المناسب.

كما يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بمتطلبات النزاهة في كافة الأنشطة المصرفية وتجنب حالات تعارض المصالح. كما يعتمد الضوابط اللازمة لتداول المعلومات داخل البنك لمنع استغلالها في تحقيق مكاسب شخصية. ولتحقيق ذلك، يتبنى بنك الخليج سياسة خاصة بتعارض المصالح للتأكد من أن جميع التعاملات تتم بالشفافية والموضوعية المطلوبة.

السرية

بناءً على الأسس والقواعد الصادرة من بنك الكويت المركزي وغيره من الجهات الرقابية، يلتزم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بالحفاظ على أمن وسرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بعملاء البنوك الأخرى وغيرهم من أصحاب المصالح.

ويطبق بنك الخليج الضوابط المطلوبة لضمان سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة

التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، وتبعاً لالتزام البنك تجاه المساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية، وعملاً بأعلى مستويات الأخلاقيات ومتطلبات النزاهة في الأعمال، قام البنك بإعداد "سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة" وإنشاء قناة خاصة يتم من خلالها الإبلاغ عن هذه الممارسات مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة. وتهدف السياسة إلى الكشف عن أية ممارسات تخرج عن نطاق القانون واللوائح والسلوك المهني السليم، بحيث تتم معالجتها بالسرعة المطلوبة.

تقع على عاتق الموظفين مسؤولية التحدث والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة والمضلة الفعلية أو المحتملة مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة، إما عبر البريد الإلكتروني أو الإنترنت أو عن طريق الرسائل.

ويتعين على الموظفين الإبلاغ عن أي حوادث مشبوهة أو مفترضة لسوء سلوك جسيم أو سلوك ينتهك قواعد السلوك والأخلاقيات الخاصة بالبنك أو سياساته أو إجراءاته أو أي إجراء يتخذه أي موظف أو أي طرف ثالث يشكل ضرراً أو قد يضر بمصالح البنك أو سمعته. وسيحظى أولئك الذين يبلغون عن أنشطة غير قانونية أو مشبوهة بالحماية التامة، وستبقى هوياتهم مجهولة. ولذلك بإمكانهم التعبير عن مخاوفهم بسرية تامة، ولن يتم الكشف عن أسمائهم دون إذن صريح منهم.

وحدة شؤون مجلس الإدارة

تتولى وحدة شؤون مجلس الإدارة الإشراف والتعامل مع كافة المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وتتولى الوحدة المسؤولية عن إعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والجمعية العامة السنوية للمساهمين ووضع وتدوين محاضر تلك الاجتماعات. كما تتولى التعامل مع المسائل المتعلقة بلوائح وتعليمات الحوكمة التي يصدرها بنك الكويت المركزي.

وتتولى الوحدة مهام الاتصال والتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بتطبيق السياسات والقرارات المعتمدة من مجلس الإدارة.

كما تقوم وحدة شؤون مجلس الإدارة بالتنسيق مع وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح للتأكد من الالتزام بالتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة.

وحدة علاقات المستثمرين

تختص وحدة علاقات المستثمرين بخدمة مساهمي بنك الخليج ووكالات التصنيف الائتماني والمحللين والمستثمرين على الصعيد المحلي والدولي، وتشكل النقطة المحورية الأساسية لوسائل الاتصال. كما تتحمل مسؤولية الإدارة الاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز ثقة المستثمرين من خلال التواصل الفعال والشفاف بين بنك الخليج والمجتمع المالي والجهات الأخرى المستهدفة.

ويساهم التزام فريق علاقات المستثمرين والجهود التي يبذلها بشكل كبير في تحقيق التقييم العادل والتصنيفات الائتمانية القوية لأوراق بنك الخليج المالية.

يحرص بنك الخليج على التواصل باستمرار مع أصحاب المصالح من خلال اللقاءات الخاصة بالنتائج المالية ربع السنوية وحضور مؤتمرات المستثمرين وعقد اجتماعات فردية مع المستثمرين الحاليين والمحتملين بالإضافة إلى إدارة إجراءات التصنيف الائتماني للبنك وإعداد التقارير السنوية.

وحدة الشكاوى وحماية العملاء

يحرص البنك على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يرفعها العملاء (الأفراد). وتحقيقاً لهذا الهدف، قام بنك الخليج في عام 2011 بإنشاء وحدة مستقلة متخصصة في تناول شكاوى العملاء، بتبعية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي. ولهذه الوحدة سياساتها وإجراءاتها الخاصة، بالإضافة إلى الآليات المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء وفقاً للتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما أن الوحدة مسؤولة عن الإشراف على تطبيق دليل حماية العملاء، الذي يضمن حسن الأداء والشفافية في الخدمات المصرفية المقدمة من بنك الخليج إلى العملاء.

وقد أدى الإشراف على عملية تطبيق دليل حماية العملاء بدقة، بالإضافة إلى نشاط هذه الوحدة إلى نجاح البنك في حماية وتعزيز رضا العملاء وثقتهم وولائهم.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

بعض الأطراف ذات العلاقة (كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي بنك الخليج، عائلاتهم وشركاتهم التي يكون لهم فيها الملكية الرئيسية) هم من عملاء البنك وجزء من أعماله الاعتيادية.

ويطبق البنك إجراءات صارمة لتحديد ومراقبة والإبلاغ عن انكشافاته على الأطراف ذات العلاقة. ويتم إجراء المعاملات مع هذه الأطراف بنفس الطريقة وإلى حد كبير على أسس متساوية وبنفس الشروط التي تحكم المعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات العلاقة.

وتتوفر تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون فيها لأي عضو مجلس إدارة و/أو أطراف ذات علاقة تعارض فعلي أو محتمل للمصالح، ويتم رفعها إلى مجلس الإدارة لمراجعته وموافقته. وعندما يكون هناك مصلحة لأي عضو في مسألة ما، يمتنع ذلك العضو عن المشاركة في المناقشات أو التصويت على تلك المسألة. وتتطوي سياسة البنك، بأقصى قدر ممكن، على أن تتم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية وتخضع للقوانين والتعليمات ذات الصلة.

وقد وردت تفاصيل تلك المعاملات في الإيضاح رقم 23 حول البيانات المالية.

كبار المساهمين

بنك الخليج مدرج في بورصة الكويت في فئة السوق الأول. يرجى زيارة صفحة بنك الخليج على الموقع الرسمي لبورصة الكويت على (<https://www.boursakuwait.com.kw/ar/stock/profile#102>) للاطلاع على قائمة كبار المساهمين الذين يملكون أو لديهم حصة مسيطرة تعادل 5% أو أكثر من رأس مال البنك.

الجمعيات العامة

عقد بنك الخليج الاجتماع السنوي الرابع والسنتين للجمعية العامة العادية والواحد والأربعين للجمعية العامة غير العادية في مارس 2023 حيث مارس مساهمو البنك كافة حقوقهم من خلال الحضور والمشاركة في الاجتماعات ممثلين 76.793% من إجمالي الأسهم الحرة.

وفي مايو 2023، عُقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية الثاني والأربعون حيث مثل مساهمو البنك 75.976% من إجمالي الأسهم الحرة.

ويتم الإفصاح عن القرارات والمحاضر المعتمدة لهذه الاجتماعات إلى بورصة الكويت كما يتم إرسالها إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. ويتم نشر نتائج الاجتماعات والقرارات المتخذة على الموقع الإلكتروني للبنك. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <https://www.e-gulfbank.com/ar/investors/announcements/disclosures/>

كفاية نظم الرقابة الداخلية

يؤكد مجلس الإدارة أنه قام وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في يونيو 2012 ونوفمبر 2016 والتعديلات عليها في سبتمبر 2019 بمراجعة نظم الرقابة الداخلية المعتمدة لديه، كما يؤكد على كفايتها وفعاليتها.

وتشكل نظم الرقابة الداخلية لدى البنك جزءاً لا يتجزأ من كيانه وأعماله. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن الحفاظ على نظم رقابة داخلية سليمة والإشراف على الدور الموكل للإدارة التنفيذية بهذا الصدد. وتتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية وضع والاحتفاظ بنظم الرقابة الداخلية. كما تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولة عن التحسين المستمر للضوابط الداخلية، وذلك من خلال عمليات التقييم المتواصلة الرامية إلى استيفاء الاحتياجات والأنشطة الطارئة للبنك، والتأكد من التزامه باللوائح والسياسات المطبقة.

وفيما يلي العناصر الرئيسية التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية في البنك:

- وجود السياسات الملائمة المعتمدة من مجلس الإدارة والإجراءات المعتمدة من الإدارة التنفيذية، والتي تخضع لعمليات المراجعة والتحديث الدورية للتحقق من قابليتها للتطبيق وكفايتها.
- وجود عدة لجان على مستوى مجلس الإدارة وعلى مستوى الإدارة التنفيذية والتي تتولى الإشراف على كافة المجالات الهامة لأنشطة البنك.
- وجود وظائف خاصة بالرقابة مثل الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، ووجود العمليات والإجراءات المتوافقة مع مبدأ "خطوط الدفاع الثلاثة" لضمان تحديد نقاط الضعف وإبلاغ كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بها.
- وجود عملية مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي، والتي تعمل على تقييم عمليات البنك وإجراءاته ونظمه بناءً على التزاماته، بما في ذلك التأكيد المستقل والتقييم لمدى ملاءمة تصميم وتشغيل الحوكمة وتقييم مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمراقبة وإدارة وتخفيف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك، وما يرتبط بذلك من عمليات، وذلك بناءً على خطة التدقيق السنوية المعتمدة. ويركز التدقيق الداخلي على المجالات التي تنطوي على المخاطر الكبيرة، مع التحقق والتقييم لمدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، والإبلاغ عن الملاحظات الهامة والثغرات في الرقابة، مع إجراءات الإدارة المتفق عليها، إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

- وجود مراجعات رقابة مستقلة على السجلات والدفاتر المحاسبية من قبل المدققين الخارجيين بناءً على متطلبات القوانين والتعليمات الرقابية المحلية، وتقديم تقارير التدقيق في شكل كتب إدارية إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.
- وجود مراجعة وتقييم لنظم الرقابة الداخلية، يتم إجراؤها سنوياً من خلال مكتب تدقيق دولي (بخلاف المدقق الخارجي)، وذلك بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي، والتي من شأنها تحديد والإبلاغ عن أي أوجه قصور في نظم الرقابة الداخلية، مع تقديم خطة عمل للإدارة بهدف معالجة تلك الملاحظات. وقد تم إصدار آخر تقرير لمراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية في يونيو 2023 (الملحق أ). وقد تم تقديم ملخص للتقرير عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة خلال عام 2023 وتمت مراجعته واعتماده من قبل المجلس. وقد قام المدقق الخارجي بعملية المتابعة لتلك التقارير بتاريخ 2023/09/30 و 2023/12/31 للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصويبية لملاحظات التدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي.
- تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وتعزيز تلك الاستقلالية. حيث تقوم اللجنة بالاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي وتقارير تفتيش بنك الكويت المركزي وكتب الإدارة وتقارير مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية، وتقوم بصفة دورية بمراقبة مستجدات تلك الملاحظات من خلال عملية المتابعة السليمة للتأكد من الالتزام بالضوابط الموضوعية لتصويب أية ملاحظات.



تقرير أنظمة الرقابة الداخلية



RSM البزيع وشركاهم
برج الراية 2، الطابق 41، 42
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب. 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت +965 22961000
ف +965 22412761
www.rsm.glbal/kuwait

دولة الكويت في 15 يونيو 2023

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك الخليج - ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

الموضوع: تقرير تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

تحية طيبة وبعد،،،

وفقا لخطاب التكليف المؤرخ في 3 أبريل 2023، فقد قمنا بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى بنك الخليج - ش.م.ك.ع. - ويشار إليها لاحقا "البنك" والتي تم تطبيقها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

قمنا بتغطية الإدارات التالية في البنك:

- الحوكمة
- الموارد البشرية
- الامتثال
- تكنولوجيا المعلومات
- الخزينة
- التدقيق الداخلي
- الاستثمار
- القانونية
- الخدمات المصرفية للأفراد
- مكافحة غسيل الأموال
- الخدمات المصرفية للشركات
- المنشأة
- تقديم خدمة العملاء (العمليات)
- التخطيط الاستراتيجي المتابع
- المخاطر
- التحول الرقمي والابتكار
- المالية
- الشكاوى
- سرية معلومات وبيانات العملاء
- الاحتيال

قد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي إلى البنك بتاريخ 10 يناير 2023 ومتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتم تحديثها في 10 سبتمبر 2019، والتعليمات المؤرخة 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات ذات الصلة، والتعليمات المؤرخة 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للبنك.

مسؤوليات البنك

ونود أن نشير إلى أن من بين مسؤوليات مجلس الإدارة وإدارة البنك إنشاء نظم الرقابة الداخلية المناسبة على مستوى البنك، ومن أجل القيام بهذه المسؤوليات سيتم إصدار الأحكام والتقدير لتقييم الفوائد والتكاليف المتوقعة المتعلقة بالمعلومات الإدارية وإجراءات الرقابة.

مسؤولياتنا

إن الهدف هو تقديم تأكيد معقول وليس مطلق وهنا على سبيل المثال بأن الموجودات محمية من أية خسائر ناتجة عن الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لتلك الموجودات، وبأن المخاطر يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، ومن أن المعاملات يتم تنفيذها وفقا للإجراءات والصلاحيات المعتمدة بشكل ملائم ويتم من خلالها تنفيذ الأعمال على نحو سليم. ونتيجة المحددات المتأصلة في أية أنظمة رقابة داخلي، وبرغم من مستويات الضوابط التي تم تحديدها، فهناك حالات قد لا تكون فيها هذه الضوابط فعالة بشكل متواصل أو دائم، فقد تحدث حالات الأخطاء والمخالفات التي لا يمكن اكتشافها. قد يكون هذا بسبب خطأ بشري أو قرارات إدارية غير صحيحة أو قيام الإدارة بإلغاء أو تجاوز الضوابط أو عدم الالتزام.

ويستند تقريرنا إلى النتائج والاستنتاجات المستخلصة من عملنا، والذي تم الاتفاق على نطاقه مع الإدارة. كما أن تقدير أي تقييم للأنظمة للفترات المستقبلية يخضع لمخاطر أن معلومات الإدارة التي تم توفيرها لنا والإجراءات الرقابية قد تصبح غير مناسبة نتيجة للتغيرات في الظروف أو أن درجة الالتزام بتلك الإجراءات يمكن أن ينخفض.

العوامل التي تؤخذ في الاعتبار والتي قد يكون لها تأثير على تقريرنا هي:

- المخاطر الكامنة في نظم الرقابة الداخلية للإدارات التي تم تقييمها؛
- المحددات المرتبطة بطبيعة عمليات تقييم نظم الرقابة الداخلية؛
- كفاية وفعالية أطر إدارة المخاطر والحوكمة؛
- أثر ضعف الرقابة على نظم الرقابة الداخلية التي تم تحديدها؛
- مستوى التعرض للمخاطر؛ و
- الاستجابة من قبل الإدارة العليا لتنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات وتوقيت تنفيذ الإجراءات المتخذة.

الإجراءات والنتائج

بالنظر إلى طبيعة وحجم أعمال التي تمت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، فإن أنظمة الرقابة الداخلية في المجالات التي تم تقييمها من قبلنا قد تم إعدادها والالتزام بها واتباعها بما يتناسب مع حجم المخاطر والأعمال في البنك، باستثناء الأمور الواردة في التقرير المقدم إلى مجلس إدارة البنك.

الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2022، والإجراءات التي اتخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير تعتبر مرضية.



د. شعيب عبد الله شعيب

مراقب حسابات مرخص فئة "أ" رقم 33

RSM البزيع وشركاهم

إدارة وتوزيع رأس المال

هيكل رأس المال

وفقاً للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب - ر ب إ/336/2014) يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 13% والحد الأدنى من معدل الشريحة الأولى من رأس المال بنسبة 11%. تتكون الشريحة الأولى لرأس المال من شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) والشريحة الإضافية 1 (AT1) لرأس المال.

تتكون شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة") من رأس المال المدفوع وعلاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات بما في ذلك احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي التقييم العادل ناقصاً أسهم الخزينة؛ وتتألف الشريحة الثانية من رأس المال للمجموعة من الحصة المسموح بها من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية) والسندات المساندة ضمن الشريحة الثانية. تم تحديد البنك ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)، ويجب عليه الاحتفاظ برأس المال إضافي ضمن شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) بنسبة 1% (2022: 1%).

تدابير الدعم بشأن كوفيد-19

خلال فترة جائحة كوفيد-19، اتخذ بنك الكويت المركزي مجموعة من التدابير ضمن جهوده لدعم الاقتصاد المحلي والقطاع المصرفي بالكويت من خلال الإفراج عن الاحتياطيات الرأسمالية التحوطية بنسبة 2.5%. واعتباراً من 1 يناير 2023، تم استعادة نسبة كفاية رأس المال المطبقة قبل الجائحة.

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022:

(بالمليون دينار كويتي)

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	الفارق
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: الأدوات والاحتياطيات			
رأس المال من أسهم عادية مؤهلة وصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم	567.2	489.0	78.2
الأرباح المرحلة	182.3	179.3	3.0
إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى)	77.8	72.8	5.0
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	827.3	741.1	86.2
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: التعديلات الرقابية	-	0.0	-
استثمارات في أسهم البنك (في حالة عدم مقاصتها بالفعل مقابل رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المسجلة)	0.0	0.0	-
إجمالي التعديلات الرقابية على شريحة حقوق المساهمين العامة 1	0.0	0.0	-
شريحة حقوق المساهمين العامة 1	827.3	741.1	86.2
شريحة إضافية 1 من رأس المال: أدوات	-	-	-
شريحة إضافية 1 من رأس المال: تعديلات رقابية	-	-	-
شريحة إضافية 1 من رأس المال	-	-	-
شريحة 1 من رأس المال (شريحة 1 = شريحة حقوق المساهمين العامة 1 + الشريحة الإضافية 1)	827.3	741.1	86.2

(بالمليون دينار كويتي)

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	الفارق
الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات			
أدوات ضمن الشريحة 2 مؤهلة وصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذي الصلة	50.0	50.0	-
مخصصات عامة ضمن الشريحة 2 من رأس المال	63.8	64.0	(0.2)
الشريحة 2 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	113.8	114.0	(0.2)
الشريحة 2 من رأس المال: التعديلات الرقابية	-	-	-
الشريحة 2 من رأس المال	113.8	114.0	(0.2)
إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2)	941.1	855.1	85.9
إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	5,223.8	5,216.5	7.3
معدلات رأس المال والمصدات	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	الفارق
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	15.8%	14.2%	1.6%
الشريحة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	15.8%	14.2%	1.6%
إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	18.0%	16.4%	1.6%
متطلبات المصدات المتعلقة بالبنك (الحد الأدنى من متطلبات شريحة حقوق المساهمين العامة 1 زائداً المصدات الرأسمالية التحوطية - capital conservation buffer زائداً متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك countercyclical buffer زائداً متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي والتي تم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	10.5%	9%	1.5%
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	2.5%	0.0%	2.5%
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك	-	-	-
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	1.0%	1.0%	0.0%
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	8.8%	7.2%	1.6%
الحد الأدنى الأساسي (باستثناء المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي)	-	-	-
الحد الأدنى الأساسي من شريحة حقوق المساهمين العامة 1	9.5%	8.0%	1.5%
الحد الأدنى الأساسي من الشريحة 1	11.0%	9.5%	1.5%
الحد الأدنى الأساسي لإجمالي رأس المال باستثناء العملات والمصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	13.0%	11.5%	1.5%
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحدود العليا Caps)	266.9	267.5	(0.6)
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقاً للأسلوب القياسي	63.8	64.0	(0.2)

(بالمليون دينار كويتي)

متطلبات المطابقة	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
إجمالي حقوق الملكية في البيانات المالية المجمعة المنشورة	816.8	720.0
رأس المال بشريحة حقوق المساهمين العامة 1	827.4	741.1
بند المطابقة*	(10.6)	(21.1)

* بنود المطابقة لسنة 2020 - تأجيل القروض الاستهلاكية والمقسطة

إدارة وتوزيع رأس المال

خلال سنة 2020 واستجابةً لقرار مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، أعلن البنك عن تأجيل تحصيل مدفوعات القروض الاستهلاكية والمقسطة وكذلك مدفوعات بطاقات الائتمان لفترة ستة أشهر اعتباراً من 1 أبريل 2020 دون أيضاً تحميل أي فائدة أو أي رسوم أخرى ناتجة عن هذا التأجيل. تعتبر تأجيلات الأقساط بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشكلات التدفقات النقدية المحتملة لدى المقترضين من الأفراد. أدى نظام تأجيل القروض إلى خسائر تعديل على مدار اليوم الأول بمبلغ 42.2 مليون دينار كويتي الناتجة عن تعديل التدفقات النقدية التعاقدية. وتم تحميل خسائر التعديل على الأرباح المرحلة في 2020 بدلا من بيان الدخل طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية التزاماً بتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ر ب إ/2020/461.

وفقاً للتعميم ولغرض قاعدة رأسمالية، سيتم إدراج هذه الخسائر ضمن الأرباح المرحلة على مدى فترة أربع سنوات تبدأ من سنة 2021 حتى سنة 2024. ووفقاً لذلك، قامت المجموعة باستبعاد خسائر التعديل على مدار اليوم الأول بمبلغ 10.6 مليون دينار كويتي (2022: 21.1 مليون دينار كويتي) ناتجة عن نظام تأجيل القروض من الأرباح المرحلة.

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى المجموعة في التأكد من والاحتفاظ بقاعدة رأسمال كافية لدعم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في البنود الأخرى المدرجة بالميزانية والتسهيلات غير المدرجة بالميزانية وأنشطة المتاجرة (أي مخاطر السوق) وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية لدى المجموعة. تسعى المجموعة إلى المحافظة على التوازن الحذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة 1 والشريحة 2 من رأس المال.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر ومتطلبات رأس المال الرقابية ومعدلات رأس المال الرقابية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022:

(بالمليون دينار كويتي)

الانكشافات لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	الفارق
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	5,103.1	5,120.2	(17.1)
ناقصاً: مخصص عام زائد	(203.1)	(203.5)	0.4
صافي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	4,900.0	4,916.7	(16.7)
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	1.7	1.3	0.4
الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل	322.1	298.4	23.7
إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر	5,223.8	5,216.5	7.3

متطلبات رأس المال الرقابية بنسبة 13.00% (2022: 11.50%)

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	الفارق
بنود نقدية	-	-	-
مطالبات على الدول السيادية	5.3	9.6	(4.3)
مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	16.2	10.7	5.6
مطالبات على بنوك التنمية المتعددة	5.9	-	5.9
مطالبات على البنوك	38.9	31.2	7.7
مطالبات على الشركات	303.8	289.2	14.6
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	242.3	205.0	37.3
الانكشافات للقروض المتأخرة	5.7	3.7	2.0
انكشافات أخرى	45.3	39.5	5.8
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	663.4	588.8	74.5
ناقصاً: مخصص عام زائد	(26.4)	(23.4)	(3.0)
مخصص رأس المال المطلوب لتأثير مخاطر الائتمان	637.0	565.4	71.5

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر السوق	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	الفارق
مخاطر مراكز أسعار الفائدة	-	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	0.2	0.2	0.0
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر السوق	0.2	0.2	(0.0)
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر التشغيل	41.9	34.3	7.6
مخصص رأسمال إضافي (البنوك المحلية ذات التأثير النظامي بنسبة 1%)	52.2	52.2	0.1
إجمالي رأس المال المخصص	731.3	652.1	79.2

نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	الفارق
نسبة الشريحة 1	15.8%	14.2%	1.6%
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	18.0%	16.4%	1.6%

إن إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2023 هو بمبلغ 5,223.8 مليون دينار كويتي (2022: 5,216.5 مليون دينار كويتي)، وهو ما يتطلب توفر إجمالي رأسمال بنسبة 14.0% (2022: 12.5%) بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1% بمبلغ 731.3 مليون دينار كويتي (2022: 652.1 مليون دينار كويتي).

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 هو بمبلغ 941.1 مليون دينار كويتي (2022: 855.1 مليون دينار كويتي) والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة 18.02% (2022: 16.39%).

إدارة المخاطر

تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر

توفر سياسات إدارة المخاطر وتقبل المخاطر التي تم اعتمادها من قبل المجلس المعلومات اللازمة المتعلقة بمنهج إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة دورية والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات في المنتجات والسوق.

قامت المجموعة بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (BRC) لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأمر المخاطر التي تواجه المجموعة مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على إدارة مخاطر المجموعة على أساس كلي مع التأكد من استقلالية ووحدة المخاطر لدى المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر وتقبل المخاطر والتوصية بها لغرض الحصول على موافقة مجلس الإدارة. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة كافة الانكشافات للمخاطر العالية والكبيرة وأي انكشافات لا تستوفي معايير الإقراض العادية. يقدم قسم إدارة المخاطر بالمجموعة برئاسة رئيس إدارة المخاطر تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما قامت المجموعة بتشكيل لجنة المخاطر التنفيذية (ERC) والتي يرأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر وهي اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر للمجموعة بتقديم تقارير منتظمة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التنفيذية حتى يكون أعضاء اللجنة على دراية بكافة انكشافات المخاطر التي تواجه المجموعة.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسؤوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية المجمعة.

حوكمة الشركات

إن مجموعة بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات لسنة 2012 وتعديلاتها اللاحقة في سبتمبر 2019 وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي. كما تعمل المجموعة على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعها المالي والعام. قامت المجموعة بتشكيل أربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة - لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتطبيق منهج حوكمة الشركات لدى المجموعة.

القدرة على تحمل المخاطر واستراتيجية المحافظ

تتبع المجموعة منهجاً قوياً لإدارة المخاطر وتدير العلاقة بين المخاطر/المزايا داخل وضمن كل مجال من مجالات أعمال المجموعة. وتقوم المجموعة باستمرار بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديها للتأكد من عدم تعرض المجموعة لتقييم أصل جوهري وتقلب الربحية.

لدى المجموعة مستند يوثق عوامل القدرة على تحمل المخاطر والذي يسمح بالمراقبة عن قرب للمخاطر المختلفة بصورة مستمرة مقابل الحدود الموضوعية داخلياً. وبشكل ربع سنوي، يتم عرض مؤشرات المخاطر ومناقشتها مع لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم تقييم مستند القدرة على تحمل المخاطر بصورة دورية وتعديله بما يتوافق مع عوامل السوق والعوامل الاقتصادية. تستعين المجموعة بسياسة ائتمانية مفصلة معتمدة من قبل المجلس ويتم مراجعتها بصورة دورية لمواكبة التغيرات في المخاطر وظروف السوق.

يوضح دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحكم منح الائتمان بما يقدم هيكلاً إرشادياً يجب أن يعتمد عليه مجال الأعمال المصرفية وبما يضمن اتباع منهج متماثل في كافة أنشطة الإقراض لديه. كما يوضح السياسة التي يجب اتباعها فيما يتعلق بانكشاف المخاطر المقبولة على مستوى الدول. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية المتعلقة بالدول من قبل لجنة الائتمان والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تمثل لجنة عليا لاعتماد الائتمان مفوضة من قبل مجلس الإدارة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي.

تقوم المجموعة بتصنيف انكشافها للمخاطر طبقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف القطاعات (NAICS). ويأتي هذا التصنيف بالإضافة إلى التصنيف المعتمد على رموز الأغراض طبقاً لما هو محدد من قبل بنك الكويت المركزي. وهذا يسمح للمجموعة بتصنيف محفظتها إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل مهمة التحليل وتحسين إدارة التركيزات، إن وجدت. كما تقوم المجموعة باستخدام نموذج تصنيف الائتمان لتصنيف التسهيلات الائتمانية لدى الشركات وذلك لتسهيل القرارات المتعلقة بالائتمان ورقابة الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة باحتساب تصنيف مخاطر المحفظة على أساس المتوسط المرجح والذي يتم من خلاله تقييم جودة المحافظ الكلية على فترات زمنية فاصلة منتظمة وطرحها للمناقشة بلجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

كما تستعين المجموعة بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) لتقييم صافي القيمة المرتبطة بالحسابات بعد مراعاة تكلفة رأس المال. ويساعد النموذج في اتخاذ قرارات مطلعة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين.

إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

هذا الإجراء يعمل على تحديد وقياس وتجميع ومراقبة مخاطر المجموعة ويتيح للمجموعة الاحتفاظ بمستوى ملائم من رأس المال الداخلي بالنسبة لحجم المخاطر الشاملة التي تواجه المجموعة وخطة الأعمال. وتقوم المجموعة بإجراء تقييم للمخاطر الجوهرية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر تركيز الائتمان (تركيزات القطاعات والاسم التجاري) ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة وغيرها كجزء من إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما تقوم المجموعة بإجراء تحليل اختبار الضغط لقياس التأثير على قيمة الضمانات وتدفقات الإيرادات وتدني تصنيفات محفظة الإقراض وغيرها على مدى نطاق زمني لمدة سنة واحدة لثلاثة سيناريوهات منطقية للضغط (معتدل ومتوسط وحاد).

يتم مراجعة توزيع رأس المال لكل مخاطرة من المخاطر ونتائج اختبار الضغط ومناقشتها خلال اجتماعات لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس لضمان توزيع رأسمال كاف لكل مخاطرة، مع مراعاة عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. تنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى المجموعة سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. قام مجلس الإدارة بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان (باستثناء التسهيلات الائتمانية إلى أعضاء مجلس الإدارة والأسماء ذات الصلة) إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار التي يمكنها تفويض صلاحياتها إلى لجنة الائتمان التنفيذية وفقا لتوجيهات مجلس الإدارة التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر الائتمان بالتفصيل ويوضح أيضاً سياسة وإطار عمل المجموعة الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي الخسائر المحتملة لإيرادات المجموعة أو لقيمة محفظة المجموعة بسبب التغير في المتغيرات المحددة في السوق مثل أسعار العملات وأسعار الفائدة وأسعار الاستثمار وهوامش الائتمان وما إلى ذلك.

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو المجموعة، على أساس الملكية، وكذلك احتفاظها بالموجودات والمطلوبات المالية. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة لدى المجموعة. تراقب مجموعة الاستثمارات مخاطر سوق الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي تملكها المجموعة. تهدف الحدود إلى ضمان إدارة مخاطر السوق للمجموعة ضمن الإرشادات الرقابية العامة لبنك الكويت المركزي والحدود الداخلية التي وضعها سياسة القدرة على تحمل المخاطر لدى المجموعة. يتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملات والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دورياً من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى المجموعة معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تنفيذ معاملات العملاء في الغالب على أساس المساندة. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية التي تملكها المجموعة وبصورة رئيسية تتضمن عملات مجموعة الدول السبع ولكن أيضاً بالعملات الإقليمية وبعض العملات الفرعية الأخرى. تعتبر المخاطر هنا محدودة حيث إن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملات المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا تقوم المجموعة بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات التداول في سوق المال على الوفاء بمتطلبات تمويل موجودات العملات الأجنبية المحلية والدولية لدى المجموعة واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة، فإن هذه المراكز لا تتضمن مخاطر أسعار الفائدة جوهرية.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة بالمجموعة أيضاً بمحفظة من سندات خزينة الحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعية من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك محفظة تتكون في أغلبها من السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المدرجة بالدولار الأمريكي لإدارة السيولة الفائضة.

يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للمجموعة، ويتم إدراج غالبية موجودات ومطلوبات المجموعة إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر صرف العملات الأجنبية الهيكلية يعتبر محدوداً.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشرح الإيضاح 24 (ج) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر العملات الأجنبية بالتفصيل.

إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

تنتج مخاطر أسعار الفائدة لدى المجموعة من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. تراقب المجموعة التأثيرات على صافي إيرادات الفوائد لمدة 12 شهراً وكذلك التغير في القيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات طبقاً لسيناريوهات معدلات الفائدة المختلفة. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر حساسية صافي إيرادات المجموعة من الفائدة للتغيرات في أسعار الفائدة.

مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية التي تملكها المجموعة في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). وتلتزم المجموعة بكافة الحدود المتعلقة بالاستثمارات والمفروضة من قبل بنك الكويت المركزي. يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم كـ "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى". ولقد تم الإفصاح عن التصنيفات المحاسبية وقياسات القيمة العادلة في إيضاح السياسات المحاسبية الهامة حول البيانات المالية المجمعة. تم الإفصاح عن أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها المحاسبية ضمن إيضاح 13 حول البيانات المالية المجمعة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد دون تكبد تكاليف جوهرية. وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي تقوم بها المجموعة. قامت المجموعة بالاحتفاظ برصيد في الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر السيولة بالتفصيل كما يوضح سياسة المجموعة وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عجز الأفراد أو فشل الإجراءات أو التقنيات أو تأثير الأحداث الخارجية. وهي تتضمن أعمال الغش والأعمال غير المسموح بها والأخطاء والسهو وانعدام الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية. يعمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى المجموعة على تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف ومتابعة المخاطر التشغيلية في المجموعة بفاعلية بطريقة متماثلة.

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى المجموعة على التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة (RCSA) والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. كما تطبق المجموعة آلية للإبلاغ عن الحوادث، يتم الاستعانة بها للإبلاغ داخلياً عن عجز الأدوات الرقابية والأسباب الرئيسية التي تم تحديدها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. تجمع المجموعة معلومات خسائر التشغيل الداخلية وتتيح البيانات للمجموعة وضع أدوات الرقابة الملائمة لمنع تكبد هذه الخسائر في المستقبل. يقدم الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية المجمعة معلومات إضافية حول إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى المجموعة.

الانكشاف لمخاطر الائتمان

تستعين المجموعة بنظام موديز Moody's لتصنيف المخاطر من أجل تصنيف الانكشافات لمخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية المجمعة عملية التصنيف الداخلي لدى المجموعة بالتفصيل.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

يلخص الجدول التالي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى المجموعة (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي تلك خارج الميزانية العمومية) إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تعديلات معامل التحويل الائتماني ('CCF') حيث إن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية النهائية للمجموعة في حالة عجز الأطراف المقابلة.

(بالمليون دينار كويتي)

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	الفارق
الانكشاف الممول لإجمالي مخاطر الائتمان	7,435.1	7,113.4	321.8
الانكشاف غير الممول لإجمالي مخاطر الائتمان	1,727.1	1,532.3	194.8
مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	9,162.2	8,645.6	516.6

إن إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023 هو بنسبة 81% (2022: 82%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 مبين بالتفصيل أدناه:

التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالتوسط) كما في 31 ديسمبر

(بالألف دينار كويتي)

	2023			2022		
	ممول	غير ممول	المجموع	ممول	غير ممول	المجموع
بنود نقدية	65,982	-	65,982	55,713	-	55,713
المطالبات على الدول السيادية	1,257,731	27,514	1,285,245	1,148,557	49	1,148,606
المطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	348,984	22,312	371,297	365,400	24,192	389,592
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	29,563	-	29,563	-	-	-
المطالبات على البنوك	642,404	246,679	889,083	788,910	272,004	1,060,914
المطالبات على الشركات	2,409,993	1,263,278	3,673,271	2,428,760	1,239,926	3,668,686
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,989,243	1,249	1,990,492	1,858,841	543	1,859,384
الانكشافات للقروض المتأخرة	37,913	5,259	43,172	38,961	5,415	44,376
انكشافات أخرى	378,549	262	378,811	355,760	235	355,995
الإجمالي	7,160,361	1,566,553	8,726,915	7,040,902	1,542,364	8,583,266

إن متوسط إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان لسنة 2023 هو بنسبة 82.05% (2022: 82.03%) من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لمبالغ نهاية الشهر اعتباراً من 31 ديسمبر 2022 حتى 31 ديسمبر 2023 على نحو شامل.

إدارة المخاطر

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الرئيسي من التسهيلات الائتمانية.

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023 – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)

الإجمالي	باقي دول العالم	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	
74,539	-	-	-	-	-	74,539	بنود نقدية
1,348,080	-	-	79,825	-	105,329	1,162,926	المطالبات على الدول السياسية
504,722	-	-	-	-	338,294	166,428	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
71,044	39,842	-	-	-	31,202	-	المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
999,389	61,354	160,285	18,600	230,716	297,771	230,662	المطالبات على البنوك
3,728,982	1,604	119,007	9,752	91,874	389,624	3,117,120	المطالبات على الشركات
2,005,354	-	-	-	-	-	2,005,354	الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد
50,677	-	-	-	-	-	50,677	الانكشافات للقروض المتأخرة
	1,057	-	68	668	9,215	368,448	انكشافات أخرى
9,162,243	103,857	279,292	108,246	323,259	1,171,435	7,176,154	الإجمالي
100.0%	1.1%	3.0%	1.2%	3.5%	12.8%	78.4%	نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان (تتمة)

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 - حسب المنطقة الجغرافية

(بالآلاف دينار كويتي)

الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	الإجمالي	
58,392	-	-	-	-	-	58,392	بنود نقدية
1,170,425	160,549	-	40,845	-	-	1,371,819	المطالبات على الدول السيادية
189,297	134,079	-	-	-	-	323,376	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
63,955	382,706	80,774	32,988	162,295	39,820	762,538	المطالبات على البنوك
3,299,794	262,421	94,856	9,818	90,574	1,812	3,759,274	المطالبات على الشركات
1,967,682	164	139	1	-	-	1,967,986	الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد
41,535	-	-	-	-	-	41,535	الانكشافات للقروض المتأخرة
349,932	9,509	397	35	343	478	360,694	انكشافات أخرى
7,141,012	949,428	176,165	83,687	253,212	42,110	8,645,613	الإجمالي
82.6%	11.0%	2.0%	1.0%	2.9%	0.5%	100.0%	نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية

إن غالبية الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى المجموعة تقع في الكويت وتتكون من **7.18** مليار دينار كويتي (نسبة 78.5% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 7.14 مليار دينار كويتي (نسبة 82.6% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2022.

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظه مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022:

إدارة المخاطر

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023 - حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)

شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	74,539	74,539
المطالبات على الدول السيادية	513,160	-	-	-	-	-	834,920	1,348,080
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	239,783	-	214,236	-	-	-	50,703	504,722
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	71,044	-	-	-	-	-	-	71,044
المطالبات على البنوك	980,937	6	-	2,478	-	8,495	7,473	999,389
المطالبات على الشركات	226,129	266,542	814,553	216,948	664,416	306,312	501,682	3,728,982
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	2,002,159	-	-	-	-	-	3,195	2,005,354
الانكشافات للقروض المتأخرة	29,767	40	17	49	10,984	5	243	50,677
انكشافات أخرى	47,380	-	-	-	-	-	188,694	379,456
المجموع	2,305,435	2,071,506	814,576	431,233	677,878	306,317	1,661,450	9,162,243
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	25.1%	22.6%	8.9%	4.7%	7.4%	3.3%	18.1%	100.0%

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 - حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)

شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	58,392	58,392
المطالبات على الدول السيادية	401,106	-	-	-	-	-	970,713	1,371,819
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	53,907	-	233,188	-	-	-	36,282	323,376
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	762,538	-	-	-	-	-	-	762,538
المطالبات على الشركات	219,850	212,634	754,288	199,726	649,048	323,363	512,171	3,759,274
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,966,507	-	-	-	-	-	1,479	1,967,986
الانكشافات للقروض المتأخرة	20,770	41	411	49	11,062	-	1,167	41,535
انكشافات أخرى	39,070	204	-	-	-	142,532	178,887	360,694
المجموع	2,246,197	1,430,429	754,699	432,963	660,110	323,363	1,759,091	8,645,613
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	26.0%	16.5%	8.7%	5.0%	7.6%	3.7%	20.5%	100.0%

الاستعراض الاستراتيجي

الاستعراض التشغيلي

الحكومة

البيانات المالية المجمعة

إدارة المخاطر

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق

يبين الجدول التالي تفاصيل إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022:

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023

(بالألف دينار كويتي)

حتى شهر	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	74,539	-	-	-	-	74,539
المطالبات على الدول السيادية	654,208	348,609	250,437	87,982	3,109	3,735
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	5,427	392	1,894	102,345	110,913	283,751
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	23,466	46,901	677
المطالبات على البنوك	422,533	51,024	90,831	127,422	228,071	79,508
المطالبات على الشركات	492,359	407,469	445,467	604,095	660,569	1,119,023
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	73,870	-	1,970	9,704	137,538	1,782,272
الانكشافات للقروض المتأخرة	14,013	155	171	5,406	2,039	28,893
انكشافات أخرى	171,954	132,443	9,806	27,915	2,001	35,337
المجموع	1,908,903	940,092	800,576	988,335	1,191,141	3,333,196
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	20.8%	10.3%	8.7%	10.8%	13.0%	36.4%
						100.0%

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022

(بالألف دينار كويتي)

	حتى شهر	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	58,392	-	-	-	-	-	58,392
المطالبات على الدول السيادية	714,230	215,478	227,182	66,576	121,648	26,705	1,371,819
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	29,509	35	-	77	58,444	235,311	323,376
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	204,228	63,921	74,500	102,232	298,459	19,198	762,538
المطالبات على الشركات	650,222	410,140	422,063	526,510	787,082	963,257	3,759,274
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	70,050	9,347	9,389	36,283	136,775	1,706,142	1,967,986
الانكشافات للقروض المتأخرة	13,256	45	132	5,549	2,510	20,043	41,535
انكشافات أخرى	153,698	100,300	13,787	64,097	-	28,812	360,694
المجموع	1,893,585	799,266	747,053	801,324	1,404,918	2,999,468	8,645,613
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	21.9%	9.2%	8.6%	9.3%	16.3%	34.7%	100.0%

الاستعراض الاستراتيجي

الاستعراض التشغيلي

الحكومة

البيانات المالية المجمعة

إدارة المخاطر

القروض منخفضة القيمة والمخصصات

القروض منخفضة القيمة والمخصصات حسب قطاعات الأعمال

يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه امتثالاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى. إن المحاسبة عن القروض منخفضة القيمة والمخصصات وقياساتها مفصّل عنها في إيضاح السياسات المحاسبية الجوهرية والإيضاحين 12 و24 حول البيانات المالية المجمعة.

يبين الجدول التالي توزيع القروض منخفضة القيمة (الجزء المتأخر والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامّة) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2023

(بالألف دينار كويتي)

الجزء المتأخر	الرصيد القائم	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة النقدية	غطاء المخصصات المحددة
شخصية	29,767	46,732	16,965	36.3%	
مالية	-	-	-	0.0%	
تجارية	-	102	102	99.7%	
النفط الخام والغاز	49	49	-	0.0%	
إنشاءات	5,804	5,804	-	0.0%	
تصنيع	-	-	-	0.0%	
عقارات	9,572	11,192	1,620	14.5%	
أخرى	231	238	6	2.7%	
الإجمالي	45,423	64,117	18,693	29.2%	

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2022

(بالألف دينار كويتي)

الجزء المتأخر	القروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)	المخصصات المحددة	غطاء المخصصات
		النقدية	المحددة
شخصية	20,770	11,513	35.7%
مالية	-	-	0.0%
تجارية	383	485	55.9%
النفط الخام والغاز	49	-	0.0%
إنشاءات	5,882	151	2.5%
تصنيع	-	114	100.0%
عقارات	8,035	1,620	16.8%
أخرى	1,149	9,311	89.0%
الإجمالي	36,268	23,194	39.0%

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي تحليل للمخصصات المحملة والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

المخصصات المحملة خلال سنة 2023 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)

التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة			
مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص	
35,689	617	36,306	شخصية
0	691	691	مالية
302	83	385	تجارية
0	(83)	(83)	النفط الخام والغاز
(864)	21	(843)	إنشاءات
35	4,573	4,608	تصنيع
0	(1,457)	(1,457)	عقارات
1,094	(508)	586	أخرى
36,256	3,937	40,193	المجموع

المخصصات المحملة خلال سنة 2022 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)

التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة			
مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص	
27,977	1,698	29,675	شخصية
0	469	469	مالية
391	91	482	تجارية
0	145	145	النفط الخام والغاز
(112)	118	6	إنشاءات
118	4,078	4,196	تصنيع
(1,966)	2,558	592	عقارات
9,616	(7,308)	2,308	أخرى
36,024	1,849	37,873	المجموع

لا يتضمن المخصص المحدد المحمل المذكور أعلاه مبلغ 41.7 مليون دينار كويتي (2022: 24.8 مليون دينار كويتي) المبالغ المشطوبة خلال السنة.

إدارة المخاطر

القروض منخفضة القيمة والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية

فيما يلي التحليل الجغرافي للقروض منخفضة القيمة (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلقة بها كما في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2023

(بالآلاف دينار كويتي)

الكويت	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة النقدية	غطاء المخصصات المحددة
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم		
	45,423	64,117	18,693	29.2%
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	-	0.0%
غرب أوروبا	-	-	-	0.0%
أمريكا وكندا	-	-	-	0.0%
آسيا والمحيط الهادي	-	-	-	0.0%
باقي دول العالم	-	-	-	0.0%
المجموع	45,423	64,117	18,693	29.2%

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2022

(بالآلاف دينار كويتي)

الكويت	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة النقدية	غطاء المخصصات المحددة
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم		
	36,268	59,461	23,194	39.0%
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	-	0.0%
غرب أوروبا	-	-	-	0.0%
أمريكا وكندا	-	-	-	0.0%
آسيا والمحيط الهادي	-	-	-	0.0%
باقي دول العالم	-	-	-	0.0%
المجموع	36,268	59,461	23,194	39.0%

فيما يلي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3، ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022 وقد تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023

(بالألف دينار كويتي)

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	
بنود نقدية	74,539	-	74,539	74,539	-	-	74,539
المطالبات على الدول السيادية	1,348,080	-	1,348,080	1,348,080	-	94	1,348,174
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	387,488	117,234	504,722	387,488	58,617	-	446,105
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	71,044	-	71,044	71,044	-	-	71,044
المطالبات على البنوك	709,594	289,795	999,389	709,594	144,518	454	854,566
المطالبات على الشركات	2,417,038	1,311,944	3,728,982	2,417,038	559,665	111	2,976,814
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	2,002,736	2,618	2,005,354	2,002,736	1,309	-	2,004,045
الانكشافات للقروض المتأخرة	45,423	5,254	50,677	45,423	2,627	-	48,050
انكشافات أخرى	379,190	266	379,456	379,190	133	-	379,323
المجموع	7,435,132	1,727,111	9,162,243	7,435,132	766,869	659	8,202,660

إدارة المخاطر

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022

(بالآلاف دينار كويتي)

إجمالي الانكشاف للمخاطر		الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان					
ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف	انكشاف	غير ممول	عقود تحويل العملات الأجنبية	
ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف	انكشاف	غير ممول	عقود تحويل العملات الأجنبية	مخاطر الائتمان
58,392	-	58,392	58,392	58,392	-	-	بنود نقدية
1,371,819	-	1,371,819	1,371,819	1,371,819	-	28	المطالبات على الدول السيادية
313,280	10,096	323,376	313,280	5,048	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
530,637	231,900	762,537	530,637	113,111	233	643,981	المطالبات على البنوك
2,475,017	1,284,257	3,759,274	2,475,017	557,436	184	3,032,637	المطالبات على الشركات
1,967,490	496	1,967,986	1,967,490	223	-	1,967,713	الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد
36,268	5,267	41,535	36,266	2,634	-	38,900	الانكشافات للقروض المتأخرة
360,447	247	360,694	360,448	123	-	360,571	انكشافات أخرى
7,113,350	1,532,263	8,645,613	7,113,349	678,575	445	7,792,369	المجموع

تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان

وفقاً للمنهج القياسي الخاص بمعايير بازل 3 بخصوص مخاطر الائتمان، يتم تطبيق أساليب تخفيف مخاطر الائتمان للحد من مقدار الانكشافات لمخاطر الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل المجموعة الموضوع لإدارة هذه المخاطر. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ضمن معيار بازل 3، لا يتم اعتبار العقار مؤهلاً ضمن تخفيف مخاطر الائتمان لأغراض احتساب رأس المال.

وفقاً لسياسة الائتمان لدى المجموعة، سيتم تحديد متطلبات الضمان والتغطية ورفع قيمة الضمان، إن وجد، من خلال لجنة الائتمان المسؤولة عن اعتماد التسهيلات الائتمانية استناداً على عدة عوامل منها القوة المالية للمقترض، ومصادر التدفقات النقدية للسداد، وسجلات التبع، والدعم الجماعي، والتقلب ... وغيرها. إذا كانت ضمانات الأسهم هي المصدر الوحيد للسداد، يجب الاحتفاظ ببند رفع الضمان. ففي حالة انخفاض قيمة الضمان المحتفظ به لقرض معين بأقل من نسبة تغطية الضمان المقررة مبدئياً وتصل إلى حد نسبة رفع الضمان، يلتزم العميل بتقديم ضمان إضافي أو تسوية الانكشاف بشكل جزئي وذلك لزيادة نسبة التغطية. كما يتم يومياً تقييم الأسهم المسعرة من خلال أسعار بورصة الكويت وأسواق الأوراق المالية المسجلة. في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / تضامنية من أفراد أو شركات ذات ملاءة ائتمانية عالية للمساعدة في ضمان التسهيلات الائتمانية. وتخضع أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذه الكفالات لقرض احتساب رأس المال لما هو مقرر ضمن تعليمات بازل.

تكون القروض الاستهلاكية بصفة عامة غير مكفولة بضمانات ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط "تحويل الراتب" الذي يطالب صاحب العمل للعميل بتحويل راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى مجموعة بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة ودیعة عميل محجوزة لدى المجموعة أو ضمان شخصي أو أوامر دائمة، يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية دون إجراء تحويل الراتب.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر

يقدم الجدول التالي مزيداً من التقسيم للانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2023 (بالألف دينار كويتي)

الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
	ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	74,539	-	-	74,539	-	-
المطالبات على الدول السيادية	1,348,174	306,233	-	1,041,941	40,448	40,448
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	446,105	2,388	-	443,717	124,854	124,854
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	71,044	-	-	71,044	45,270	45,270
المطالبات على البنوك	854,566	20,492	-	834,074	299,028	299,028
المطالبات على الشركات	2,976,814	591,441	-	2,385,373	2,239,652	2,337,554
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	2,004,045	139,232	-	1,864,813	1,863,583	1,863,583
الانكشافات للقروض المتأخرة	48,050	663	-	47,387	43,867	43,867
انكشافات أخرى	379,323	84,070	-	295,253	348,532	348,532
المجموع	8,202,660	1,144,519	-	7,058,141	4,495,636	5,103,136

إدارة المخاطر

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2022
(بالألف دينار كويتي)

الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
	ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	58,392	-	-	-
المطالبات على الدول السيادية	-	-	1,371,847	83,512	-	83,512
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	21,230	-	297,098	92,793	-	92,793
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	2,071	-	641,910	271,092	-	271,092
المطالبات على الشركات	503,425	-	2,529,212	26,607	2,488,214	2,514,821
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	184,948	-	1,782,765	-	1,782,385	1,782,385
الانكشافات للقروض المتأخرة	4,267	-	34,633	-	31,922	31,922
انكشافات أخرى	71,808	-	288,763	-	343,675	343,675
المجموع	787,749	-	7,004,620	474,004	4,646,196	5,120,200

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وودائع نقدية.

محفظه المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مقدار معقول لمركز العملات المفتوحة في سياق تسهيل احتياجات العملاء والمتاجرة وإدارة الميزانية العمومية للمجموعة.

تستخدم المجموعة المنهج القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويتم ربط السجلات المصرفية للمتاجرة بالسوق على أساس يومي كما تستخدم المجموعة هيكل للحدود الموضوعية لإدارة ومراقبة الانكشافات لمخاطر السوق الناتجة من أنشطة المتاجرة. وتستخدم المجموعة أيضاً قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتتبع ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية. ووفقاً لقواعد بازل 3، يُحدد إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق عن طريق ضرب قيمة رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق في نسبة 12.5.

يعرض الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بالنسبة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022 (بالألف دينار كويتي)

مخاطر السوق	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	الفارق
مخاطر مركز أسعار الفائدة	-	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	134	106	28
إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق	134	106	28
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	1,675	1,325	350
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق بنسبة 13.0% (2022: 11.5%)	218	152	65

في 31 ديسمبر 2023، كان إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق بمبلغ 1.68 مليون دينار كويتي (2022: 1.33 مليون دينار كويتي) وقدر إجمالي المتطلبات الرأسمالية بمبلغ 218 ألف دينار كويتي (2022: 152 ألف دينار كويتي)

إدارة المخاطر

مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى المجموعة إلى ثلاث مجالات أعمال كما يلي: المتاجرة والمبيعات والخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية لدى المجموعة لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين مجالات الأعمال المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022:

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2023			(بالألف دينار كويتي)	
رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا		
المتاجرة والمبيعات	37,608	18%	6,769	
الخدمات المصرفية التجارية	61,969	15%	9,295	
الخدمات المصرفية للأفراد	80,882	12%	9,706	
الإجمالي	180,460		25,770	
إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل			322,125	
إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 13.0%)			41,876	

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2022			(بالألف دينار كويتي)	
رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا		
المتاجرة والمبيعات	27,273	18%	4,909	
الخدمات المصرفية التجارية	62,122	15%	9,318	
الخدمات المصرفية للأفراد	80,400	12%	9,648	
الإجمالي	169,795		23,875	
إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل			298,438	
إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 11.5%)			34,320	

وفقاً لتعليمات بازل 3، يحتسب إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل عن طريق ضرب متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات لمجالات الأعمال في معامل بيتا المحدد مسبقاً. ويحدد إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في نسبة 12.5. يشمل إجمالي الإيرادات صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات التي لا تحمل فوائد. في 31 ديسمبر 2023، بلغ المتوسط المرجح للانكشاف لمخاطر التشغيل 322.1 مليون دينار كويتي (2022: 298.4 مليون دينار كويتي) وكان إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة 13.0% بمبلغ 42 مليون دينار كويتي (2022: بنسبة 11.5% بمبلغ 34 مليون دينار كويتي).

مخاطر أسعار الأسهم في السجلات المصرفية

لا تتداول المجموعة في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع استثمارات المجموعة في الأسهم في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) ويتم تصنيفها كمدرجة "بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى"، أي أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل بما في ذلك عند البيع. يتم عند البيع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. إن القيم العادلة للأدوات المسعرة تستند إلى أسعار الشراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تم تحديث القيم العادلة للأدوات غير المسعرة التي يتم تقديرها من خلال معدلات السعر / الربحية أو باستخدام سعر/ نسب التدفقات النقدية لتعكس الظروف المحددة لجهة الإصدار. كما أن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق وحدات الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المشابهة تستند إلى آخر سعر شراء معلن/آخر صافي قيمة موجودات معلن. تستخدم المجموعة خدمات التقييم الخارجي عند الضرورة.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 وكذلك الأرباح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية والتأثيرات على رأس المال الرقابي.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم المجموعة في السجل المصري كما في 31 ديسمبر 2023

(بالآلاف دينار كويتي)

إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية	أسهم متداولة بصورة غير علنية	أسهم متداولة علناً	
32,425	21,412	11,013	إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية
(716)	(1,576)	860	أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)
تفاصيل رأس المال الرقابي			
4,540	2,998	1,542	متطلبات رأس المال الرقابي
تفاصيل البيع			
274			أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم المجموعة في السجل المصري كما في 31 ديسمبر 2022

(بالآلاف دينار كويتي)

إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية	أسهم متداولة بصورة غير علنية	أسهم متداولة علناً	
33,336	23,068	10,268	إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية
1,549	739	810	أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)
تفاصيل رأس المال الرقابي			
4,168	2,884	1,284	متطلبات رأس المال الرقابي
تفاصيل البيع			
(215)	-	-	أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالتحركات في أسعار الفائدة. ويتمثل الجزء الرئيسي من إدارة المجموعة لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) في إدارة حساسية صافي إيرادات المجموعة من الفوائد للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية. إن حساسية صافي إيرادات الفائدة للتغيرات في سعر الفائدة مصفح عنها في الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية المجمعة.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

قامت المجموعة بتطوير مجموعة من السياسات والعمليات المرتبطة بالمخاطر لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة ورفع التقارير عنها. تتكامل هذه السياسات مع إدارة مخاطر الائتمان وتم تطبيقها لوضع الحدود الداخلية فيما يتعلق بالحد الأقصى من الانكشافات بناء على التصنيف الائتماني للطرف المقابل. حيث ترتبط الأطراف المقابلة ذات درجات التصنيف العالية بانكشافات الحدود الأعلى، في حين يقتصر ارتباط العملاء ذوي درجات التصنيف الائتماني الأقل بانكشافات المستويات المنخفضة. وقد تم تحديد هذه الحدود بناء على احتمالية التعثر المرتبطة بكل درجة من درجات المخاطر المتعلقة بالمقترضين. وفي ضوء احتمالات التعثر، تسعى المجموعة إلى الحد من تكبد خسائر غير متوقعة.

بالنسبة لعقود تحويل العملات الأجنبية، فقد تم إعداد هيكل الحدود بناء على أجل العقد والمخاطر المترتبة على التقلب المتعلق بالعقود الأساسية. وقد تم إعداد هيكل الحدود المتعلقة بالأطراف المقابلة حسب المنتج بما في ذلك الحدود الموضوعة لتحوط مخاطر التسوية.

سياسة المكافآت

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على التقرير السنوي - جزء حوكمة الشركات.

نموذج الإفصاحات العامة عن نسبة الرفع المالي

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (التمميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س / 342 / 2015)، يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على نسبة رفع مالي قدرها 3% كحد أدنى. يتم احتساب نسبة الرفع المالي كنسبة من الشريحة 1 من رأس المال وفقاً لقواعد بازل 3 إلى إجمالي الانكشاف. يمثل إجمالي الانكشاف مجموع الانكشافات داخل وخارج الميزانية العمومية بعد تعديل معامل التحويل الائتماني.

(بالألف دينار كويتي)

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	الفارق
الانكشافات داخل الميزانية العمومية			
1. البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية ولكنها مشتملة على الضمانات)	6,851,480	7,174,632	323,152
2. (مبالغ الموجودات المخصومة عند تحديد الشريحة 1 من رأس المال وفقاً لقواعد بازل 3)	-	-	-
3. إجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البنود 1 و2)	6,851,480	7,174,632	323,152
انكشافات المشتقات			
4. تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي بالصافي بعد هامش فروق النقد المؤهلة)	-	-	-
5. المبالغ المضافة إلى الانكشاف المحتمل المستقبلي المرتبطة بجميع معاملات المشتقات	-	-	-
6. إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة والمخصومة من موجودات الميزانية العمومية طبقاً لإطار العمل المحاسبي التشغيلي	-	-	-
7. (الخصومات لموجودات الأرصدة المدينة لهامش فروق النقد المقدم في معاملات المشتقات)	-	-	-
8. (المراكز المقابلة المركزية المعفاة لانكشافات التداول التي تم مقاصتها للعملاء)	-	-	-
9. المبلغ الاسمي المعدل الفعلي للمشتقات الائتمانية المكتتبة	-	-	-
10. (المبادلات الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتتبة)	-	-	-
11. إجمالي انكشافات المشتقات (مجموع البنود من 4 إلى 10)	-	-	-
انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية			
12. إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية (دون أي تحقق للمقاصة)	-	-	-
13. (المبالغ المقاصة للأرصدة النقدية الدائنة والمدينة من إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية)	-	-	-
14. انكشافات الأطراف المقابلة المركزية لموجودات معاملات تمويل الأوراق المالية	-	-	-
15. انكشافات معاملات الوكلاء	-	-	-
16. إجمالي انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود من 12 إلى 15)	-	-	-
انكشافات أخرى خارج الميزانية			
17. انكشاف خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)	2,676,511	2,975,881	299,370
18. (تعديلات لتعكس التحويل إلى المبالغ الائتمانية المكافئة)	(1,868,124)	(2,035,495)	(167,371)
19. البنود خارج الميزانية (مجموع البندين 17 و18)	808,387	940,386	131,999
رأس المال وإجمالي الانكشافات			
20. الشريحة 1 من رأس المال	741,129	827,353	86,224
21. إجمالي الانكشافات (مجموع البنود 3 و11 و16 و19)	7,659,867	8,115,018	455,151
نسبة الرفع المالي			
22. نسبة الرفع المالي طبقاً لتعليمات بازل 3 (الشريحة 1 من رأس المال (20) / إجمالي الانكشافات (21))	9.68%	10.20%	0.52%

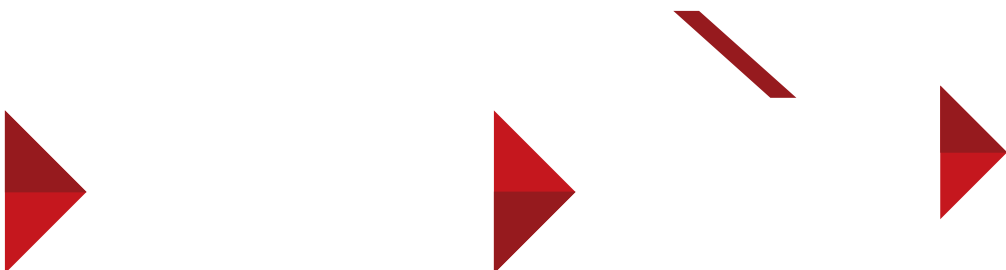
يعرض الجدول التالي مطابقة الموجودات داخل الميزانية العمومية وفقاً للبيانات المالية المجمعة المصدرة بالإضافة إلى إجمالي مبلغ الانكشاف ضمن قياس نسبة الرفع.

إدارة المخاطر

ملخص المقارنة بين الموجودات المحاسبية وقياس الانكشاف لنسبة الرفع

(بالألف دينار كويتي)

الفرق	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
323,152	6,851,480	7,174,632	1. إجمالي الموجودات المجمعة وفقا للبيانات المالية المصدرة
-	-	-	تعديل للاستثمارات في المؤسسات المصرفية أو المالية أو شركات التأمين أو التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية ولكن خارج نطاق التجميع الرقابي
-	-	-	3. تعديل للموجودات على سبيل الأمانة المحققة في الميزانية العمومية وفقا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكن المستبعدة من قياس الانكشاف لنسبة الرفع
-	-	-	4. تعديلات للأدوات المالية المشتقة
-	-	-	5. تعديل لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي التزام إعادة الشراء والمعاملات المماثلة من الإقراض المكفول بضمان)
131,999	808,387	940,386	6. تعديل للبنود خارج الميزانية (أي التحويل إلى المبالغ الائتمانية المكافئة للانكشافات خارج الميزانية)
-	-	-	7. تعديلات أخرى
455,151	7,659,867	8,115,018	8. الانكشاف لنسبة الرفع





04

البيانات المالية المجمعة

- 124 تقرير مراقبي الحسابات المستقلين.
- 128 بيان الدخل المجمع.
- 129 بيان الدخل الشامل المجمع.
- 130 بيان المركز المالي المجمع.
- 131 بيان التدفقات النقدية المجمع.
- 132 بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.
- 133 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع.

Deloitte.

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويت
هاتف : 2243 8060 - 965 2240 8844
فاكس : 2245 2080 - 965 2240 8855
www.deloitte.com



العيان والعصيمي وشركاهم

إرنست ويونغ

هاتف: 2295 5000
فاكس: 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

محاسبون قانونيون
صندوق رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18-20
شارع أحمد الجابر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2023 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق"). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية وكيفية معالجتها لأمر التدقيق في إطار تدقيقنا له.

خسائر الائتمان للقروض والسلف

يتم تسجيل خسائر الائتمان للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") الممنوحة إلى العملاء والبنوك إما وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") والمحددة التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب أيهما أعلى وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي حول تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصص المتعلق بها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، كما هو مفصّل عنها في السياسات المحاسبية ضمن الإيضاحين 2 و12 حول البيانات المالية المجمعة.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يعتبر سياسة محاسبية معقدة وتتطلب إصدار أحكام جوهرية عند تطبيقها. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى أحكام الإدارة التي يتم اتخاذها لتقييم الزيادة الجوهرية في خسائر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل وتحديد وقوع حالات التعثر وإعداد نماذج تقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية الناتجة من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات.

إن الاعتراف بالمخصص المحدد مقابل التسهيلات منخفضة القيمة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى تعليمات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بذلك التسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من حالات عدم التأكد حول التقديرات والأحكام التي يتم إصدارها لاحتساب انخفاض القيمة، يعتبر هذا الأمر كأحد أمور التدقيق الرئيسية. ويزداد ذلك نتيجة ازدياد حالة عدم التأكد الجوهرية من التقديرات بسبب الضغوط الناتجة عن التضخم المرتفع وبيئة الأعمال القائمة على معدلات الفائدة المرتفعة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها بتقييم عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تطوير النماذج وحوكمتها بالإضافة إلى أدوات الرقابة الخاصة بالمراجعة والتي تستند إليها الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات من تسهيلات الائتمان القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وقد اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها كما قمنا بتقييم كيفية قيام المجموعة بتحديد الزيادة الملحوظ في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. وتم الاستعانة بالمختصين لدينا لتقييم احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر والتوجيهات التي تم مراعاتها من قبل الإدارة في ضوء التأثيرات الاقتصادية الحالية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة أخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة لعينة من التسهيلات الائتمانية قمنا بتقييم معايير التصنيف المرحلي لدى المجموعة واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان التي تم مراعاتها في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة. كما قمنا بتقييم المدخلات والافتراضات المتعددة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، وبالنسبة لمتطلبات المخصصات التي حددتها قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم معايير تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب أية خسائر ائتمان طبقاً للتعليمات ذات الصلة وما إذا كان يتم احتسابها طبقاً لذلك عند الضرورة. وبالنسبة للعينات المختارة والتي اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها، قمنا بالتحقق مما إذا كانت إدارة المجموعة قد قامت بتحديد كافة حالات انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي اشتملت أيضاً على تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، قمنا أيضاً بتقييم الضمان وأعدنا إجراء عمليات احتساب المخصصات الناتجة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي تأكيد أو نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين بنك الخليج ش.م.ك.ع.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا، إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبذلهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2/ رب / 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. وحسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2/ رب / 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

طلال يوسف المزيني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

عبد الكريم عبد الله السمدان

سجل مراقبي الحسابات رقم 208 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم
12 فبراير 2024
الكويت

بيان الدخل المجموع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
244,463	369,967	4	إيرادات فوائد
(102,272)	(219,530)	5	مصروفات فوائد
142,191	150,437		صافي إيرادات فوائد
26,498	26,268	6	صافي أتعاب وعمولات
10,292	10,332		صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والأدوات المالية المشتقة
799	1,010		إيرادات توزيعات أرباح
1,277	2,214		إيرادات أخرى
181,057	190,261		إيرادات التشغيل
55,550	53,871		مصروفات موظفين
2,718	2,989		تكاليف إشغال
6,833	7,169		استهلاك
21,105	22,818		مصروفات أخرى
86,206	86,847		مصروفات التشغيل
94,851	103,414		ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة
			تحميل (إفراج عن) مخصصات:
32,937	40,777	7	- محددة
4,936	(584)	18 g 12	- عامة
(8,008)	(11,601)	12	استردادات قروض، بالصافي بعد الشطب
(42)	(103)	13 g 9	صافي مخصص موجودات مالية أخرى
131	68	14	خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى
29,954	28,557		
64,897	74,857		ربح التشغيل
188	295	22	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
648	749		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
1,609	1,853		ضريبة دعم العمالة الوطنية
648	749		الزكاة
61,804	71,211		ربح السنة
			ربحية السهم
18	21	8	الأساسية والمخفضة (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
ربح السنة	61,804	71,211
إيرادات شاملة أخرى		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية - أسهم	(1,040)	(1,991)
إعادة تقييم مباني ومعدات	(40)	(180)
خسائر شاملة أخرى للسنة		
	(1,080)	(2,171)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	60,724	69,040

الاستعراض الاستراتيجي

الاستعراض التشغيلي

الحكومة

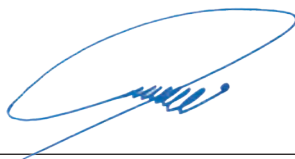
البيانات المالية المجمعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان المركز المالي المجموع

كما في 31 ديسمبر 2023

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	إيضاحات	الموجودات
929,888	1,093,757	9	نقد ونقد معادل
22,000	16,500	10	سندات خزينة حكومة الكويت
337,703	337,715	11	سندات بنك الكويت المركزي
131,222	180,981	9	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
5,128,680	5,196,622	12	قروض وسلف
128,935	191,420	13	استثمارات في أوراق مالية
134,392	118,154	14	موجودات أخرى
38,660	39,483		مباني ومعدات
6,851,480	7,174,632		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
489,651	256,354	15	المستحق إلى بنوك
774,611	1,148,583	15	ودائع من المؤسسات المالية
4,246,837	4,219,259	16	ودائع العملاء
493,926	570,062	17	أموال مقترضة أخرى
126,432	163,574	18	مطلوبات أخرى
6,131,457	6,357,832		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
320,053	362,143	19	رأس المال
16,003	18,107	22	أسهم منحة موصى بها
53,052	60,538	20	احتياطي إجباري
153,024	186,937	20	علاوة إصدار أسهم
18,154	17,974	20	احتياطي إعادة تقييم عقارات
1,549	(716)		احتياطي القيمة العادلة
158,188	171,817		أرباح مرحلة
720,023	816,800		إجمالي حقوق الملكية
6,851,480	7,174,632		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



وليد خالد مندني

(الرئيس التنفيذي بالوكالة)



جاسم مصطفى بودي

(رئيس مجلس الإدارة)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	إيضاحات
أنشطة التشغيل			
ربح السنة	61,804	71,211	
تعديلات:			
إيرادات توزيعات أرباح	(799)	(1,010)	
استهلاك	6,833	7,169	
مخصصات خسائر قروض	37,873	40,193	18 g 12 g 7
صافي مخصص موجودات مالية أخرى	(42)	(103)	13 g 9
خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى	131	68	14
التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل	105,800	117,528	
النقص / (الزيادة) في موجودات التشغيل:			
سندات خزينة حكومة الكويت	52,000	5,500	
سندات بنك الكويت المركزي	(56,506)	(12)	
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(6,614)	(49,724)	
قروض وسلف	(329,199)	(109,434)	
موجودات أخرى	(13,022)	14,708	
(النقص) / (الزيادة) في مطلوبات التشغيل:			
المستحق إلى بنوك	(105,850)	(233,297)	
ودائع من المؤسسات المالية	101,442	373,972	
ودائع عملاء	(57,158)	(27,578)	
مطلوبات أخرى	23,862	38,441	
صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) أنشطة التشغيل	(285,245)	130,104	
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات في أوراق مالية	(54,262)	(191,626)	
متحصلات من بيع / استحقاق استثمارات في أوراق مالية	65,508	128,680	
شراء مباني ومعدات	(11,140)	(8,172)	
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة	799	1,010	
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة الاستثمار	905	(70,108)	
أنشطة التمويل			
متحصلات من إصدار أسهم حقوق الأولوية	-	60,000	19
تكلفة إصدار أسهم حقوق الأولوية	-	(264)	
صافي المتحصلات من أموال مقترضة أخرى	278,926	76,136	17
توزيعات أرباح مدفوعة	(21,078)	(32,005)	22
متحصلات من بيع أسهم خزينة	13,885	6	
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل	271,733	103,873	
صافي الزيادة / (النقص) في النقد والنقد المعادل	(12,607)	163,869	
النقد والنقد المعادل في 1 يناير	942,495	929,888	
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	929,888	1,093,757	9
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية			
فوائد مستلمة	234,629	362,934	
فوائد مدفوعة	82,111	192,070	

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الاحتياطيات									
المجموع	أسهم خزانة	الإجمالي الفرعي للاحتياطيات	أرباح مرحلة	احتياطي القيمة العادلة	إعادة تقييم عقارات	علاوة إصدار أسهم	احتياطي	إجمالي	رأس المال
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
666,492	(18,157)	364,596	144,442	2,374	18,194	153,024	46,562	304,813	304,813
61,804	-	61,804	61,804	-	-	-	-	-	-
(1,080)	-	(1,080)	-	(1,040)	(40)	-	-	-	-
60,724	-	60,724	61,804	(1,040)	(40)	-	-	-	-
(21,078)	-	(21,078)	(21,078)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	15,240	15,240
-	-	-	(215)	215	-	-	-	(15,240)	-
18,157	18,157	-	-	-	-	-	-	-	-
(4,272)	-	(4,272)	(4,272)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(6,490)	-	-	-	6,490	-	-
-	-	(16,003)	(16,003)	-	-	-	-	16,003	-
720,023	-	383,967	158,188	1,549	18,154	153,024	53,052	320,053	320,053
720,023	-	383,967	158,188	1,549	18,154	153,024	53,052	320,053	320,053
71,211	-	71,211	71,211	-	-	-	-	-	-
(2,171)	-	(2,171)	-	(1,991)	(180)	-	-	-	-
69,040	-	69,040	71,211	(1,991)	(180)	-	-	-	-
60,000	-	33,913	-	-	-	33,913	-	26,087	26,087
(264)	-	(264)	(264)	-	-	-	-	-	-
(32,005)	-	(32,005)	(32,005)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	16,003	16,003
-	-	-	274	(274)	-	-	-	-	-
6	-	6	6	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(7,486)	-	-	-	7,486	-	-
-	-	(18,107)	(18,107)	-	-	-	-	18,107	-
816,800	-	436,550	171,817	(716)	17,974	186,937	60,538	362,143	362,143

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

1. التأسيس والتسجيل

إن مجموعة بنك الخليج ("البنك") هي شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في دولة الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 وتسجيلها كمصرف لدى بنك الكويت المركزي. يتم إدراج أسهم البنك في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200، 13032 الصفاة، مدينة الكويت.

خلال السنة، تم تأسيس شركة تابعة مملوكة بنسبة 100٪، وهي شركة الخليج كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) برأسمال مصرح به ومصدر ومدفوع بالكامل بقيمة 10,000 ألف دينار كويتي لغرض العمل في أنشطة الاستثمار. تم الحصول على الموافقة المبدئية من هيئة أسواق المال، والشركة التابعة حالياً بصدد الوفاء بمتطلبات الهيئة.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معاً بـ ("المجموعة") في هذه البيانات المالية المجمعة.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 14 يناير 2024. لدى الجمعية العمومية السنوية للمساهمين صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

إن الأنشطة الرئيسية للمجموعة مبينة في إيضاح 27.

2. السياسات المحاسبية

2.1 أساس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في أوراق مالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأدوات المالية المشتقة والأرض ملك حر والمباني المقاسة بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للمجموعة، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

2.2 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. تتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ضوء التعديل التالي:

- أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات وفقاً لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ إلى جانب التأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت".

2.3 عرض البيانات المالية المجمعة

تقوم المجموعة بعرض بيان مركزها المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يتم عرض تحليل يتعلق بالاسترداد أو التسوية في إيضاح 24 (د).

2.4 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة ماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء ما هو مبين أدناه. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات صادرة ولكن لم تسر بعد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسة 2 لإطار المعايير الدولية للتقارير المالية

تقدم التعديلات على معيار المحاسبة الدولية 1 وبيان الممارسة 2 لإطار المعايير الدولية للتقارير المالية وضع أحكام المعلومات الجوهرية إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام المعلومات الجوهرية على إفصاحات السياسات المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسات المحاسبية التي تكون أكثر نفعاً عن طريق استبدال متطلبات المنشآت في الإفصاح عن سياساتها المحاسبية المرتبطة "الملحوظة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الجوهرية" وإضافة الإرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم المعلومات الجوهرية في صنع القرارات بشأن إفصاحات السياسات المحاسبية.

لم يكن للتعديلات الأخرى الصادرة على المعايير الدولية للتقارير المالية والتي تسري على الفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2023 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2.5 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركته التابعة كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

الشركات التابعة هي المنشآت التي يسيطر عليها البنك، تتحقق السيطرة عندما يتعرض البنك لمخاطر، أو يكون له حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركته في الشركة المستثمر فيها ويكون له القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرته على الشركة المستثمر فيها. يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة في هذه البيانات المالية المجمعة على أساس كل بند على حدة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بواسطة سياسات محاسبية متسقة للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في ظروف مماثلة استناداً إلى المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. يتم أيضاً استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات فيما بين شركات المجموعة بالكامل.

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

تقوم المجموعة عند الاعتراف المبدئي بتصنيف موجوداتها المالية كموجودات مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقائمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقائمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بها.

تقييم نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات المالية لتحقيق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف المجموعة يقتصر فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم حينها تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وقياسها وفقاً للقائمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (الموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الأدوات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال (تتمة)

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات المستقبلية.

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يكون نموذج الأعمال مرتبطًا بالاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع معًا، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

عند إجراء هذا التقييم، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي؛ أي ما إذا كانت الفائدة تتضمن فقط المقابل لقاء القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح يتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية بما لا يتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة وقياسه وفقًا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج أعمالها المختص بإدارة تلك الموجودات. يتم إعادة التصنيف اعتبارًا من بداية فترة البيانات المالية المجمعة الأولى التالية للتغيير. من المتوقع أن تكون هذه التغيرات غير متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال السنة.

الاعتراف/إلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي وفقًا للقيمة العادلة عندما تصبح المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة. تضاف تكاليف المعاملات أو تخصم فقط فيما يتعلق بتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجموع.

يتم إدراج كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة المحاسبة عن تاريخ التسوية؛ أي تاريخ استلام المجموعة أو تسليمها للموجودات. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجموع أو في بيان الدخل الشامل المجموع وفقًا للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده بصفة عامة وفقًا للوائح أو الأعراف السائدة في السوق. لا يتم الاعتراف بالأصل المالي (كليًا أو جزئيًا):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- عندما تحتفظ المجموعة بالحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن تتحمل المجموعة التزامًا بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"، أو
- عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها تفقد السيطرة على الأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

الاعتراف/إلغاء الاعتراف (تتمة)

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم إلى أي مدى كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية. وإذا لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرارها في هذا الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول وفقاً للقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداذه، أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب و/ أو مشتري (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار المجموعة في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للمجموعة إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقاً للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار المجموعة في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

لا يتم الاعتراف بالتزام مالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء سريانه. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل المجموع.

قياس الأدوات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة. تدرج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تصنف المجموعة موجوداتها المالية إلى فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة؛ أو
- القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشرطين التاليين ولا يتم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف وبعض الاستثمارات في أوراق الدين المالية وبعض الموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي كما يتم عرضها بالصافي بعد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم إدراج إيرادات الفوائد الناتجة من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

قياس الأدوات المالية (تتمة)

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفائها الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم تسجيل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المطفأة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع. عند إلغاء الاعتراف بأداة الدين، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع، ويتم تسجيلها ضمن "أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية". يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح أو الخسارة من أدوات الدين التي تقاس لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع وعرضها في بيان الدخل المجمع ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها.

أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

إن أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تتضمن التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حصة تخريدية في صافي موجودات جهة الإصدار. تقيس المجموعة لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة المجموعة عند الاعتراف المبدئي تصنيف الاستثمار في الأسهم المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء، تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف الاستثمارات في الأسهم كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض بخلاف تحقيق عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع، بما في ذلك عند البيع، يتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة. وعند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل المجمع كـ "إيرادات توزيعات أرباح" عندما يثبت حق المجموعة في استلام المدفوعات.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة معاً، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل. يتم تسجيل وقياس الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي المجمع وفقاً للقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، قد تلجأ المجموعة عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي بخلاف ذلك متطلبات القياس وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة جوهرية من أي تباين محاسبي قد ينشأ.

يتضمن هذا التصنيف الأدوات المالية المشتقة غير المصنفة كأدوات تحوط في علاقة تحوط، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. تدرج الإيرادات المعترف بها من هذه الموجودات المالية ضمن "صافي الأرباح من التعامل بعمليات أجنبية".

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

قياس الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء والسندات المساندة - الشريحة 2 والقروض متوسطة الأجل كمطلوبات مالية. ويتم الاعتراف بهذه المطلوبات المالية وفقاً لقيمتها العادلة والتي تمثل متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة وتقاس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- القروض والسلف إلى البنوك والعملاء بما في ذلك الالتزامات؛ و
- خطابات الائتمان والحوالات المقبولة وعقود الضمانات المالية بما في ذلك الالتزامات؛ و
- الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- الأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

تصنف المجموعة انخفاض قيمة الموجودات المالية بصورة رئيسية إلى الفئتين التاليتين:

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تتضمن التسهيلات الائتمانية القروض والسلف والضمانات وخطاب الائتمان والحوالات المقبولة والالتزامات غير المسحوبة. يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي المجمع بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية الأخرى (بخلاف التسهيلات الائتمانية)

تسجل المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وللأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. لا تخضع الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي خسائر ائتمان متوقعة.

تسجل المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً عن الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تم تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ الاعتراف المبدئي.

خسائر الائتمان المتوقعة

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدى عمر الأصل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة")، ما لم تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداث الأصل. وفي هذه الحالة، يستند المخصص إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً.

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً تمثل جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة التي تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر في سداد التسهيل الائتماني والمحتمل وقوعها خلال 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وعلى مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بناءً على طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية ذات الصلة.

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم نقل الموجودات بين المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة لحالات التعرض للمخاطر التي لم تحدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم الاعتراف بجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المرتبطة باحتمالات أحداث التعثر خلال فترة الـ 12 شهراً التالية. تعتبر المجموعة الأصل المالي كأصل منخفض المخاطر الائتمانية عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية الخاص به التعريف المفهوم عالمياً لـ "فئة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة - غير منخفضة القيمة الائتمانية

بالنسبة لحالات التعرض لمخاطر الائتمان التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، ولكن لم تنخفض قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة - منخفضة القيمة الائتمانية

إن التسهيلات الائتمانية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية هي تلك التسهيلات حيث تتعرض أي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة للتأخر في السداد لمدة أكثر من 90 يوماً، أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني. بالنسبة للمرحلة 3، يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بنسبة 100% من صافي رصيد التعثر بعد استبعاد قيمة الضمان المؤهل.

تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر التعثر منذ الاعتراف المبدئي، تأخذ المجموعة في اعتبارها المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل استناداً إلى خبرة المجموعة السابقة والتصنيف الائتماني الداخلي وتقييم مخاطر الائتمان الخاص بالخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتسهيل الائتماني. بغض النظر عن التغير في تصنيف الفئات الائتمانية، في حالة التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة أكثر من 30 يوماً فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية فإن مخاطر الائتمان تعتبر قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي. يتم نقل كافة الموجودات المالية التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي إلى المرحلة 2.

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية انخفضت قيمتها الائتمانية. ترى المجموعة أن التسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية عند وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة بما في ذلك ما إذا كان هناك تأخر في سداد أي مدفوعات لأصل المبلغ أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو مواجهة أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني التصنيفات الائتمانية. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3. تتضمن الأدلة على أن أصل مالي قد انخفضت قيمته الائتمانية، البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية؛ أو
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد؛ أو
- قيام المجموعة بإعادة هيكلة القروض أو السلف في ضوء شروط لم تأخذها المجموعة في اعتبارها في حالة مخالفة ذلك؛ أو
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظراً لصعوبات مالية.

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحقة منخفضة القيمة الائتمانية في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، إذا لم تتعرض لمخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية لزيادة بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي أو لم تنخفض قيمتها الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصص لاحتمالات التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر والخسائر الناتجة من التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزامه المالي سواء على مدى 12 شهراً ("احتمالات التعثر على مدى 12 شهراً") أو على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للالتزام ("احتمالات التعثر على مدى عمر الأداة"). إن التعرض للمخاطر عند التعثر يمثل التعرض للمخاطر المتوقعة في حالة التعثر. ينشأ التعرض للمخاطر عند التعثر لدى المجموعة من التعرض الحالي للمخاطر إزاء الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية المسموح بها وفقاً للعقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض للمخاطر عند التعثر يتعلق بأصل مالي يمثل مجمل قيمته الدفترية. تمثل الخسائر الناتجة من التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند تحققها والقيمة الزمنية للأموال. تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً المبلغ المخصص على مدى فترة الـ 12 شهراً التالية لاحتمالات التعثر مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة التعرض للمخاطر عند التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتسابها باستخدام المبلغ المخصص لاحتمالات التعثر على مدى العمر المتبقي الكامل مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة التعرض للمخاطر عند التعثر.

يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قيمة مبلغ غير متحيز ومرجح بالاحتمالات تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة دون أية تكلفة غير ضرورية أو مجهود غير مبرر في تاريخ البيانات المالية المجمعة حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء ما يلي، والتي يتم لقائها بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للموجودات المالية التي تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ البداية أو تكون منخفضة القيمة الائتمانية.

الشطب

يتم شطب مجمل القيمة الدفترية لأصل مالي (سواء جزئياً أو كلياً) عندما تتوصل المجموعة إلى أن المدين ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. إذا كان المبلغ المشطوب أكبر من مخصص انخفاض القيمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والذي يتم تطبيقه بعد ذلك على مجمل القيمة الدفترية. ومع ذلك، لا تزال الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة إنفاذ القانون لغرض الامتثال لإجراءات المجموعة المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة.

الالتزامات

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة فيما يتعلق بالالتزامات غير المسحوبة، تقوم المجموعة بتقدير الجزء المتوقع من الالتزام الذي سيتم سحبه على مدى العمر المتوقع له. يتم احتساب التعرض للمخاطر عند التعثر بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقاً لما نص عليه بنك الكويت المركزي. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات غير المسحوبة استناداً إلى نفس المنهجية المتبعة للتسهيلات الائتمانية الأخرى المسحوبة.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تعديل القروض والسلف إلى العملاء

تسعى المجموعة متى كان ذلك ممكناً إلى إعادة هيكلة القروض بدلاً من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد مهلة ترتيبات السداد والاتفاق على شروط القروض الجديدة، بمجرد إعادة التفاوض بشأن الشروط، تسري الشروط والأحكام للترتيب التعاقدية الجديد عند تحديد ما إذا كان القرض لا يزال متأخر السداد أم لا. في حالة إذا كانت التعديلات جوهرية، يتم إلغاء الاعتراف بهذا التسهيل ويتم الاعتراف بتسهيل جديد ذي شروط وأحكام مختلفة بشكل جوهري. سيتم احتساب مخصص خسائر للتسهيل تم قياسه استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً باستثناء في الحالات النادرة التي يعتبر فيها التسهيل الجديد تسهيلاً مستحدثاً منخفض القيمة الائتمانية. وفي حالة تعديل القروض والسلف إلى العملاء دون إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض بشأنها باستمرار لضمان الوفاء بكافة المعايير وإمكانية سداد المدفوعات المستقبلية.

مخصصات خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يجب على المجموعة احتساب مخصصات خسائر الائتمان للتسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة في حالة عدم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدية أو إذا تجاوز التسهيل المحددات المتفق عليها سلفاً. يتم تصنيف التسهيل الائتماني كمتأخر السداد ومنخفض القيمة في حالة التأخر في سداد الفائدة/ الربح أو قسط أصل المبلغ لمدة أكثر من 90 يوماً وإذا كانت القيمة الدفترية للتسهيل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد. يتم إدارة القروض متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة والقروض منخفضة القيمة ومراقبتها كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم بعد ذلك الاستعانة بها لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة %
قائمة المراقبة	غير منتظمة لمدة تصل إلى 90 يوم	-
دون المستوى	غير منتظمة لمدة تتراوح من 91 إلى 180 يوم	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لمدة تتراوح من 181 إلى 365 يوم	50%
معدومة	غير منتظمة لمدة تتجاوز 365 يوم	100%

يجوز أن تدرج المجموعة أيضاً تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات السابقة استناداً إلى رأي الإدارة حول الظروف المالية و/أو غير المالية للعميل. بالإضافة إلى مخصصات محددة، يتم احتساب الحد الأدنى من المخصصات العامة بنسبة 1% للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية السارية، بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها التعليمات ولا تخضع لمخصص محدد. يتم عرض المخصص للتسهيلات النقدية كإقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بمخصص التسهيلات غير النقدية كمطلوبات أخرى.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 - الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛
 - المستوى 2 - أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛
 - المستوى 3 - أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.
- يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسعرة إلى أسعار الشراء المعلنة عند الإقفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المدارة إلى أحدث صافي قيمة موجودات معلنة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة باستخدام معدلات الأسعار /الربحية أو الأسعار/التدفقات النقدية السارية التي تم تعديلها لتعكس الظروف المرتبطة بالجهة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو وحدات الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث سعر شراء معلن/ صافي قيمة الأصل.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة لأداة مالية مشتقة الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

أرباح أو خسائر اليوم الأول

عندما يكون سعر المعاملة مختلفاً بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى الملحوظة الحالية في نفس الأداة، أو استناداً إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق الملحوظة، تسجل المجموعة مباشرة الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي إيرادات المتاجرة" في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير ملحوظة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل المجمع عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل وفقاً لسعر متفق عليه (اتفاقيات إعادة شراء) لا يتم إلغاء الاعتراف بها في بيان المركز المالي المجمع. تدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل معدلات فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فائدة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (اتفاقيات إعادة شراء عكسي) في بيان المركز المالي المجمع. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات يتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويُدْرَج صافي المبالغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق يلزم قانوناً لمقاصة المبالغ المسجلة وتتوي المجموعة أما أن تسدد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط

تقوم المجموعة ضمن سياق الأعمال العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج الأدوات المالية المشتقة ذات القيمة العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن "موجودات أخرى" ويتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيمة العادلة السالبة (خسائر غير محققة) ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجمع.

يتم فصل الأدوات المالية المشتقة المتضمنة في التزام مالي أو عقد رئيسي غير مالي عن العقد الرئيسي ويتم المحاسبة عنها كأدوات مالية مشتقة منفصلة إذا: كانت الخصائص والمخاطر الاقتصادية غير مرتبطة عن كُتَب بالعقد الرئيسي؛ وإذا كانت الأداة المنفصلة ذات الشروط المماثلة للأداة المشتقة المتضمنة تستوفي تعريف الأداة المشتقة، ولا يتم قياس العقد المختلط وفقاً للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع. يتم قياس هذه الأدوات المالية المشتقة المتضمنة وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

يتم بشكل عام الحصول على القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير متى كان ذلك مناسباً. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل المجمع ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لغرض المتاجرة أيضاً تلك الأدوات المالية المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تتمة)

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف عمليات التحوط إلى فئتين (أ) عمليات تحوط القيمة العادلة التي تقوم بالتحوط لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به، و (ب) عمليات تحوط التدفقات النقدية التي تقوم بالتحوط لمخاطر التغير في التدفقات النقدية الذي إما يتعلق بمخاطرة معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة.

متطلبات فعالية التحوط

تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- وجود "علاقة اقتصادية" بين البند المتحوط له وأداة التحوط؛ و
 - لم يكن لمخاطر الائتمان تأثير "مهيمن على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية؛ و
 - تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من مقدار البند المتحوط له والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً، ومقدار أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من مقدار البند المتحوط له.
- يتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التحوط والبند المتحوط له المتعلق بها وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيفية قيام المجموعة بتقييم فعالية علاقة التحوط. لاحقاً، يجب تقييم عملية التحوط وتحديد ما إذا كانت معاملة تحوط فعالة على أساس مستمر.

فيما يتعلق بعمليات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقاً للقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى" وفي بيان الدخل المجموع. تعدل أي أرباح أو خسائر ناتجة من البند المتحوط له المتعلق بالمخاطر المتحوط لها مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له وتسجل في بيان الدخل المجموع.

فيما يتعلق بعمليات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر الناتجة من أداة التحوط والمحدد كعملية تحوط فعالة مباشرة في بيان الدخل الشامل المجموع كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل المجموع. بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتوقعة بها والتي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل المجموع إلى بيان الدخل المجموع في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل المجموع.

بالنسبة لعمليات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرة إلى بيان الدخل المجموع.

يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي عند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها أو انتهاء مدتها أو ممارستها أو عندما لا تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط أو عندما لا تكون المعاملة المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في تلك الفترة الزمنية، يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر متراكمة لأداة التحوط المسجلة في حقوق الملكية، حتى يتم إجراء المعاملة المتوقعة. في الحالات التي يكون فيها إجراء المعاملة المستقبلية غير متوقع أو في حالة إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجموع. في حالة عمليات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل معدلات فائدة، فإن أي تعديل على قيمتها الدفترية فيما يتعلق بالتحوط الموقوف يتم إطفاءه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

ج. ضمانات معاد حيازتها

تقوم المجموعة أحياناً بحيازة بعض الموجودات المقدمة كضمانات ضمن تسوية القروض والسلف ذات الصلة تلك. يدرج هذا الأصل بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجموع.

تقوم المجموعة بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ "موجودات أخرى" في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، وتتأكد من تقييمها طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على نفس الفئة من الاستثمارات.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل نتيجة لأحداث سابقة أن يتطلب الأمر تدفق صادر للموارد الاقتصادية من لتسوية التزام قانوني أو استدلالي حالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل المجموع بالصافي بعد أي استرداد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ. مكافأة نهاية الخدمة

تلتزم المجموعة بموجب قانون العمل الكويتي وعقود الموظفين المحددة، إن وجدت، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. عادة ما يستند استحقاق المكافأة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من مدة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المزايا يتم استحقاقها على مدى فترة التوظيف. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية للالتزام بالمزايا المحددة سنوياً من خلال تقييمات اكتوارية بواسطة طريقة الوحدات الائتمانية المتوقعة. ويتضمن التقييم الاكتواري وضع العديد من الافتراضات مثل تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدلات الوفيات. يتم مراجعة هذه الافتراضات في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة.

و. أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم المجموعة الصادرة التي تم إعادة شرائها من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد، بما في ذلك التكلفة المتعلقة بها مباشرة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إضافة الأرباح إلى حساب منفصل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل أي خسائر محققة على نفس الحساب بمقدار الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر زائدة على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الإجمالي والاحتياطيات الأخرى. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن الأسهم هذه. يؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة على أساس نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون التأثير على إجمالي تكلفة السهم الخزينة.

ز. مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئياً بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالمبلغ المعاد تقييمه الذي يمثل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. يتم إجراء إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل فائض أو عجز إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل المجمع إلى الحد الذي لا يتجاوز فيه العجز الفائض المسجل سابقاً. يتم تسجيل الجزء من عجز إعادة التقييم والذي يتجاوز فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل المجمع. وإلى الحد الذي يقوم فيه فائض إعادة التقييم برد خسائر إعادة التقييم المسجلة سابقاً في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل المجمع. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرة إلى الأرباح المرحلة.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

5 إلى 10 سنوات

مباني

3 إلى 5 سنوات

معدات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا ما توفر ذلك المؤشر وعندما تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى مبلغها الممكن استرداده. يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، وتعديلها متى كان ذلك مناسباً، في نهاية كل سنة مالية.

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلاً قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تتجاوز القيمة الدفترية لأصل أو وحدة إنتاج نقد المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. يتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسائر انخفاض في القيمة. إن الرد محدود بحيث ألا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغه الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل خلال سنوات سابقة. يسجل هذا الرد في بيان الدخل المجموع. لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق المزايا الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها. يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل المجموع لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية بدقة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، متى كان ذلك مناسباً، على مدى فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. بمجرد تعرض أصل مالي مصنف كفروض وسلف للانخفاض في القيمة، يتم تسجيل إيرادات الفوائد بواسطة معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسائر انخفاض القيمة. وعندما يصبح الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية، تحتسب المجموعة إيرادات الفوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعلي على صافي التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي حالة تعالي الأصل المالي ولم يعد منخفض القيمة الائتمانية، تلجأ المجموعة إلى احتساب إيرادات الفوائد على أساس إجمالي.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقاً للوائح المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد تأجير. يتمثل العقد في عقد تأجير إذا كان ينص على الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل نقدي. وفي حالة تحديد العقد كعقد تأجير، تسجل المجموعة أصل حق الاستخدام والالتزام بالتأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. كما اختارت المجموعة الاستفادة من إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل في تاريخ البدء وعقود التأجير التي تنخفض فيها قيمة الأصل ذي الصلة. يتم تسجيل مدفوعات عقود التأجير كمصروفات تشغيل في بيان الدخل المجموع على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

موجودات حق الاستخدام

تقاس موجودات حق الاستخدام مبدئياً وفقاً للتكلفة والتي تتضمن المبلغ المبدئي للالتزام بالتأجير المعدل مقابل أي مدفوعات عقود تأجير مسددة في أو قبل تاريخ البدء زائداً أي تكاليف مبدئية مباشرة متكبدة. يتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقاً بواسطة طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية بموجب خسائر انخفاض القيمة إن وجدت. تسجل المجموعة موجودات حق الاستخدام ضمن "مباني ومعدات" في بيان المركز المالي المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ل. عقود التأجير (تتمة)

مطلوبات التأجير

يتم قياس مطلوبات التأجير مبدئياً وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقود التأجير غير المسددة في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض المتزايد للمجموعة. يتم لاحقاً قياس التزام التأجير وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي. بالإضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير إذا طرأ تعديل أو تغير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير. تسجل المجموعة مطلوبات التأجير ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجموع.

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها أو المدارة بصفة الأمانة لا تعامل كموجودات أو مطلوبات خاصة بالمجموعة وبالتالي فهي غير مدرجة في بيان المركز المالي المجموع. تدرج الإيرادات من أنشطة الأمانة ضمن "صافي أتعاب وعمولات".

ن. العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المدرجة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقاً للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن بيان الدخل المجموع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجموع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

س. النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمعة، يتضمن النقد والنقد المعادل النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات استحقاق أصلية لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يضطلع بأنشطة الأعمال التي ينتج عنها تحقيق إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تجميع قطاعات التشغيل التي تتمتع بنفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء، متى كان ذلك مناسباً، وإعداد تقارير حولها كقطاعات يجب إعداد التقارير حولها.

ف. الضمانات المالية

تمنح المجموعة ضمن سياق الأعمال العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الائتمان والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة والتي تمثل القسط المستلم، ضمن بند "مطلوبات أخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل المجموع ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم مبدئياً قياس مطلوبات عقود الضمانات المالية بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً في حالة لم يتم تصنيفها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ من تحويل أصل وفقاً للقيمة الأعلى مما يلي:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (راجع الموجودات المالية أعلاه)
- المبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المسجل طبقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات المبينة أعلاه، متى كان ذلك مناسباً.

ص. منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس متماثل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل كما يتم إدراجها ضمن نفس البند في بيان الدخل المجموع. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.7 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة لم يتم التطبيق المبكر لعدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024. تعزز المجموعة تطبيق تلك المعايير، متى كان ذلك مناسباً، عند سريانها.

متطلبات عامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة (المعيار الدولي للتقارير المالية

(S1) والإفصاحات المتعلقة بالمناخ (المعيار الدولي للتقارير المالية S2) – 1 يناير 2024

في يونيو 2023، أصدر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة أول معيارين من المعايير الدولية للتقارير المالية للإفصاح عن الاستدامة وهما متطلبات عامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة (المعيار الدولي للتقارير المالية S1) والإفصاحات المتعلقة بالمناخ (المعيار الدولي للتقارير المالية S2). يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية S1 إطار عمل أساسي للإفصاح عن المعلومات الجوهرية حول المخاطر المتعلقة بالاستدامة والفرص في سلسلة القيمة الخاصة بالمجموعة. ويعتبر المعيار الدولي للتقارير المالية S2 أول معيار موضوعي صادر يحدد متطلبات للمنشآت للإفصاح عن معلومات حول المخاطر والفرص المتعلقة بتغير المناخ. يتطلب المعيار من المنشأة الإفصاح بشكل منفصل عن المعلومات حول المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي من الممكن التوقع بشكل معقول أن يكون لها تأثير على التدفقات النقدية للمنشأة وحصولها على التمويل أو تكلفة رأس المال على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

3. الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية العامة

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقدير عند تحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. فيما يلي الاستخدامات الأكثر جوهرية للأحكام والتقدير:

تصنيف الأدوات المالية

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نتائج اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط واختبار نموذج الأعمال. تحدد المجموعة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدف تجاري معين. يتضمن هذا التقييم أحكام تعكس كافة الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها ومكافأة مديري الموجودات.

تقوم المجموعة بمراقبة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها بغرض فهم أسباب استبعادها ومدى توافق هذه الأسباب مع الغرض من الأعمال التي تم حيازة الأصل لقائه. تمثل المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للمجموعة لدى استمرار ملائمة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بباقي الموجودات المالية. وفي حالة عدم ملائمة نموذج الأعمال، يتم تحديد ما إذا وجد تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغيير متوقع في تصنيف هذه الموجودات. تحدد هذه الأحكام ما إذا كان سيتم لاحقاً قياسها بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، وما إذا كان سيتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للأدوات في بيان الدخل المجمع أو بيان الدخل الشامل المجمع. للمزيد من المعلومات، راجع إيضاح 2.6 (أ) تصنيف الأدوات المالية، للاطلاع على المزيد من المعلومات.

خسائر انخفاض قيمة الأدوات المالية

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى هو مجال يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات جوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني. كما يجب اتخاذ عدد من الأحكام الجوهرية عند تطبيق متطلبات المحاسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومنها:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛ و
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛ و
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وترجيحاتها النسبية.

تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف حيث تقوم المجموعة بشأنها بتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن الاستعانة بالبيانات والافتراضات الخارجية والداخلية بصورة جوهرية. راجع إيضاح 2.6 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية، للاطلاع على المزيد من المعلومات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

3. الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق ذات شروط تجارية متكافئة؛ أو
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛ أو
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛ أو
- نماذج التقييم.

تراجع المجموعة أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمتها باستخدام إما الأسعار من معاملات السوق الحالية الملحوظة في نفس الأداة أو أي بيانات سوق أخرى متاحة ملحوظة.

يتم احتساب هذه القيم استناداً إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات، وما إلى ذلك. كما يستند مقدار التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

4. إيرادات فوائد

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
7,364	15,182	سندات خزانة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي
2,251	3,344	استثمارات في أوراق دين مالية
14,736	43,070	إيداعات لدى البنوك
220,112	308,371	قروض وسلف
244,463	369,967	

5. مصروفات فوائد

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
3,985	5,149	حسابات تحت الطلب وحسابات ادخار
77,677	172,025	ودائع محددة الاجل
10,115	13,512	قروض بنكية
10,495	28,844	اموال مقترضة أخرى
102,272	219,530	

6. صافي الأتعاب والعمولات

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
39,289	40,825	إجمالي إيرادات الاتعاب والعمولات
(12,791)	(14,557)	إجمالي مصروف الاتعاب والعمولات
26,498	26,268	

يتضمن إجمالي إيرادات الاتعاب والعمولات بمبلغ 664 ألف دينار كويتي (2022: 637 ألف دينار كويتي) من الأنشطة الائتمانية.

7. مخصصات محددة

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
		قروض و سلف
32,305	41,746	نقدية (إيضاح 12)
632	(969)	غير نقدية (إيضاح 18)
32,937	40,777	

8. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تُحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخفضة عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخفضة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخفضة قائمة كما في 31 ديسمبر 2023.

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
61,804	71,211	ربح السنة
سهم	سهم	
3,347,404,280	3,406,011,489	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة
فلس	فلس	
18	21	ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تم تعديل حسابات ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022، للمحاسبة عن أسهم المنحة وأسهم حقوق الأولوية الصادرة خلال سنة 2023. قدرت ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 بقيمة 19 فلس قبل التعديل بأثر رجعي على عدد الأسهم بعد إصدار المنحة وأسهم حقوق الأولوية.

9. النقد والنقد المعادل

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
378,319	289,853	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
88,108	106,794	نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى
463,466	697,118	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يوماً
929,893	1,093,765	
(5)	(8)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
929,888	1,093,757	

في 31 ديسمبر 2023، قدرت الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة لمدة أكثر من 30 يوماً بمبلغ **180,983 ألف دينار كويتي** (2022: 131,259 ألف دينار كويتي)، والمعدلة مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ **2 ألف دينار كويتي** (2022: 37 ألف دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2023 و 2022، تم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

10. سندات خزينة حكومة الكويت

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية.

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
5,500	14,000	تستحق خلال سنة واحدة
16,500	2,500	تستحق بعد سنة
22,000	16,500	

في 31 ديسمبر 2023 و2022، تم اعتبار سندات خزينة حكومة الكويت منخفضة المخاطر وتصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

11. سندات بنك الكويت المركزي

تم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي. تستحق هذه الأدوات خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
337,703	337,715	سندات بنك الكويت المركزي

في 31 ديسمبر 2023 و2022، تم اعتبار سندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وتصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

12. قروض وسلف

تمثل القروض والسلف المبلغ المقدم إلى العملاء من الشركات والمؤسسات والبنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من الأفراد. فيما يلي تقييم المجموعة لتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

في 31 ديسمبر 2023:

المجموع	باقي دول العالم	آسيا والمحيط الهادي	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2,324,351	1,587	-	-	-	2,322,764	شخصية
705,500	101,191	5,828	19,297	394,055	185,129	مالية
453,982	-	-	15,648	12,270	426,064	تجارية
354,855	-	-	-	118,583	236,272	نפט خام وغاز
161,162	-	-	-	9,863	151,299	إنشائية
283,816	-	-	-	-	283,816	صناعية
858,194	-	-	-	34,828	823,366	عقارية
348,569	-	-	-	196,738	151,831	أخرى
5,490,429	102,778	5,828	34,945	766,337	4,580,541	مجممل القروض والسلف
						ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
(293,807)						
5,196,622						

12. قروض وسلف (تتمة)

في 31 ديسمبر 2022:

الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	2,259,720	-	-	1,812	2,261,532
مالية	171,485	259,757	9,189	39,819	484,845
تجارية	392,568	12,252	15,089	-	419,909
نفط خام وغاز	296,532	65,855	-	-	362,387
إنشائية	148,706	10,129	-	-	158,835
صناعية	266,524	11,351	-	-	277,875
عقارية	971,021	39,195	-	-	1,010,216
أخرى	207,215	239,907	-	-	447,122
مجممل القروض والسلف	4,713,771	638,446	24,278	41,631	5,422,721
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة					(294,041)
					<u>5,128,680</u>

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

	2023 ألف دينار كويتي			2022 ألف دينار كويتي		
	محدد	عام	المجموع	محدد	عام	المجموع
في 1 يناير	31,835	262,206	294,041	24,323	257,455	281,778
مبالغ مشطوبة	(41,726)	-	(41,726)	(24,793)	-	(24,793)
المحمل إلى بيان الدخل المجمع	41,746	(254)	41,492	32,305	4,751	37,056
في 31 ديسمبر	<u>31,855</u>	<u>261,952</u>	<u>293,807</u>	<u>31,835</u>	<u>262,206</u>	<u>294,041</u>

إن المخصصات المحددة والعامية تستند إلى المتطلبات الواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي والمعياري الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي. راجع إيضاح 2.6 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب بمبلغ 11,601 ألف دينار كويتي (2022: 8,008 ألف دينار كويتي) صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ 217 ألف دينار كويتي (2022: 13,472 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة 11,818 ألف دينار كويتي (2022: 21,480 ألف دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

12. قروض وسلف (تتمة)

الحركة في مخصص انخفاض القيمة (تتمة)

2022 ألف دينار كويتي			2023 ألف دينار كويتي			إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة هي كما يلي:
المجموع	قروض استهلاكية	قروض للشركات والبنوك	المجموع	قروض استهلاكية	قروض للشركات والبنوك	
281,778	26,973	254,805	294,041	32,531	261,510	في 1 يناير
(24,793)	(24,793)	-	(41,726)	(30,237)	(11,489)	مبالغ مشطوبة
37,056	30,351	6,705	41,492	36,281	5,211	المحمل إلى بيان الدخل المجمع
294,041	32,531	261,510	293,807	38,575	255,232	في 31 ديسمبر

راجع إيضاح 24 (أ) حول الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ **18,081** ألف دينار كويتي (2022: 19,380 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

مقارنة بين إجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية:

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
294,041	293,807	مخصص التسهيلات النقدية
19,380	18,081	مخصص التسهيلات غير النقدية
313,421	311,888	إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية
189,748	186,682	خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9
123,673	125,206	زيادة إجمالي المخصصات عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9
39%	40%	زيادة المخصصات كنسبة من إجمالي المخصصات

13. استثمارات في أوراق مالية

2022 ألف دينار كويتي			2023 ألف دينار كويتي			
المجموع ألف دينار كويتي	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ألف دينار كويتي	التكلفة المطفاة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ألف دينار كويتي	التكلفة المطفاة ألف دينار كويتي	
استثمارات مسعرة						
85,547	-	85,547	158,772	-	158,772	سندات/ صكوك سيادية
10,005	-	10,005	307	-	307	سندات أخرى
10,268	10,268	-	11,014	11,014	-	أسهم
105,820	10,268	95,552	170,093	11,014	159,079	
استثمارات غير مسعرة						
203	203	-	-	-	-	سندات أخرى
23,068	23,068	-	21,412	21,412	-	أسهم/أخرى
23,271	23,271	-	21,412	21,412	-	
(156)	-	(156)	(85)	-	(85)	ناقصا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
128,935	33,539	95,396	191,420	32,426	158,994	في 31 ديسمبر

في 31 ديسمبر 2023 و2022، تم تصنيف كافة الاستثمارات في أوراق الدين المالية ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم يكن هناك أي حركات بين المراحل.

14. موجودات أخرى

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
25,989	33,022	فوائد مدينة مستحقة
14,406	17,287	مدينون متنوعون وآخرون
(751)	(819)	ناقصاً: خسائر الانخفاض في القيمة لمدينين آخرين
26,084	-	منحة حكومية مستحقة
68,664	68,664	ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه)
134,392	118,154	

الحركة في الضمانات المعاد حيازتها:

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
59,432	68,664	في 1 يناير
9,232	-	إضافات
68,664	68,664	في 31 ديسمبر

تم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيمين معتمدين استنادا إلى طريقة المقارنة بالسوق (المستوى 3) ولا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

15. المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
		المستحق إلى البنوك
10,991	14,209	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
478,660	242,145	ودائع محددة الأجل
489,651	256,354	
		ودائع من مؤسسات مالية
86,752	49,821	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
687,859	1,098,762	ودائع محددة الأجل
774,611	1,148,583	

16. ودائع العملاء

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
1,298,371	1,205,945	حسابات جارية
380,079	339,456	حسابات ادخار
2,568,387	2,673,858	ودائع محددة الأجل
4,246,837	4,219,259	

تتضمن ودائع العملاء مبلغ 14,555 ألف دينار كويتي (2022: 13,589 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمانات مقابل التزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات ائتمان وضمانات (راجع إيضاح 26).

17. أموال مقترضة أخرى

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	سعر الفائدة الشعلي	
25,000	25,000	4.00%	سندات مساندة - الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريحة ثابتة)
25,000	25,000	بنك الكويت المركزي + 2.25%	سندات مساندة - الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريحة متغيرة بحد أقصى 5%)
443,926	520,062	5.25% إلى 6.71%	قروض متوسطة الأجل - متغيرة (2024-2027)
493,926	570,062		

18. مطلوبات أخرى

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
32,060	59,520	فوائد دائنة مستحقة
4,115	8,904	إيرادات مؤجلة
19,380	18,081	مخصصات تسهيلات غير نقدية (راجع الحركة أدناه)
30,364	28,731	مخصصات متعلقة بالموظفين
4,182	3,385	مطلوبات التأجير
36,331	44,953	أخرى
126,432	163,574	

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
18,563	19,380	في 1 يناير
817	(1,299)	(الافراج) / المحمل إلى بيان الدخل المجمع
19,380	18,081	في 31 ديسمبر

19. رأس المال

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
320,053	362,143	الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل

يتكون رأس المال المصرح به للبنك من **4,860,561,006 سهم** (31 ديسمبر 2022: 3,200,534,292 سهم) بقيمة 100 فلس لكل سهم. وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 13 مايو 2023 على زيادة رأس المال المصرح به للبنك من مبلغ **336,056 ألف دينار كويتي** إلى مبلغ **486,056 ألف دينار كويتي**، وفوضت مجلس الإدارة باتخاذ قرار بشأن مبلغ وطرق زيادة رأس المال المصدر. وعليه، وبعد الحصول على الموافقات اللازمة، قام البنك بزيادة رأس ماله المصدر من خلال إصدار أسهم حقوق أولوية بعدد 260,869,565 سهم، بقيمة اسمية لكل منها قدرها 100 فلس للسهم وعلاوة إصدار أسهم بقيمة قدرها 130 فلس للسهم.

تم الاكتتاب في إصدار أسهم حقوق الأولوية بالكامل مما أدى إلى زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ **26,087 ألف دينار كويتي** إلى **362,143 ألف دينار كويتي** يتكون من **3,621,430,571 سهم** (31 ديسمبر 2022: 3,200,534,293 سهم) وزيادة في علاوة إصدار الأسهم بمبلغ **33,913 ألف دينار كويتي** إلى **186,937 ألف دينار كويتي** (31 ديسمبر 2022: 153,024 ألف دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

20. الاحتياطات

أ. الاحتياطي الإجمالي

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم اقتطاع نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي الإجمالي. يجوز للبنك وقف هذه الاقتطاعات السنوية عندما يعادل الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لسداد توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بسداد توزيعات أرباح هذا المبلغ.

ب. علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لمقاصة الخسائر المتراكمة.

ج. احتياطي إعادة تقييم العقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للمجموعة. إن الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم إدراجه مباشرة في الأرباح المرحلة عندما يتم بيع الموجودات المتعلقة به.

21. أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

خلال السنة السابقة تم بيع كافة أسهم الخزينة. إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

عدد الأسهم		
2022	2023	
37,000,000	-	الرصيد كما في 1 يناير
1,850,000	-	أسهم منحة
(38,850,000)	-	مبيعات
-	-	الرصيد كما في 31 ديسمبر

22. توزيعات أرباح موصي بها ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 12 فلس للسهم (2022: 10 فلس) وأسهم منحة بنسبة 5% بمبلغ 18,107 ألف دينار كويتي (2022: 16,003 ألف دينار كويتي) على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2023، بما يخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية. في حالة اعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية، تستحق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة الموصي بها إلى المساهمين بعد الحصول على الموافقات الرقابية الضرورية.

خلال السنة، اعتمد المساهمون بالجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 18 مارس 2023 توزيعات أرباح نقدية بقيمة 10 فلس للسهم (2021: 7 فلس للسهم) وأسهم منحة بنسبة 5% بقيمة 16,003 ألف دينار كويتي (2021: 15,240 ألف دينار كويتي) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. تم تسجيل توزيعات الأرباح النقدية وتم دفعها لاحقاً. تم توزيع أسهم المنحة في 13 أبريل 2023.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 295 ألف دينار كويتي (2022: 188 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولو الإدارة التنفيذية في المجموعة وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا عملاء للمجموعة في سياق الأعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقاً لسياسات المجموعة.

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان الدخل المجمع وبيان المركز المالي المجمع هي كما يلي:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية		عدد الأطراف ذات علاقة			
	2023	2022	2023	2022	ألف دينار كويتي	2022
أعضاء مجلس الإدارة						
أرصدة						
قروض وسلف	1	1	19	10	195,690	166,370
بطاقات ائتمان	3	3	6	5	8	18
ودائع	8	8	93	77	863,223	42,389
التزامات/مشتقات						
ضمانات / خطابات ائتمان	-	-	24	13	68,824	32,742
معاملات						
إيرادات فوائد	1	1	29	18	8,914	5,582
مصرفوف فوائد	4	4	21	16	13,589	564
صافي الأتعاب والعمولات	-	-	24	17	267	138
مصرفوفات أخرى	-	-	10	12	1,719	1,764
شراء معدات	-	-	2	2	317	276
الإدارة التنفيذية:						
أرصدة						
قروض وسلف	7	7	-	-	883	1,158
بطاقات ائتمان	11	11	-	-	19	22
ودائع	14	17	-	-	2,612	4,229
المعاملات						
إيرادات فوائد	9	7	-	-	48	41
مصرفوف فوائد	19	18	-	-	138	74

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح ما بين 5% إلى 6.75% (2022: 4.5% إلى 6.25%) سنوياً. إن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم مكفولة بضمانات. قُدرت القيمة العادلة لهذه الضمانات كما في 31 ديسمبر 2023 بمبلغ 71,076 ألف دينار كويتي (2022: 66,821 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

2023	2022	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
3,789	4,845	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
524	401	مكافأة نهاية/إنهاء الخدمة
4,313	5,246	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

كبنك تجاري، تتعلق أنشطة المجموعة بشكل أساسي باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. تقبل المجموعة الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة لفترات متنوعة، وتسعى إلى اكتساب هوامش فائدة فوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما تسعى المجموعة إلى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التحوط المحددة، يتم عادةً مقاصة الانكشافات لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات عن طريق الدخول في مراكز مقابلة وبالتالي يتم السيطرة على التباين في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل مراكز السوق.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضًا إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. وتدرك المجموعة العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من أهداف المجموعة الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية المجموعة في الحفاظ على مفهوم إدارة قوية للمخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات ضمن وخلال كل نشاط رئيسي من أنشطة أعمال المجموعة. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة سياساتها وممارساتها في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض المجموعة لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيتها.

قامت المجموعة بتشكيل لجنة للمخاطر تابعة لمجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لمشاكل المخاطر التي تواجه المجموعة ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة متى كان ذلك ملائمًا. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى المجموعة على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى المجموعة. كما تتولى هذه اللجنة مراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر ومستوى القدرة على تحمل المخاطر وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. تقوم لجنة المخاطر بمراجعة جميع المخاطر الجوهرية وأي تعرض كبير لا يفي بمعايير الإقراض العادية. ويتألف قسم إدارة المخاطر من رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما شكلت المجموعة أيضًا لجنة المخاطر التنفيذية والتي يرأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، والتي تعتبر اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر لدى المجموعة برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكافة أشكال حالات التعرض للمخاطر بالمجموعة.

تعرض الأقسام التالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالأعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للمجموعة طبقًا للشروط المتفق عليها. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناتجة عن حالات التعرض للمخاطر المترابطة على سبيل المثال عندما تحتفظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي إلى تأثر قدرة هؤلاء الأطراف بشكل مماثل على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أي ظروف أخرى.

تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

تطبق المجموعة سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن خلال مراقبة حالات التعرض لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر لتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وقطاعات الأعمال وحدود الدول لتنوع محفظة الإقراض وتجنب التركيزات غير الملائمة. يتم السيطرة على حالات التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تتولى إدارات الائتمان المستقلة التي تشمل مخاطر الشركات ومخاطر العملاء، والتي ترفع تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر، مسؤولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسؤوليات هذه المجموعات: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، ووضع السياسات المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر الائتمان الكبرى التي تشمل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركيزات المخاطر الأخرى والحفاظ عليها؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، ومراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومراقبة حالات التعرض الخارجي للمخاطر، ومراقبة حالات التعرض لمخاطر مجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات المجموعة وتطويرها وذلك بهدف تصنيف حالات التعرض للمخاطر وتجزئة حالات التعرض للمخاطر إلى قطاعات واضحة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركيزات مخاطر العملاء / القطاعات وحدود الدول وحالات التعرض الخارجي للمخاطر والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى المجموعة أيضاً معايير مفصلة لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض للأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من مدة الخدمة والحد الأدنى للراتب وما إلى ذلك. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب الجاري الخاص بالمقدم لدى المجموعة. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب ألا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

بخلاف لجنة المخاطر، يوجد لدى المجموعة سبعة لجان خاصة بالائتمان هي: لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار، ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة الائتمان لإدارة الثروات ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسؤوليات لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى المجموعة وفقاً للسياسات الائتمانية للمجموعة. كما يحق للجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار منح تفويض الائتمان للجنة الائتمان التنفيذية على النحو المنصوص عليه من قبل مجلس الإدارة.

يحق للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة أو رفض أو تعديل التسهيلات الائتمانية في نطاق الصلاحيات المفوضة والمعتمدة لها. كما يمكن للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء مستوى تحمل المخاطر المعتمد لدى المجموعة. وللجنة سلطة تشكيل أو تعديل لجان الائتمان الحالية في نطاق الصلاحيات القانونية العامة للجنة. ويتم رفع ملخص قرارات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تجتمع لجنة الائتمان الإدارية ذات المستوى الأدنى من الصلاحيات المفوضة لها بصفة منتظمة من أجل اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار بناءً على السلطات ذات الصلة. ويتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد متى تقتضي الضرورة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصلاحيات المفوضة إليها. وتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكتمال ودقة مستندات طلبات القروض مع إجراء مراقبة ائتمانية ومراجعة "القائمة السوداء" ومراقبة التزامات أوامر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتخضع طلبات القروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس "بطاقة درجات" والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية.

تقوم لجنة تصويب الائتمان بمراجعة عمليات تصويب الائتمان الإدارية و/أو الاعتماد أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية. ويتم إحالة كافة مقترحات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف إجراءات الاسترداد أو شطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصلاحيات المفوضة للجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان المعنية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

لدى لجنة الائتمان لإدارة الثروات صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان الواردة من عملاء إدارة الثروات المقدمة إليها في حدود مستويات صلاحياتها المفوضة. وتحال الطلبات التي لا تقع ضمن نطاق حدود الصلاحيات المفوضة للجنة الائتمان لإدارة الثروات إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار استناداً إلى التفويض ذي الصلة.

تقوم لجنة التصنيف والمخصصات بأعمالها وفقاً لأحكام قواعد ولوائح بنك الكويت المركزي، وإرشادات السياسة الائتمانية للبنك لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات والمحاسبة عن الإيرادات الناتجة منها، ومراقبة تصنيف محافظ الائتمان للبنك، وقرارات احتساب المخصصات. كما تتولى اللجنة مسؤولية احتساب المخصصات وفقاً لنماذج ومنهجيات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المطبقة من قبل المجموعة بما يتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي.

وفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يجوز مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة تصويب الائتمان، وعادة ما تتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود الائتمانية والمبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة ائتمانية وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمانات ومصدر السداد وتفاصيل الضامين، إن كان ذلك ممكناً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية متى كان ذلك مناسباً. توجد لدى المجموعة حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدول وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في الاعتماد فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى المجموعة سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب المتبع مع كافة أنشطة الإقراض. كما تبين سياسة المجموعة الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم المؤسسات المالية للمجموعة وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية ولجنة الائتمان التنفيذية.

يقوم قسم المؤسسات المالية بمراجعة منتظمة للحدود العامة للدول المتعلقة بالمجموعة وتقييم حالات التعرض للمخاطر. تركز المراجعة على الحجم الكلي للمخاطر على مستوى الدول مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر الفردية للدول عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المؤسسة وسبل التأكد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للمجموعة. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل المجموعة وتخفيفه إن وجد في الوقت المناسب. ويتحدد الحد المقبول للمخاطر على مستوى كلي للأعمال المصرفية للشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تحليل المستوى المقبول للمخاطر في قطاعات الأعمال التي تمثل أهمية لأعمال البنك.

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة

تستعين المجموعة بنظام تصنيف ائتماني داخلي وقامت بتطوير نماذج للوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج من "ثلاث مراحل" لانخفاض القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي. حيث يتم بناءً عليه تصنيف الأداة المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ضمن المرحلة 1. في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 2 ولكن لا تعتبر بعد منخفضة القيمة الائتمانية. وفي حالة انخفاض القيمة الائتمانية للأداة المالية، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 3. راجع الإيضاح 2.6 (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالتصنيف ضمن المراحل.

تحتسب المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض للتعرض بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المقررة طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

تحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمالية التعثر للتصنيف الائتماني المقابل للتسهيل والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض للمخاطر في حالة التعثر. يتم تقديم المزيد من التفاصيل في الفقرات التالية من قسم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم المجموعة بتقدير هذه العناصر بواسطة نماذج ملائمة لمخاطر الائتمان تراعي التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وغيرها. فيما يلي ملخص طريقة خسائر الائتمان المتوقعة:

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

- المرحلة 1: يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة الناتج عن أحداث التعثر في سداد تسهيل ائتماني والتي من المحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر بناءً على توقعات التعثر المحتمل وقوعها خلال 12 شهراً التالية لتاريخ البيانات المالية المجمعة.
- المرحلة 2: عندما يسجل تسهيل ائتماني زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداثه بسبب عوامل كمية ونوعية، تسجل المجموعة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. إن الآليات المماثلة لتلك الموضحة أعلاه، إلا أنه يتم تقدير احتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر على مدى عمر الأداة. ويتم خصم أوجه العجز النقدي المتوقعة بالنسبة التقريبية لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- المرحلة 3: بالنسبة للتسهيل الائتماني الذي يعتبر منخفض القيمة الائتمانية؛ أي وجود دليل موضوعي على التعثر، تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض لمخاطر التعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الحد الأدنى للاستقطاع وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عندما يعادل تصنيف مخاطر الائتمان التعريف المقبول عالمياً لـ "درجة الاستثمار" يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية (بخلاف التسهيلات الاستهلاكية/ المقسطة) ضمن المرحلة 2 عندما يتم تخفيض تصنيف المخاطر للملتزم بدرجتين للتسهيلات الائتمانية ضمن درجة الاستثمار وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات المدرجة ضمن الفئة غير الاستثمارية. تطبق المجموعة معايير كمية متناسقة بالنسبة للمحفظة المصنفة داخلياً عند تقييم الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان. وفي حالة غياب التصنيفات في البداية، تراعي المجموعة التصنيف الحالي في تاريخ البيانات المالية المجمعة، وطريقة الحساب والمستحقات لتحديد المرحلة التي يتم تصنيف التسهيلات ضمنها. إضافة إلى ذلك، تصنف المجموعة كافة التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها وغير منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 2.

تراعي المجموعة فترة استحقاق متوقعة تبلغ 7 سنوات للتسهيلات الائتمانية إلى العملاء من الشركات المصنفة ضمن المرحلة 2 ما لم يكن لهذه التسهيلات تاريخ استحقاق تعاقد غير قابل للتمديد وجدول دوري للمدفوعات دون أن يتجاوز مبلغ السداد النهائي نسبة 50% من التسهيلات الائتمانية الأصلية. وتحدد المجموعة فترة استحقاق متوقعة بحد أدنى 5 سنوات بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان بينما تحدد فترة استحقاق تبلغ 15 سنة بالنسبة للقروض السكنية والتمويل.

تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة التسهيلات المتعثرة والتي تم تصنيفها بدرجة تتراوح ما بين 8 إلى 10 ضمن الحسابات بالمرحلة 3.

مراجعة المراحل

من المؤشرات الرئيسية للتغيرات في جودة الائتمان لمحفظه القروض مقدار النقل بين المراحل، حيث يشير ذلك إلى ما إذا كانت محفظة القروض قد تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

تراعي المجموعة الأصل المالي كأصل "بلا تعثر" (أي لم يعد منخفض القيمة) وبالتالي تعيد تصنيفه من المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أي من معايير انخفاض القيمة الائتمانية. وبالنسبة للتسهيلات منخفضة القيمة التي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، فينبغي اجتياز فترة التأخر في سداد الالتزامات (إن وجدت) والوفاء بالمدفوعات المجدولة (على أساس جاري لها جميعاً) لمدة سنة واحدة على الأقل أو كما هي محددة من قبل المجموعة لكي يتم النظر في تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 2/المرحلة 1. كما تأخذ المجموعة في اعتبارها إرشادات بنك الكويت المركزي ذات الصلة قبل إعادة تصنيف أي تسهيل ائتماني بين المراحل. إن فترة التصحيح المقدرة بمدة سنة واحدة لا تنطبق على التسهيلات الاستهلاكية والمقسطة.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف في خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

احتمالية التعثر

تقضي سياسة المجموعة بتقييم مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل الممارسات العالمية وتضمن الشفافية والاتساق بما يتيح المقارنة بين الملتزمين. تستخدم المجموعة أداة موديز لتصنيف المخاطر بغرض تصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لأداة موديز لتصنيف المخاطر، يتم تصنيف كافة المقترضين بناءً على تقييمات مالية وتجارية. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الدين، في حين يستند التقييم التجاري إلى مخاطر القطاع وجودة الإدارة ووضع الشركة.

يستند الإطار المطبق من قبل المجموعة في احتساب احتمالية التعثر إلى تصنيف مخاطر الملتزم والتعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وطبقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم مراعاة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). وتستعين المجموعة بأدوات تصنيف قياسية خاصة بقطاع الأعمال لتقييم التصنيفات/الدرجات التي يتم الاستفادة منها في عملية تقدير احتمالية التعثر. وتتيح هذه الأداة القدرة على تحليل الأعمال واستنتاج تصنيفات المخاطر على مستوى الملتزم والتسهيل على حد سواء. يدعم هذا التحليل استخدام عوامل مالية وكذلك عوامل ذاتية غير مالية. كما تستعين المجموعة بتصنيفات خارجية من قبل وكالات تصنيف معروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

إن احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام عامل منفصل للاحتمالية التعثر عن السداد على مدى 12 شهراً وعلى مدى فترة عمر الأداة، وذلك استناداً إلى تخصيص المرحلة الخاص بالملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. تنتج احتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل من أداة التصنيف استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد في فترة زمنية معينة باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

بالنسبة للخدمات المصرفية الاستهلاكية، يتم مراقبة سلوك المقترض في السداد بصفة دورية. إن القروض الاستهلاكية غير مكفولة بضمان بشكل عام، ولكن يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال شرط "تحويل الراتب" الذي يتطلب من صاحب العمل الخاص بالعمل دفع راتبه مباشرة إلى حساب الراتب الخاص ببنك الخليج. إذا لم يتم قيد الرواتب ولم تكن هناك أموال في الحسابات، فإن الحسابات تصبح متأخرة السداد. يتم الاستعانة بأيام التأخر في السداد لتحديد مخاطر الائتمان بالنسبة للعملاء من الأفراد. كما تخضع طلبات القروض لعملية تقييم تتضمن "بطاقة الدرجات" بناءً على قرارات المجموعة التي يعاد التحقق منها بانتظام. إضافة إلى ذلك، تخضع كافة طلبات الائتمان الاستهلاكي للفحص الائتماني من خلال وكالات التصنيف الائتماني لمعلومات الائتمان لتقييم الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للائتمان. تم تصنيف احتمالية التعثر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للعملاء من الأفراد إلى مجموعات تتشارك خصائص المخاطر المتماثلة.

بالنسبة للأدوات المالية في الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات السوق النقدي ومحافظ الموجودات الأخرى، يتم الاستعانة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. ويتم مراقبة وتحديث التصنيفات المعلنة تلك باستمرار.

تطبق المجموعة حدود دنيا للاحتمالية التعثر على مدى 12 شهراً بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية غير المدرجة ضمن فئة الاستثمار وبنسبة 0.75% للتسهيلات الائتمانية ضمن فئة الاستثمار. ومع ذلك، لا تنطبق هذه الحدود الدنيا على القروض الاستهلاكية والسكنية والتمويل وكذلك على التسهيلات الائتمانية إلى الحكومات والبنوك ذات تصنيف ائتماني خارجي لفئة الاستثمار.

الخسائر الناتجة عن التعثر

إن الخسائر الناتجة عن التعثر هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التعثر. وتقوم المجموعة بتقدير معاملات الخسائر الناتجة عن التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد المتعلقة بالمطالبات مقابل الأطراف المقابلة المتعثرة. وبالنسبة للتسهيلات المكفولة بضمانات، تطبق المجموعة حد أدنى للاستقطاع إلى قيمة الضمان المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، تأخذ المجموعة في اعتبارها نسبة 50% كحد أدنى من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون ذات الأولوية ونسبة 75% من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون المساندة المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

التعرض للمخاطر عند التعثر

يمثل التعرض للمخاطر عند التعثر المبلغ الذي يدين به الملتزم إلى المجموعة في تاريخ التعثر. تراعي المجموعة حالات التعرض للمخاطر المتغيرة التي قد تزيد من حالات التعرض للمخاطر بالإضافة إلى الائتمان المسحوب. وتنشأ حالات التعرض هذه عن الحدود غير المسحوبة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، سيتضمن التعرض القيم داخل وخارج الميزانية العمومية طبقاً لعامل تحويل الائتمان المنصوص عليه طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمها لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأداة منذ الاعتراف المبدئي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وأجرت المجموعة تحليلاً سابقاً وحددت المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند الاحتساب الأساسي لخسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها، على سبيل المثال وليس الحصر، الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، والانفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم كل من التوجهات الحالية والمتوقعة لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستناد إلى المعلومات المستقبلية يؤدي إلى زيادة درجة الأحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك تقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تستعين المجموعة بمجموعة كبيرة من الأدوات للحد من مخاطر الائتمان. تسعى المجموعة للحصول على غطاء من الضمانات وعوائد التنازل عن العقود وغير ذلك من أشكال الحماية لضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان متى أمكن ذلك. تتضمن اتفاقيات قروض المجموعة أيضاً ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث تتمكن المجموعة من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى المجموعة وتحويل الأرصدة الائتمانية لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الائتمانية حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه المجموعة.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للمجموعة، عند الضرورة، من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والأسهم غير المسعرة والعقارات (أراضي ومباني) والودائع الثابتة محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى المجموعة التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح المجموعة والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة.

كما في 31 ديسمبر 2023، خضعت نسبة 24% (2022: 27%) من إجمالي القروض والسلف القائمة إلى العملاء لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمانات.

تتبع المجموعة إجراءات للتأكد من عدم وجود تركيز زائد لأي فئة معينة من الموجودات ضمن الضمانات.

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي المجمع بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى من تركيز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة ذات الصلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للمجموعة حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض		وفقاً لفئة الموجودات المالية
الحد الأقصى للتعرض	الحد الأقصى للتعرض	
2022	2023	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
871,496	1,019,218	النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
22,000	16,500	سندات خزانة حكومة الكويت
337,703	337,715	سندات بنك الكويت المركزي
131,222	180,981	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
		قروض وسلف:
2,997,847	3,017,012	- قروض للشركات وقروض بنكية
2,130,833	2,179,610	- قروض استهلاكية
95,599	158,994	استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)
65,728	49,490	موجودات أخرى
6,652,428	6,959,520	الإجمالي
2,673,488	2,934,941	مطلوبات محتملة والتزامات
17,098	54,045	عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)
2,690,586	2,988,986	الإجمالي
9,343,014	9,948,506	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة التركيز الجوهري لموجودات المجموعة بالنسبة لأي طرف مقابل فردي ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة تعرض إجمالية لمخاطر القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي حالات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023 نسبة 12.3% (2022: 12.6%).

2022		2023		
بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات	بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات	المنطقة الجغرافية:
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2,192,686	5,623,556	2,151,684	5,623,301	داخلية (الكويت)
140,520	829,490	342,765	962,028	منطقة الشرق الأوسط الأخرى
103,873	74,072	219,415	141,017	أوروبا
24,498	59,154	21,421	104,000	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا
229,009	24,156	253,683	25,550	آسيا والمحيط الهادي
-	42,000	18	103,624	بقية دول العالم
2,690,586	6,652,428	2,988,986	6,959,520	

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

قطاع الأعمال؛	2022		2023	
	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي
شخصية	82,473	2,228,055	47,289	2,288,179
مالية	404,543	1,115,694	576,959	1,618,847
تجارة	694,871	415,268	686,599	450,416
نفط خام وغاز	110,354	135,037	149,065	154,875
إنشاءات	651,437	156,973	672,707	160,408
حكومية	50,001	1,197,966	58,369	1,071,271
صناعية	179,686	267,104	167,490	270,801
عقارات	204,811	998,705	249,096	856,199
أخرى	312,410	137,626	381,412	88,524
	2,690,586	6,652,428	2,988,986	6,959,520

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة المجموعة إلى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل السياسات الدولية وتتيح الشفافية والاتساق بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

تستخدم المجموعة برنامج موديز لتصنيف المخاطر وذلك لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف موديز، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراعي التقييم المالي الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركات.

تنقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدى فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً التقييم النوعي للعمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، تنتج مخاطر الملتزمين عن استخدام توقعات تشمل فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية تعثر الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيل الرئيسي غير المكفول بضمان.

إن تصنيفات مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة تدرج بصورة عامة في ثلاث فئات وهي بالتحديد: "مرتفعة" و"قياسية" و"مقبولة" إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" تتمثل في تقييم المخاطر الشاملة لتكبد خسائر مالية نتيجة عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "قياسية" تتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مقبولة" تتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية بالكامل. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسائر المالية المصنفة كفئة "مقبولة" على أنها أعلى من حالات التعرض للمخاطر المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" أو "قياسية".

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى المجموعة أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيفات مخاطر التسهيلات، بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسائر المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يخفض بشكل جوهري من مقدار الخسائر في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف تلك المخاطر.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

تصنف المجموعة تعرض المجموعة للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز أغراض السداد كما يحددها بنك الكويت المركزي.

تقوم المجموعة بتصنيف القروض والسلف لعملائها بصورة رئيسية ضمن فئتين: قروض للشركات والبنوك، والقروض الاستهلاكية. تتضمن فئة القروض للشركات والبنوك التسهيلات الائتمانية ومنتجات التمويل التجاري لعملائها من الشركات والمؤسسات والبنوك. كما تتضمن فئة القروض الاستهلاكية التسهيلات الاستهلاكية والمقسطة والبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية الأخرى للأفراد ذوي رؤوس الأموال الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتيح ذلك للمجموعة بتصنيف محفظتها لقطاعات فرعية متنوعة لتسهيل تحليل وتعزيز إدارة التركيزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحفظة

تقوم المجموعة باحتساب المتوسط المرجح لمعدل تصنيف المخاطر الذي يتم من خلاله إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

تقوم المجموعة بتطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم صافي القيمة المدرجة في الحساب بعد الأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال. تساعد النماذج على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وتعزيز وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهمون.

البنية التحتية للائتمان

لدى المجموعة وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة منتجات الائتمان وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الإدارة. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان/المخاطر ونظم طلبات الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للمجموعة. لدى المجموعة حالياً نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لمنتجات الائتمان إلى أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

يوضح الجدول التالي الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية لنبود بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني الخاص بالمجموعة.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

البنية التحتية للائتمان (تتمة)

2023	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة				
	مرتفعة	قياسية	مقبولة	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	1,018,898	328	-	-	1,019,226
سندات خزينة حكومة الكويت	16,500	-	-	-	16,500
سندات بنك الكويت المركزي	337,715	-	-	-	337,715
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	180,983	-	-	-	180,983
قروض وسلف:					
- قروض للشركات والبنوك	2,645,335	501,699	81,138	30,354	3,258,526
- قروض استهلاكية	2,097,110	26,246	290	44,140	2,167,786
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	146,714	12,365	-	-	159,079
موجودات أخرى	49,490	-	-	-	49,490
	<u>6,492,745</u>	<u>540,638</u>	<u>81,428</u>	<u>74,494</u>	<u>7,189,305</u>

2022	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة				
	مرتفعة	قياسية	مقبولة	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	871,047	450	4	-	871,501
سندات خزينة حكومة الكويت	22,000	-	-	-	22,000
سندات بنك الكويت المركزي	337,703	-	-	-	337,703
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	108,942	22,317	-	-	131,259
قروض وسلف:					
- قروض للشركات والبنوك	2,536,337	636,376	53,625	11,923	3,238,261
- قروض استهلاكية	2,043,681	39,816	300	41,202	2,124,999
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	66,135	29,620	-	-	95,755
موجودات أخرى	65,728	-	-	-	65,728
	<u>6,051,573</u>	<u>728,579</u>	<u>53,929</u>	<u>53,125</u>	<u>6,887,206</u>

تم تأخير سداد نسبة 79% (2022: 80%) من الأرصدة متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة لأقل من 60 يوماً ونسبة 21% (2022: 20%) تتراوح ما بين 60 - 90 يوماً.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان (تتمة)

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية وفقاً للفئة

2023	مجمل التعرض ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي
قروض وسلف:			
- قروض للشركات والبنوك	13,718	1,626	12,067
- قروض استهلاكية	50,399	17,067	6,069
	<u>64,117</u>	<u>18,693</u>	<u>18,136</u>
2022	مجمل التعرض ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي
قروض وسلف:			
- قروض للشركات والبنوك	21,096	11,578	8,197
- قروض استهلاكية	38,365	11,616	6,020
	<u>59,461</u>	<u>23,194</u>	<u>14,217</u>

المطلوبات المحتملة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر الائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. ومع ذلك فإن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن هذه الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود صرف العملات الأجنبية. تسمح عقود صرف العملات الأجنبية للمجموعة وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود صرف العملات الأجنبية معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات التي تم تحديدها لصالح المجموعة، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

يتم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 28. تمت إدارة التعرض لمخاطر الائتمان كجزء ضمن الحدود الشاملة للقروض الممنوحة للعملاء. فيما يلي تحليل القيم الدفترية للتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية: القروض والسلف والتسهيلات غير النقدية: المطلوبات المحتملة والالتزامات) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة استناداً إلى معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان (تتمة)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان (تتمة)

في 31 ديسمبر 2023	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
قروض وسلف:				
- مرتفعة	4,715,662	26,783	-	4,742,445
- قياسية	433,710	94,235	-	527,945
- مقبولة	290	81,138	-	81,428
- متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة	18,075	52,627	-	70,702
- منخفضة القيمة	-	-	67,909	67,909
	5,167,737	254,783	67,909	5,490,429

في 31 ديسمبر 2022	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
قروض وسلف:				
- مرتفعة	4,531,325	47,014	-	4,578,339
- قياسية	544,542	131,650	-	676,192
- مقبولة	298	53,627	-	53,925
- متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة	9,429	42,065	-	51,494
- منخفضة القيمة	-	-	62,771	62,771
	5,085,594	274,356	62,771	5,422,721

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان (تتمة)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان (تتمة)

في 31 ديسمبر 2023	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة والتزامات:				
- مرتفعة	2,420,715	24,490	-	2,445,205
- قياسية	359,272	88,172	-	447,444
- مقبولة	46	22,720	-	22,766
- منخفضة القيمة	-	-	19,526	19,526
	<u>2,780,033</u>	<u>135,382</u>	<u>19,526</u>	<u>2,934,941</u>

في 31 ديسمبر 2022	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة والتزامات:				
- مرتفعة	2,100,153	34,955	-	2,135,108
- قياسية	311,712	187,485	-	499,197
- مقبولة	46	19,748	-	19,794
- منخفضة القيمة	-	-	19,389	19,389
	<u>2,411,911</u>	<u>242,188</u>	<u>19,389</u>	<u>2,673,488</u>

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان (تتمة)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي تحليل الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية وغير النقدية) المحسوبة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

في 31 ديسمبر 2023	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2023	38,179	78,970	72,599	189,748
التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل				
- التحويل إلى المرحلة 1	14,760	(2,785)	(11,975)	-
- التحويل إلى المرحلة 2	(3,244)	9,376	(6,132)	-
- التحويل إلى المرحلة 3	(221)	(1,214)	1,435	-
خسائر الائتمان المتوقعة - (الإفراج) / المحمل للسنة	(12,839)	(9,131)	60,630	38,660
الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة	-	-	(41,726)	(41,726)
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2023	36,635	75,216	74,831	186,682

في 31 ديسمبر 2022:	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2022	41,724	96,272	50,635	188,631
التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل				
- التحويل إلى المرحلة 1	11,757	(1,641)	(10,116)	-
- التحويل إلى المرحلة 2	(1,379)	5,563	(4,184)	-
- التحويل إلى المرحلة 3	(176)	(1,787)	1,963	-
خسائر الائتمان المتوقعة - (الإفراج) / المحمل للسنة	(13,747)	(19,437)	59,094	25,910
الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة	-	-	(24,793)	(24,793)
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2022	38,179	78,970	72,599	189,748

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان (تتمة)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان (تتمة)

حساسية خسائر الائتمان المتوقعة

لقد وضعت الإدارة في اعتبارها حساسية نتائج خسائر الائتمان المتوقعة للتوقعات الاقتصادية كجزء من عملية حوكمة خسائر الائتمان المتوقعة. علاوةً على ذلك، تدرج المجموعة مخصص إجمالي بنسبة 40% زائد عن خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية (إيضاح 12) لأية زيادة في خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن الحساسية.

ب. مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض القطاع المصرفي عادةً لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لأوجه عدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغلبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وبالتالي تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل المجمع لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات الفائدة المحتفظ بها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للإيرادات الشاملة الأخرى للسندات ذات معدلات الفائدة الثابتة/ المتغيرة المحتفظ بها في نهاية السنة.

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل المجمع وحقوق الملكية المجمع (الدخل الشامل)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

العملة	2023			2022		
	التأثير على الربح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على التغير في النقاط الأساسية	التأثير على الربح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على التغير في النقاط الأساسية
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
دينار كويتي	25 (+)	1,405	-	25 (+)	1,511	-
دولار أمريكي	25 (+)	696	-	25 (+)	505	-
ريال سعودي	25 (+)	107	-	25 (+)	88	-

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

ج. مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تعتبر المجموعة نفسها مؤسسة كويتية وعملتها الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية المفتوحة على أساس يومي مقابل الحدود الرقابية ويقوم مجلس الإدارة باعتماد الحدود الداخلية لضمان الامتثال.

استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي المجموع، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على بيان الدخل المجموع وبيان الدخل الشامل المجموع للمجموعة كما يلي

العملة	نسبة التغير في سعر العملة %	التأثير على الربح ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي	التأثير على التغير في النقاط الأساسية	التأثير على الربح ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	+5	(100)	80	+5	(145)	116

يتم الاحتفاظ باستثمارات المجموعة في محفظة متنوعة من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي تستثمر في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة والتي لا يمكن قياس أداؤها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يتم مراعاة سوى التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية في تحليل الحساسية.

د. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. ومخاطر السيولة هي المخاطر المتتابة التي يمكن أن تنتج عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نزوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتوزيع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف من النقد والنقد المعادل والأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقد.

تشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للمجموعة. بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات تقوم مجموعة الخزينة بإدارة السيولة وعمليات التمويل لدى المجموعة لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. تحتفظ المجموعة في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة وفقاً لما تراه مناسباً للوفاء بمتطلبات الإقراض والسداد حتى في ظل الظروف الصعبة.

تقوم المجموعة بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل 3 فيما يخص نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. إن الغرض من نسبة تغطية السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى المجموعة عن طريق التأكد من احتفاظ المجموعة بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتشمل فترة 30 يوماً من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكد من احتفاظ المجموعة بمصادر تمويل مستقرة لتغطية متطلبات التمويل على المدى القصير والطويل. إضافة إلى ذلك، يتم أيضاً مراقبة مخاطر السيولة عن طريق الامتثال لحدود عدم التباين في قوائم الاستحقاق المقررة من بنك الكويت المركزي ونسبة القروض إلى الودائع.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: توقع التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي ومعدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة ومراقبة تركيز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين من الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. تحتفظ المجموعة بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك لوكالة الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استناداً إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها فترة استحقاق تعاقدية تستند إلى توقعات الإدارة):

حتى شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2023:						
الموجودات:						
النقد والنقد المعادل	1,093,757	-	-	-	-	1,093,757
سندات خزانة حكومة الكويت	-	-	7,000	-	2,500	16,500
سندات بنك الكويت المركزي	31,441	160,167	144,182	1,925	-	337,715
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	141,103	39,878	-	-	180,981
قروض وسلف	247,131	396,703	419,350	584,085	863,477	5,196,622
استثمارات في أوراق مالية	-	65,902	57,059	31,109	3,023	191,420
موجودات أخرى	37,834	5,589	1,860	2,896	69,574	118,154
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	39,483
مجموع الموجودات	1,410,163	769,464	669,329	627,015	936,074	7,174,632
المطلوبات:						
المستحق للبنوك	63,995	53,667	25,000	113,692	-	256,354
ودائع من المؤسسات المالية	439,115	283,005	367,637	58,826	-	1,148,583
ودائع العملاء	2,206,264	655,808	831,201	515,412	10,574	4,219,259
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	115,000	405,062	570,062
مطلوبات أخرى	65,579	43,608	7,818	22,099	24,470	163,574
إجمالي المطلوبات	2,774,953	1,036,088	1,231,656	825,029	440,106	6,357,832

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2022:	ألف دينار كويتي	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
الموجودات:							
النقد والت نقد المعادل	929,888	-	-	-	-	-	929,888
سندات خزينة حكومة الكويت	-	-	-	5,500	14,000	2,500	22,000
سندات بنك الكويت المركزي	29,975	163,819	141,983	1,926	-	-	337,703
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	35,147	79,787	16,288	-	-	131,222
قروض وسلف	255,913	591,391	306,150	594,686	854,033	2,526,507	5,128,680
استثمارات في أوراق مالية	1,531	35,048	18,079	15,710	24,010	34,557	128,935
موجودات أخرى	28,425	29,381	4,309	1,879	70,012	386	134,392
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	38,660	38,660
مجموع الموجودات	1,245,732	854,786	550,308	635,989	962,055	2,602,610	6,851,480
المطلوبات:							
المستحق للبنوك	201,353	123,426	93,611	71,261	-	-	489,651
ودائع من المؤسسات المالية	241,734	227,801	190,394	114,682	-	-	774,611
ودائع العملاء	2,416,165	885,406	341,848	593,672	9,746	-	4,246,837
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	-	421,260	72,666	493,926
مطلوبات أخرى	52,798	33,568	7,310	8,045	24,711	-	126,432
إجمالي المطلوبات	2,912,050	1,270,201	633,163	787,660	455,717	72,666	6,131,457

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة لدى المجموعة في 31 ديسمبر استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصوصة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار، يتم التعامل معها كما لو تم إرسال الإخطار فوراً.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2023:	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المستحق للبنوك	19,211	634	118,683	130,350	-	268,878
ودائع من المؤسسات المالية	91,865	453,904	591,666	35,790	-	1,173,225
ودائع العملاء	1,634,621	312,343	2,014,635	341,830	-	4,303,429
أموال مقترضة أخرى	2,635	5,156	21,564	599,320	-	628,675
مطلوبات أخرى	65,579	43,608	29,917	24,470	-	163,574
إجمالي المطلوبات غير المخصصة	1,813,911	815,645	2,776,465	1,074,985	56,775	6,537,781

في 31 ديسمبر 2022:	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المستحق للبنوك	121,039	33,749	329,004	15,550	-	499,342
ودائع من المؤسسات المالية	93,456	134,469	493,734	66,742	-	788,401
ودائع العملاء	1,705,818	377,749	2,161,245	58,441	-	4,303,253
أموال مقترضة أخرى	1,851	3,574	16,488	526,553	-	548,466
مطلوبات أخرى	52,798	33,568	15,355	24,711	-	126,432
إجمالي المطلوبات غير المخصصة	1,974,962	583,109	3,015,826	691,997	-	6,265,894

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

يوضح الجدول التالي فترة انتهاء الاستحقاق التعاقدية الخاصة بالمطلوبات المحتملة لدى المجموعة:

في 31 ديسمبر 2023:	أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي	من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة	20,873	51,068	379,150	527,722	606,425	1,585,238
التزامات	6,495	8,144	108,254	593,025	633,785	1,349,703
	27,368	59,212	487,404	1,120,747	1,240,210	2,934,941

في 31 ديسمبر 2022:	أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي	من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة	28,640	63,379	331,387	433,080	656,529	1,513,015
التزامات	5,499	24,019	139,364	400,522	591,069	1,160,473
	34,139	87,398	470,751	833,602	1,247,598	2,673,488

يوضح الجدول التالي فترة انتهاء الاستحقاق التعاقدية الخاصة بمراكز عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لدى المجموعة:

المشتقات	أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي	من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2023:				
تحويل العملات الأجنبية الآجلة	34,074	126	280	34,480
في 31 ديسمبر 2022:				
تحويل العملات الأجنبية الآجلة	992	6,842	-	7,834

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

هـ. مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن أدوات رقابة داخلية غير كافية أو تؤدي إلى الفشل أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى المجموعة مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة.

تتم مراقبة مخاطر التشغيل بشكل أساسي من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية والتقنية في قسم إدارة المخاطر. لدى القسم وحدات متخصصة تركز على الاحتيال والسياسات والإجراءات واستمرارية الأعمال والمعلومات والأمن السيبراني. تتولى الإدارة التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات لغرض تحديد وتقييم ومراقبة والإشراف على مخاطر التشغيل كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر. تلتزم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية والتقنية بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات بتاريخ 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة مخاطر التشغيل لدى البنوك.

و. مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها.

إن جزءاً من استثمارات المجموعة يتم الاحتفاظ به في محفظة متنوعة من صناديق مدارة والتي تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى) في نهاية السنة بسبب التغير المقدّر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في الأسهم المدرجة بما يتفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

2022 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي	2023 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي	نسبة التغير في أسعار الأسهم %	مؤشرات السوق
513	551	+5%	سوق الكويت للأوراق المالية

ز. مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن تتكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للمجموعة تحمل فائدة ذات أسعار متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة حيث تحتفظ المجموعة بخيار السداد، لها فترة استحقاق أقل من سنة واحدة وبالتالي فإن المجموعة لا تتعرض لمخاطر المدفوعات مقدماً بصورة جوهرية.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية، بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تعادل قيمتها العادلة تقريباً، وينطبق هذا أيضاً على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها فترة استحقاق محددة وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات فائدة متغيرة. لم يتم إجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية المجمعة السابقة.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2023	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أوراق مالية	11,014	118	21,294	32,426

في 31 ديسمبر 2022	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أوراق مالية	10,268	836	22,232	33,336
أوراق دين مالية	-	203	-	203
	10,268	1,039	22,232	33,539

يحلل الجدول التالي الحركة ضمن المستوى 3 من الموجودات المالية:

في 1 يناير ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	إضافات / استبعادات ألف دينار كويتي	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي	في 31 ديسمبر ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أوراق مالية	22,232	(1,099)	10	21,294
2022	23,146	(363)	4	22,232

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 طبقاً لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يتم إجراء أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

تم تحديد القيمة العادلة الموجبة والسالبة لعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة باستخدام مدخلات جوهريّة من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

كما في 31 ديسمبر 2023، قُدرت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة بمبلغ 158,994 ألف دينار كويتي (2022: 95,396 ألف دينار كويتي)، ومبلغ 158,831 ألف دينار كويتي (المستوى 1) (2022: 94,737 ألف دينار كويتي) على التوالي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرت المجموعة تحليل حساسية عن طريق تبين هذه الافتراضات بهامش معقول وليس هناك أي تأثير جوهري. إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية المجمعة. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استناداً إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

26. المطلوبات المحتملة والالتزامات

لوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، تقوم المجموعة بإبرام اتفاقيات حول العديد من المطلوبات المحتملة والالتزامات غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءاً من المخاطر الكلية للمجموعة.

إن إجمالي المطلوبات المحتملة والالتزامات القائمة هو كما يلي:

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
1,146,960	1,192,776	ضمانات
366,055	392,462	خطابات ائتمان وحوالات مقبولة
33,323	154,978	التزامات غير مسحوبة وغير قابلة للإلغاء
1,127,150	1,194,725	التزامات غير مسحوبة وقابلة للإلغاء
2,673,488	2,934,941	

تتيح الشروط التعاقدية للمجموعة الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27. تحليل القطاعات

أ. وفقاً لوحدة الأعمال

الأعمال المصرفية التجارية	قبول الودائع من العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والحسابات المكشوفة وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات والبنوك.
الخزينة والاستثمارات	تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالمجموعة عن طريق استخدام سندات خزينة حكومة الكويت والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للمجموعة من قبل وحدة الاستثمارات.

27. تحليل القطاعات (تتمة)

أ. وفقاً لوحدة الأعمال (تتمة)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

المجموع	الأعمال المصرفية التجارية		الخزينة والاستثمارات		المجموع	
	2023 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
إيرادات تشغيل	138,674	147,115	6,219	8,140	144,893	155,255
نتيجة القطاع	74,562	84,091	4,307	6,086	78,869	90,177
إيرادات غير موزعة					45,368	25,802
مصروف غير موزع					(53,026)	(54,175)
ربح السنة					71,211	61,804
موجودات القطاعات	5,334,453	5,236,887	1,751,205	1,510,204	7,085,658	6,747,091
موجودات غير موزعة					88,974	104,389
إجمالي الموجودات					7,174,632	6,851,480
مطلوبات القطاعات	2,950,868	3,196,890	3,198,641	2,757,554	6,149,509	5,954,444
مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة					1,025,123	897,036
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية					7,174,632	6,851,480

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 (أ).

إن الإيرادات الناتجة من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات المجموعة في سنة 2023 أو 2022.

28. المشتقات

تقوم المجموعة ضمن سياق أعمالها العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً للمدة حتى فترة الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. يتم إدراج كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

28. المشتقات (تتمة)

المبالغ الاسمية وفقاً للمدة حتى تاريخ الاستحقاق		إجمالي المبلغ الاسمي	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
3-12 شهراً	خلال 3 أشهر	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

في 31 ديسمبر 2023:

أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:

المتاجرة (وعمليات التحوط غير المؤهلة)

عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

3 (1) 34,480 34,200 280

المبالغ الاسمية وفقاً للمدة حتى تاريخ الاستحقاق		إجمالي المبلغ الاسمي	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
3-12 شهراً	خلال 3 أشهر	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

في 31 ديسمبر 2022:

أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:

المتاجرة (وعمليات التحوط غير المؤهلة)

عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

52 (46) 7,834 7,834 -

أنواع منتجات المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصاً لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم إبرام عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي. إن المبادلات هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة.

بالنسبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة.

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المتاجرة المشتقة لدى المجموعة بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. تتضمن أنشطة المبيعات عرض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تقليل مخاطر السوق. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها.

29. كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

إن أهداف المجموعة الرئيسية من إدارة رأس المال هو ضمان التزام المجموعة بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تقوم المجموعة بإدارة قاعدة رأس المال بفاعلية للتحوط من المخاطر المتعلقة بالأعمال. كما يتم مراقبة مدى كفاية رأسمال المجموعة من خلال تنفيذ عدة إجراءات من بينها تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على المجموعة.

29. كفاية وإدارة رأس المال (تتمة)

إدارة رأس المال (تتمة)

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة رأس المال والتوزيع" في التقرير السنوي. تم احتساب المعدلات الواردة أدناه دون أي تأثير على توزيعات الأرباح النقدية الموصي بها.

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات مدى كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
5,216,454	5,223,798	الموجودات المرجحة بالمخاطر
652,057	731,332	رأس المال المطلوب: 14% (2022: 12.5%)
		رأس المال المتاح
741,129	827,353	الشريحة 1 من رأس المال
114,002	113,789	الشريحة 2 من رأس المال
855,131	941,142	إجمالي رأس المال
14.21%	15.84%	معدل كفاية الشريحة 1 من رأس المال
16.39%	18.02%	إجمالي معدل كفاية رأس المال

معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى المجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/ 2014/342 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
741,129	827,353	الشريحة 1 من رأس المال
7,659,867	8,115,018	إجمالي التعرض
9.68%	10.20%	معدل الرافعة المالية

إن الإفصاحات المتعلقة بلوائح كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022، تم إدراجها ضمن فقرة "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

30. موجودات بصفة الأمانة

في 31 ديسمبر 2023، بلغت القيمة الإجمالية للموجودات التي تحتفظ بها المجموعة أو تتم إدارتها بصفة الأمانة من قبل المجموعة مبلغ **852,820 ألف دينار كويتي** (2022: 1,101,000 ألف دينار كويتي) وبلغ الدخل المتعلق بهذا النشاط **664 ألف دينار كويتي** (2022: 637 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن صافي الأتعاب والعمولات (إيضاح 6).



قائمة الفروع

1885588 ▶

العاصمة

الدعية

داخلي: 6370 / 6378
فاكس: +965 22 729 990

السرة

داخلي: 6100 / 6101
فاكس: +965 25 314 002

الشرق - شارع أحمد الجابر
داخلي: 6680 / 6687
فاكس: +965 22 478 406

العديلية

داخلي: 6020 / 6029
فاكس: +965 22 564 031

الغزالي

داخلي: 6420 / 6422
فاكس: +965 24 827 470

المنصورية

داخلي: 6120 / 6126
فاكس: +965 22 555 379

النزهة

داخلي: 6360 / 6369
فاكس: +965 22 571 338

برج كريستال

داخلي: 6841 / 6840

جابر الأحمد

داخلي: 6740 / 6744

ضاحية عبدالله السالم

داخلي: 6030 / 6034
فاكس: +965 22 529 256

فهد السالم

داخلي: 6279 / 6827
فاكس: +965 22 428 313

الفرع الرئيسي-

شارع مبارك الكبير
داخلي: 2002 / 2717
فاكس: +965 22 445 240

مجمع الوزارات

داخلي: 6170 / 6176
فاكس: +965 22 464 217

الأحمدي

الأحمدي

داخلي: 6240 / 6249
فاكس: +965 23 980 201

صباح الأحمد

داخلي: 6871 / 6870

مجمع الخيران

خدمة ذاتية

الرقعة

داخلي: 6430 / 6438
فاكس: +965 23 940 098

الصباحية

داخلي: 6660 / 6668
فاكس: +965 23 613 913

الفحيحيل - شارع الدبوس

داخلي: 6040 / 6049
فاكس: +965 23 910 761

الفحيحيل -

مجمع الإلكترونيات الغانم
داخلي: 6380 / 6389
فاكس: +965 23 916 865

صبحان

داخلي: 6340 / 6349
فاكس: +965 24 732 611

ميناء الزور

داخلي: 6110 / 6119
فاكس: +965 23 950 307

هدية

داخلي: 6140 / 6148
فاكس: +965 23 969 243

الفروانية

مجمع الافنيوز

هاتف: +965 22 200 901
فاكس: +965 22 200 903

الشويخ

داخلي: 6290 / 6293
فاكس: +965 24 819 407

الفردوس

داخلي: 6390 / 6395
فاكس: +965 24 801 903

الفروانية - جمعية الفروانية

داخلي: 6600 / 6609
فاكس: +965 24 720 562

جليب الشيوخ

داخلي: 6060 / 6068
فاكس: +965 24 341 710

خيطان

داخلي: 6320 / 6329
فاكس: +965 24 751 811

صباح الناصر

داخلي: 6610 / 6619
فاكس: +965 24 894 138

مطار الكويت الدولي T1

داخلي: 6869 / 6861

ميناء الشويخ

داخلي: 6080 / 6083
فاكس: +965 24 813 350

الجهراء

غرب الجهراء

داخلي: 6350 / 6354
فاكس: +965 24 563 490

الصليبخات

داخلي: 6470 / 6479
فاكس: +965 24 869 405

العيون

داخلي: 6630 / 6638
فاكس: +965 24 564 363

القبروان

داخلي: 6730 / 6737
فاكس: +965 24 663 052

جمعية الجهراء

داخلي: 6150 / 6154
فاكس: +965 24 555 173

سعد العبدالله

داخلي: 6785

حولي

الجابرية

داخلي: 6400 / 6409
فاكس: +965 25 350 480

الرميثية

داخلي: 6190 / 6195
فاكس: +965 25 646 192

الزهراء

داخلي: 6690 / 6699
فاكس: +965 25 246 896

مجمع الفنار

داخلي: 6300 / 6309
فاكس: +965 25 716 554

الشعب

داخلي: 6070 / 6078
فاكس: +965 22 664 176

جمعية السالمية

داخلي: 6050 / 6051
فاكس: +965 25 716 842

السلام

داخلي: 6410 / 6419
فاكس: +965 25 213 073

حولي

داخلي: 6280 / 6289
فاكس: +965 22 653 941

مشرف

داخلي: 6200 / 6209
فاكس: +965 25 392 812

ميدان حولي

داخلي: 6700 / 6709
فاكس: +965 25 628 504

بيان

داخلي: 6180 / 6181
فاكس: +965 25 389 031

مبارك الكبير

العدان

داخلي: 6090 / 6099
فاكس: +965 25 425 689

صباح السالم

داخلي: 6670 / 6679
فاكس: +965 25 512 160

ملاحظات

